

عبد العزيز الثعالبي

تونس الشهيدة

ترجمة وتقديم: سامي الجندي

تونـــس الشهــيدة

عَبدُ العَزيز الثعَالبي

تونس الشهيدة

ترجمة وتقديم: سامي الجندي

دار القدس

بناية مكرزل - شارع بشارة الخوري
تلفون ٢٩١٤١١ - ص.ب ١١٢٤٨٩ - بيروت / لبنان
برقياً: مقدسبرس

الطبعة الاولى
ايار (مايو) ١٩٧٥

عبد العزيز الثعالبي

«كنت صغيرا ورأيت أمي تبكي فسألتها السبب فقالت : اما رأيت الفرنج مروا من هنا ؟ وهؤلاء لا يخرجون إلا بالحرب » .

لم أجد لعبد العزيز بن ابراهيم بن عبد الرحمن الثعالبي الجزائري الاصل جملة مثل هذه تلخص حياته وتناقضه ومنفاه ، والحرب التي خسر لانه أعلنها بلا سلاح فكان مغلوبا من اول جولة فيها ولو انه عاند وصبر في صفاء صوفي ومات وهو يسعى وراءها .

ولد في مدينة تونس سنة ١٨٧٤ فكان عمره يوم مر الفرنج سبع سنوات . وحكايات الأم وحدسها بالمستقبل تصنع للانسان

السدوة التي يحوك عليها طموحه وربما قدره .

وقع باي تونس سنة ١٨٨١ مرغما معاهدة باردو مع الجيوش الفرنسية المحتلة . لم يحتمل جيشه غير مقاومة يوم . ونهدت قبائل الجنوب التونسي الى الجهاد . غير انها قهرت خلال ايام وكان بطش المحتل عنيفا متوحشا فالانحلال التاريخي وصل أوجه في تلك المرحلة لا تنفع فيه ردود فعل صغيرة متفرقة فالشعب لم يكن موجودا .

عندما يتأمل المتأمل أحداث القرن الماضي لا يملـــك الا وأن يتوقف عند مظاهر عديدة لحياتنا القومية نكاد لا ندركها الادراك كله بمقاييس قرننا الحاضر .

جهد الوزير خير الدين في أن يعيد انشاء الدولة التونسية ففتح المدارس واهتم بالجيش خاصة وتخرج من كلية البوليتيكنيك التي انشأها في تونس عدد من الضباط ، كان كثيرون منهم بالتالي من رواد الحركة الوطنية في تونس ، لكنه في النهاية فشل فشلا ذريعا أدى الى رحيله للآستانة، رحيلا يشبه الى حد بعيد منفى علي باش حانبه وعبد العزيز الثعالبي .

حاول عرابي في مصر أن يدفع الانهيار ، غير أن السقــوط الحضاري حقيقة تاريخية لا حيلة لانسان فيها مهما اوتي من ذكاء وصبر وسعة حيلة . وعندما تشيخ الامم لا تنفع فيها حقن الدم مهما كانت عارمة بالحياة . لا بد من أن ينشأ قوم آخرون فيهم بذور حياة جديدة تدرك وقائع هذه الحياة بعين أخرى غير عين الماضي وترى المستقبل عبر قيم أخرى .

في تلك المرحلة ايضا جاءت محاولة جمال الدين الافغانـــي النادرة والرائعة . وأستطيع ان اقول عنه بداية الطموح القومـــي الحار الى آفاق جديدة وعظيمة . وقد يقول قائل وما علاقــــة جمال الدين بالطموح القومي وهو رجل الدين المعمم الداعي الى وحدة اسلامية ، وحدة اسلامية فقط لا الى قضية أخرى .

لكنني لا أتوقف عند أقوال جمال الدين وما كتب وانما عند المعنى الكامن وراء ذلك ولا ننس انه ـ باعتقادي ـ الرجل الذي عبرت شخصيته ، على اوسع ما يستطيع الفرد ان يعبر عنه عن ملامح الصورة التاريخية التي نعيش نحن الان أوائل بداياتها ولو شئت ، أن أحدد للبدء وقتا زمنيا لما وجدت غير حرب تشرين فهي على كل ما فيها من صواب وخطأ ونصر وتراجع وخادع ومخدوع ، شهدت تألق المقاتل العربي في ريعانه فقد قاتل في أسوأ الظروف جيشا عدده ضعف عدده أفضل منه عتادا وتموينا ومواقع تمكنه من مرونة المناورة ، غير ان قدر الامة عندما تسمو معانيه في أعماقها ، يغدو المستحيل ممكنا ، ولو ان التاريخ لا يحدد بيوم وساعة فميلاد الامة مخاض طويل ليست الاحداث الا تعبيرا عنه .

كان جمال الدين انسان الرفض ، بداية الرفض ، في المرحلة التاريخية المنصرمة . من هذه الزاوية انظر اليه . لا أعني من هذا ان رفضه كان مطلقا ، بل لا أعني أن الرافضين يحلمون بفراغ مجرد عن الحنين . اذهب الى ان الحنين التاريخي هو اساس الرفض . والاحلام بعالم افضل هي التي تبدع في الاعماق احساسا أصيلا بالغربة والمنفى، والرافضون يجدون العالم المحدق بهم قديما ، ينهدون الى زرع يبابه بنياع ثمر جديد .

لو سئلت عما أو من به من أفكاره لقلت قدرا قليلا قليلا ولو انيأعتبر ان الحركات الوطنية التي ظهرت علىارض العروبة حملت مما غرس من بذور، كل ما يقتضيه نقيضيه التطور والاستمرار. والتطور هو اولا تنوع لان المناخ السياسي ونمو الامة والاسباب الحضارية والاتصال بالامم الاخرى تؤدي الى الافتراق احيانا عن الاصل وجلاء المعاني التي لم تكن واضحة .

اما الذين يؤمنون ان أفكارهم وحي يوحى ، لا قبل لها وانما بعد ، فقد أعماهم خطل غرورهم عن أن العبقرية استمرار وهمزة وصل بين الماضي والمستقبل وأن ألمع ومضات الابداع تحمل في

شراراتها كل الآخرين الذين سلفوا ، وأن من لم يكن تلميذا لا يكون استاذا ، وأن من لا يأخذ دائما لا يعطي ابدا والمبدع لا يسير على طريق قفر ، والحضارة اخذ وعطاء .

ان أعظم الافكار هي ما حمل رفد الحضارة من كل ينابيعها، والفكر القومي نتاج تجربة انسانية طويلة وعميقة ، ما انتهت بعد، ولا يمكن ان تنتهي ، لان وقوف الفكر هو موته ، كما أن الزعم بأن فكرة ولدت دون سلف، يعني انها لم تولد ، وحين نردّ الافكار الى أصولها لا نجردها من الاصالة وانما نجلو ما غمض من هـــذه الاصالة .

كان حنين جمال الدين الى عالم اسلامي آخر ، العروبة فيه مشكاة نوره ، عالم يقف على قدميه ، علم تحد ورفض ولذلـــك اعتبر الجهاد فريضة المسلم الاولى . لقد واجه العالم الذي نشأ فيه كما تواجه العاصفة بيتا مهدما . تقتلعه من جذوره . وأراد أن يجمع حول الرؤيا القديمة الجديدة كل من فيه نزوة الـــى التبديل .

لقد وجد فيه مؤرخوه وارثا لابن يتيمة وحده ، ووجدت فيه شراسة الخوارج ونزقهم وجموح الصوفيين ، او بعض الصوفيين وامتلاءهم المطلق بالصبوة الى تحقيق المثل الاعلى على الارض .

أسس سنة ١٨٨٢ جمعية العروة الوثقى التي تذكر الى حد بعيد بالمنظمات السرية التي عرفتها منطقتنا قبل الاسلام وبعــده اكثر مما تذكر بالاحزاب المبنية على الاشكال الاوربية ومــا ترك وسيلة للاتصال بمن انس فيه الشوق الى الثورة على البالي .

لا نستطيع أن نحدد بدقة متى بدأ الاتصال بين جمال الدين وبين احرار تونس فالذي نعرفه عنه راجع الى بداية اقامته هو والشيخ محمد عبده في باريس سنة ١٨٨٤ .

لقيت مجلة العروة الوثقى اقبالا شديدا في تونس فاتصــل بالشيخين رفاق الوزير خير الدين ودعوا محمد عبده لزيارتهــا

فجاءها سنة ١٨٨٥ فوثق هناك الصلة وأجج التعاون عمليا بعد أن كان معنويا .

كان الثعالبي آنئذ تلميذا يدرس في الصادقية وبعدها جامعة الزيتونة . كان يتميز من حداثة سنه بالذكاء والاندفاع ، بغزارة المعرفة والاشعاع . سنة ١٩٠١ أصدر جريدة سمَّاها «سبيل الرشاد» . ثم ما لبث ان عطلها ورحل عن طريق مصر الى الآستانة واتصل هناك بجمال الدين ورجع الى تونس وقلق عظيم متمرد يدفعه الى أن يبدل العقل لعله يبدل الانسان وهاجم التخلف في معاقله هجوما نزقا لا هوادة فيه والتفَّت حوله عصبة من الشباب التونسي يحدثهم عن أفكاره دون مصانعة ولا حساب او خوف . وأخذ يهتز المجتمع التونسي ، فعانى بالتالي ما يعانيه المصلحون الاجتماعيون وبلغ نبؤه الشيوخ فأثاروا عليه الحق العام فأقيمت عليه دعوى كانت الاولى من نوعها في تاريخ تونس الحديث سجن على أثرها فخرج من سجنه أصلب عودا .

سنة ١٩٠٥ صدر له اول كتاب باللغة الفرنسية : «الروح الحرة للقرآن» .

سنة ١٩٠٣ عاد الشيخ محمد عبده الى تونس وكان الخلاف قد استشرى بينه وبين جمال الدين . هذا يرفض اية هدنة مهما كان شأنها مع القائمين على الحكم ، ما داموا قبلوا بوجود الاستعمار ، ويرى مصانعة الاجنبي ضلالا والشيخ محمد عبده يرى في التبشير الهادىء القابل بما هو موجود طريقا للخلاص .

كان جمال الدين يعتبر ان الجهاد هو الذي يوقظ الشعوب وأن النفوس تبرأ على لهبه من أدران الواقع وأن من يصانع فيرضى يصبح بعضا من ذلك الواقع ، يخنع خنوعه ، فلا تبقى له القدرة على مجابهته حتى بالفكر ، لان الفكر هو تجلي الصراع لا كابحا له . ولقد كان الثعالبي ممثلا لهذا الاتجاه في تونس .

والغريب في امره انه لم يحقد على الشيوعيين ـ وهو الشيخ

خريج الزيتونة ـ الذين بدأوا اول محاولة لهم سنة ١٩٠٦ حين اصدروا جريدة «حبيب الامة» فقد وجد فيهم عنصرا يحفز نضال الامة ولو انه يختلف عنهم في كل أفكاره . فقد بلغت موجة المصانعة درجة عجيبة .

في ٢٤ آذار سنة ١٩٠٦ جرى احتفال كبير بمناسبة تدشين تكية للعجزة تكلم فيها **البشير صفر** في حضور المقيم العام فأشاد بعمل فرنسا التمديني ولمح في خفر شديد الى ضرورة اجراء بعض الاصلاحات القمينة بتخفيف بؤس الشعب التونسي ولقد بلغ هذا الشعب في تلك الاثناء أسوأ ما يمكن ان يبلغه شعب من العوز والفاقة .

ودخلت السياسة والاتجاه الثقافي في تونس في منزلق خطير .

فالسياسة هي تدبيج مطاليب كلها استعطاف ومدائح لرسالة التحضير الفرنسية في تونس والسعيد السعيد من درس الفرنسية فتمكن من كتابتها كتابة سليمة ، كأن ذلك اعترافا ضمنيا بعلوّ الفرنسي واقتناعا بسياسة التمييز التي درج عليها الاحتلال . ولقد ضعفت النفوس حتى اعتبر خطاب **البشير صفر** ضربا من الجرأة فلقي تأييدا من المهتمين بالسياسة كما لقي هجوما عنيفا من جريدة «تونس الفرنسية» لسان حال المعمّرين الداعين الى فرنسة تونس واعتبارها من التراب الفرنسي .

وسنة ١٩٠٧ ظهرت جريدة «التونسي» وهي اول جريدة تونسية تصدر باللغة الفرنسية . جاء في افتتاحيتها الاولى التي وقعها **علي باش حانبة** ما يلي : «لقد بدأ عمل فرنسا التمديني يأتي اكله في تونس فهنالك جيل جديد تثقف باللغة الفرنسية وانطبع بأفكارها الكريمة ، بدأ اليوم يأخذ مكانه في التجديد القائم . وهو ايمانا بهذا الهدف ينشىء جريدة «التونسي» » .

ويلي ذلك عرض للمطاليب التونسية هو في حد ذاته اعادة لما نادى به **البشير صفر** في خطابه ونصفه مدائح فرنسية : «نرجو

ان تعمد فرنسا انسجاما مع تقاليدها ومثلها العليا الديموقراطية ان تمنح التعليم المجاني الابتدائي » .

بعد ذلك وبإلحاح من الثعالبي صدرت نشرة عربية عن التونسي سميت «الاتحاد الاسلامي» تولى الثعالبي نفسه تحريرها .

رغم كل شيء نجم عن الدعوة الهادئة التعليمية وعن الظروف الشاقة المذلة التي كانت تعيشها تونس نوع من التجمع الشعبي كان مركزه الزيتونة والصادقية وأخذ طلابهما يجهرون بضرورة اجراء اصلاحات في مناهج وطرق التعليم فيهما وخاصة جامعة الزيتونة وهي مطاليب اوصى بها الاصلاحات التي طالب بها ثم نفذها الشيخ محمد عبده في الازهر .

في السادس عشر من نيسان ١٩١٠ تقدم الطلاب بعريضة الى وزير القلم بعد ان قاموا بمظاهرة هادئة بين الزيتونة والقصبة فقبضت الشرطة على اثنين منهم وتعقدت الامور فتدخل جماعة جريدة «التونسي» (او ما كان يطلق عليهم حزب الفتيان) وخطب بالطلاب **علي باش حانبة** مهدئا . ونجح في النهاية بوساطته بينهم وبين الحكم .

بين المصادر التي لديّ لم أجد اسم الثعالبي بين المهدئين ولو انه كان يدبج المقالات الطويلة دفاعا عن قضية الطلاب حتى لقد اعتبروا الجريدة جريدتهم . وذهب أبعد من ذلك فخصهم بعدد من الاعمدة يحررونها هم بأنفسهم لعرض قضيتهم .

ونجح الطلاب بالحصول على مطاليبهم وخرج من سجن منهم في اليوم الاول والايام التي تلته وعددهم ثمانية فقاموا بتظاهرة كبرى حملوا فيها رفاقهم على الاكتاف خطب فيها جماعة حزب الفتيان ومنهم الثعالبي .

ونجم عن هذا كله أن الوسط السياسي بات يعتبر جماعة الفتيان قادة له واخذت تتحول الحركة الفكرية التي وضعت

لنفسها حدودا لا تتجاوزها هي حدود المطاليب الى حركة سياسية ، ولو انها تلح على الحوار لا على الصدام فقد كانت تخشى ضربة استعمارية تكسر العجلة قبل أن تصبح قادرة على السير .

وأول ما برز الثعالبي قائدا شعبيا تلتف حوله الجماهير كان يوم اعلنت ايطاليا الحرب على تركيا في ٢٩ ايلول سنة ١٩١١ ونزلت قواتها في ليبيا فقد سخّر قلمه ولسانه وكل طاقاته للدفاع ضد الغزو وشد أزر المقاومة وتعاون ـ مدفوعا بالعامل الديني ـ مع القادة الاتراك . وتألقت تونس جميعا كأنها نسيت ارزاءها وشقاءها فأعتلت على بُؤسها كي تصنع ما تستطيع من اجل رد الغزو ... كذلك هي تونس دائما ، يظنها من لا يحس بوجيب قلبها الشر مواتا لا مبالية وأكاد اقول لامجدية ، فاذا بها بين لحظة ولحظة عواطف ودموع وسخاء ، كأنها قصبة مشرعة لكل الاصداء العربية ... لم أجد مثلها فرحا حين تفرح العروبة ، ولا حزنا حين تحزن العروبة ... العيون التونسية لمّاحة لمّاعة ، غنية بالدموع .

تسابق أهلها للتطوع في الجيش العثماني ومع المجاهدين البرقاويين وأقيمت استقبالات منقطعة النظير لمن مر بها من الاتراك القادمين الى ليبيا للقتال احتفلت بأنور باشا ونوري باشا ومصطفى كمال باشا والثعالبي يخطب ويكتب . جعل من «الاتحاد الاسلامي» الناطق شبه الرسمي لنضال ليبيا وعواطف تونس وأشرف على صندوق تبرعات وطني لمد الكفاح الليبي .

وتعاظم الحقد على الجالية الايطالية في تونس حتى اذا حدثت مشكلة الزلاج وهي مقبرة في ظاهر تونس الجنوبي الشرقي اختلفت البلدية والاوقات على ملكيتها وحرص الاهلون على أن تبقى وقفا ففيها مقام «سيدي بالحسن من القرن السادس للهجرة» ، فلما جاء موظفو الكاداسترو لتحديدها قامت مظاهرة

عنيفة تغلبت على الشرطة فتدخل الجيش وتفرق الاهلون بعد ان سقط من الجانبين حوالي عشرين قتيلا واستمرت المظاهرات في المدينة بعد ذلك وتحولت الى معركة بين الطليان والعرب كانت حصيلتها تسعة قتلى من الفرنسيين وخمسة من الطليان وأحد وعشرين رجلا من قوات الامن وحوالي ثلاثين تونسيا عدا الجرحى من الطرفين .

ولم تنته الامور عند هذا الحد رغم بطش السلطات . في ٩ شباط ١٩١٢ دهست عربة ترامواي يقودها ايطالي طفلا تونسيا في باب سعدون فقاطع الناس الشركة والفوا لجنة قيادة على راسها علي باش حانبة واضربت المدينة فعمدت السلطة الى الضرب بقوة لان الاضراب تحوّل الى حركة شعبية اول مطاليبها المساواة بالاجور بين العامل التونسي والعامل الاجنبي : شيء كانت ترفضه الادارة الاستعمارية رفضا قاطعا .

اغلقت الحكومة على الاثر الصحف التونسية والمقاهي الشعبية فقد اصبحت هذه بؤر تجمّع سياسية ونفت الى فرنسا على باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان والى تطوان صادق الزمرلي والشاذلي درغوث والى الجزائر حسن الجلاتي .

بقي علي باش حانبة قليلا في فرنسا ثم رحل الى استانبول (وهو تركي الاصل) وبقي فيها الى أن وافاه أجله سنة ١٩١٨ .

اما الثعالبي فقد ذهب ايضا الى استانبول ثم عاد الى فرنسا وما لبث أن قام برحلة أخرى طويلة في بلدان الشرق ... كان كثير الرحلات والاسفار كأنما يريد أن يضم العالم بين ذراعيه .

لم تكن اقامة باش حانبه والثعالبي في فرنسا عبثا فقد اتصلا اتصالا وثيقا بالاوساط السياسية والفكرية فيها فتألفت «لجنة لدراسة المسائل الوطنية » في البرلمان برئاسة الوزير السابق جورج ليبيج Georges Leygues وقام مجمع آستريه Accadémie d'Astrée بدراسة واسعة عن مستقبل العلائق بين فرنسا

والمستعمرات وتألفت جمعية «اصدقاء المعمرين والاهلين في البلدان المحمية» وجمعية «الاتحاد الفرنسي ـ الاهلي» وبدأت بعض الاصوات الفرنسية ترتفع ضد الحكم الكيفي في المستعمرات .

وجاءت الحرب العالمية الاولى فقعدت تنتظر تونس نهايتها مثل كل البلدان التي كانت في تلك الفترة على هامش التاريخ وقعد معها الثعالبي بعد أن رجع من رحلته . سكت صوته مع صوتها . لم يند عنها غير ثورة قبائل الجنوب التي استجابت لدعوة السنوسي للجهاد كما ان بعض رفاق الثعالبي اقاموا مكتبا لهم في لوزان يدعون منه لتركيا وأحلافها وحربهم من اجل تحرير الشعوب المهضومة الحقوق ، على حد ما كانوا يكتبون .

لما انتهت الحرب كان عبد العزيز الثعالبي زعيم تونس الذي تلتف حوله طليعتها وجماهيرها . وما أن وضعت أوزارها حتى تنادى رفاق علي باش حانبة الى البدء بعمل سياسي منظم يجمع الطليعة التونسية كلها وجرت الاتصالات سريعة وعديدة خاصة بعد عودة الذين كانوا خارج البلاد إبان الحرب . وعقد اول اجتماع في آذار سنة ١٩١٩ حضره ثلاثون مندوبا من المسلمين وثلاثون من اليهود وظهرت في المناقشات خلافات جذرية : الثعالبي يقود المتشددين المطالبين بدستور لتونس وحكم ديموقراطي والقائلين باللجوء الى كل الوسائل للوصول الى هذه الغاية ويبدو انهم كانوا يعنون الوسائل الدعائية في تونس وخارجها . والاعضاء اليهود وبعض المسلمين يفضلون الحصول على اصلاحات تدريجية بتطوير النظام القائم نفسه . ولما لم يتوصل المجتمعون الى اتفاق ارتأوا عقد جلسة ثانية تخلف عنها اليهود جميعا ومن الاجتماع الثاني ولد الحزب التونسي بقيادة عبد العزيز الثعالبي وأحمد عسافي وحسن جلاتي .

لم يكن حزبا بالمعنى الصحيح المتعارف عليه الان . كان تجمعا وطنيا غايته لا تتجاوز اجراء الاصلاحات في تونس ، ولقد

استطاع في فترة جد بسيطة ان يجمع الانتيليجانسيا التونسية حوله فكثر المنتسبون ، رغم غموض مفاهيمه فقد كان المهم عند التونسيين العمل قبل اي شيء آخر .

في تلك الفترة جاء ويلسن رئيس الولايات المتحدة الى باريس من اجل مؤتمر الصلح ومعه بنود الاربع عشرة وكان يومئذ عند الشعوب المضطهدة رسول السلام والخلاص واتجهت انظار تلك الشعوب الى باريس فأرسلت مندوبين عنها لعرض قضيتها. واتفقت قيادة الحزب التونسي على ارسال أحمد السقّا كي يقدم، اذا استطاع ، مطاليب تونس . لكنه لم ينجح في مهمته فأرسل عبد العزيز الثعالبي في آب ١٩١٩ لمساعدته .

وما ان وصل الشيخ باريس حتى أملى نفسه والقضية التي اتى من اجلها على عدد كبير من العاملين في السياسة فيها . لقد بذل جهدا تضيق اكبر الوفود عن بذله فاستخدم التونسيين المقيمين في العاصمة الفرنسية والعرب عامة الذين بهرتهم شخصيته وبلاغته فنجح في مهمته نجاحا منقطع النظير. والغريب انه لم يكن مؤمنا بالوصول الى نتائج مرضية من المؤتمر . كل همه كان الدعوة لقضية تونس وحشد الرأي العام العالمي حولها فتميز بأنه داعية نادر المثال .

يروي حسن الجلاتي ما يلي عن آخر مقابلة بينهما في تموز ١٩١٩ : «جاء يزورني الثعالبي قبل سفره بأيام لباريس فتحدثنا طويلا وتناول هو بصورة خاصة أفكار ويلسون . فألقيت عليه هذا السؤال : هل تظن أن بنود ويلسون ممكنة التطبيق على المستعمرات الفرنسية الشمالأفريقية ؟ أجاب : لست طفلا . انني أعتمد على هذه المبادىء لعرض اوضاعنا ومطاليبنا على الساسة الفرنسيين .»

ويقول في رسالة كتبها الى السيد قبايلي مؤرخة بـ ٢ آب ١٩١٩ : «لم آت باريس طلبا للنزهة او الراحة ، لكني جئتها

موفدا من امتنا المضطهَدة التي كلفتني بمهمة صعبة شاقة على كتفيّ الضعيفين . هذه المهمة هي ان أضع على بساط البحث القضية التونسية ، ان ابدأ الحديث عنها . وأجهل ان كنت سوف انجح . اما اذا فشلت فأضل في العالم واهجر وطني لاني لم استطع خدمته كما اردت وسوف اقتصر على العمل من اجل عائلتي التي ضحيت بها لمصلحة وطني الغالي .»

لم يدع الثعالبي مجالا ينفذ منه الى الراي العام الفرنسي الا وولجه فقد اتصل بالزعماء الاشتراكيين ووثق عرى الصداقة معهم واختلط بمختلف التجمعات السياسية ونظم الاجتماعات وكتب في الصحف المقالات وأكثر ما تميز به قدرته الخطابية النادرة . وهيمنته على مستمعيه وطاقته على اقناعهم . وقد يكون ابلغ خطاب له ذلك الذي القاه في «مقهى مدريد» في الخامس من ايلول ١٩١٩ بمناسبة عيد الاضحى وكان بين الحضور من الفرنسيين السيد لونجيه ، الذي أجابه متأثرا واعدا أن الاشتراكيين سوف يعملون على التمكين للعدالة في تونس .

واستطاع بدماثة طبعه من الارتباط بصداقات عديدة حميمة وخاصة مع زعيم الاشتراكيين مارسيل كاشان الذي مكنه من عرض القضية على مجلس النواب . وتمكن ايضا من الاجتماع بلجنة حقوق الانسان التي وعدت بالاهتمام اهتماما خاصا بالمسألة التونسية. وانتسبالى عدة جمعياتمنها «اللجنة الفرنسيةالشرقية» و«الجمعية الفرنسية الشرقية» و«اللجنة الفرنسية الاسلامية» وأسس وترأس «جمعية الطلاب التونسيين» كما أسس بالاشتراك مع الاستاذ شارل جيد «الجمعية الفرنسية ــ التونسية» .

أصبح الثعالبي شخصية مرموقة معروفة بباريس . لكن الوسط الذي تحرك فيه بحرية وقوة هو وسط الحزب الاشتراكي الذي كان آنئذ هو اليسار الفرنسي . ولقد فشل هذا الحزب في انتخابات سنة ١٩١٩ فثارت قيادة الحزب التونسي ضده متذرعين

انه أساء بهذه الصلة لتونس. والحق ان عوامل كثيرة لعبت لعبتها في هذا الرأي أولها العامل الشخصي فما كان رفاق القيـــادة يريدون ان يبرز الثعالبي الى هذا الحد ، كما ان بعض الاتصالات المشبوهة بالادارة الاستعمارية اخذت تفعل فعلها كي تؤلب جمهور الثعالبي عليه ، لكنه كان يزداد قوة بين الجماهير التونسية بالقدر الذي يزداد ضعفا بين رفاق القيادة .

كانوا يطلبون المستحيل من الثعالبي فالاحزاب الاخرى هي ضد كل ما يطالب به لتونس وضد الغاية الاساسية لرحلته وهو لم يقصر اتصاله على الحزب الاشتراكي ، لكنه وجد سدا منيعـا امامه ، ما عدا بعض الشخصيات المتفرقة في بعض الاحزاب .

والحق ان اتصاله بالاشتراكيين كان نصرا لتونس لانهـم تبنوا قضيتها وربطوا بين نضال حزبهم وبينها وغاية ما يرجوه أن يوجد حزب كبير يستمر في طرح المشكلة التونسية على الـرأي العام الفرنسي وعلى الوسط السياسي الفرنسي وهو أميـــل بتكوينه الفكري الى اليسار . ولقد أجاب على رسائل رفاقه انه سوف يستمر في الطريق التي هو عليها وسيبقى امينا لعلائقه مع الاشتراكيين ونصح بالتشديد على هذه العلائق لان هذا «الحزب لا يماري بحق التونسيين بالاستقلال ولانه ضد الاضطهاد مهما كان سببه او الغاية التي يتذرع بها» .

ورفاقه كانوا يفكرون بالحصول على بعض الاصلاحات فحسب، لا على الاستقلال ويستعجلون الامور . يريدون معركة سهلـــة هينة .

في تلك الفترة أصدر «تونس الشهيدة» دون توقيع ، فنجح نجاحا منقطع النظير . وعمل على تعميمه في حنكـــة ومهارة . ارسله بالبريد الى كل المسؤولين في فرنسا مـن وزراء ونـواب وموظفين كبار والى المحافظات الفرنسية وتمكن بوسائله الخاصة من ايصاله الى تونس فتناقلته الايدي سرا واستلهمه الناس في

كتابة العرائض التي تحمل آلاف التواقيع للباي وللمقيم العام وعلقت عليه الصحف الفرنسية ، واقتطعت منه الصحافة الحرة مقاطع كثيرة نشرتها . كانت الضجة اكثر مما يطيقها المعمّرون الفرنسيون في تونس والادارة الاستعمارية فألقي القبض على الشيخ الثعالبي في باريس في ١٣ تموز ١٩٢٠ وجيء به مخفورا الى تونس . كانت التهمة التآمر على أمن الدولة التونسية .

في ٢٠ شباط ١٩٢٠ اجتمع الاعضاء النافذون للحزب التونسي كي يضعوا حدا للخلافات القائمة بينهم فاقترح حسن الجلاتي ان تنحصر مطالب التونسيين في تحسين اجهزة الادارة في البلاد دون المساس بالحماية . فأجاب محمد الرياحي بأنه يعارض اي تعاون مع الاستعمار وأن الشعب التونسي يرفض الاحتلال الفرنسي واعطاء اي حق لفرنسا على تونس . وتكررت الاجتماعات سرية الى ان توصل النقيضان الى الاتفاق على برنامج عمل غايته الوصول الى دستور لتونس واتفقا على ارسال لجنة تعاون الثعالبي في مهمته في باريس . وأطلقوا على حركتهم اسم «الحزب الحر الدستوري» او ما سمي اختصارا بالدستور .

لقد بات في قلب الحركة الوطنية التونسية تياران واضحان أحدهما يمالىء الاحتلال ويكتفي من القضية بأن تصبح اصلاحا تدريجيا يعترف بالاحتلال وشرعية الحماية والثاني يريد الاستقلال كاملا . ولو أن مبادىء الحزب كانت مطلبية مستوحاة مما جاء في «تونس الشهيدة» . وأصبح أحمد عسافي أمينا عاما للحزب .

تجددت الاضطرابات من اجل القضايا الوقفية في نيسان سنة ١٩٢٠ وسافر وفد برئاسة العسافي لعرض الموضوع على المسؤولين الفرنسيين فمكنه الثعالبي ـ بما له من صلات واسعة ـ من مقابلة العديد من المسؤولين ومختلف المنظمات .

يبدو مما كتبه حسن الجلاّتي في تلك الفترة ان الغاية من الوفد لم تكن الا اقصاء الثعالبي عن الواجهة وقد لا يكون بعيدا عن

التدبير الذي اقتضى توقيفه وسجنه . يقول الجلاتي : «ان الوفد التونسي الحقيقي الاول هو الذي ذهب لباريس سنــــة ١٩٢٠ برئاسة العسافي ، لكننا للاسف لم نحسب حساب قلة خبرتــه وقدرة الثعالبي الطاغية على الاغراء . فقد هيمن هذا الساحر في لحظة على الوفد الذي خضع ، بعد تردد ومحاولات لا نفع فيها ، لبلاغة واقناع مؤلف «تونس الشهيدة» وانتهى الى القول : «وبما ان العسافي لم يستطع الخلاص من سيطرة الشيخ الثعالبي عليه، وجب علينا انتقاء اشخاص ينكرون عمل «الشهيد» السياسي كله ويسافرون فيما هو تحت حراسة سجون المحكمة العسكرية» .

اخذ اتجاه الثعالبي يقوى ويشتد في تونس فلما خرج مــن السجن بعد أن صدر عن المحكمة قرار بمنع محاكمته في ايــار ١٩٢١ ، تضاءل أثر منافسيه وبات الزعيم ولقي من العطــــف والتأييد ما لا سابقة له في تونس وأطلق عليه الناس لقب «سعادة الرئيس» . ولم يغفر له ذلك الآخــــرون فانقسمت الحركــة الدستورية قسمين واضحي المعالم : قسم اصلاحي تدريجــــي وقسم الرفض الذي يقوده الثعالبي ويمثل اكثرية الامة وبينهمــا فئة يمثلها العسافي تكتفي بالمطالبة بدستور ومجلس نيابيوحكومة مسؤولة أمامه .

وانتهى الامر بالجلاتي الى ان نشر مقالا في جريدة «تونس الاشتراكية» يهاجم فيه كتاب «تونس الشهيدة» وينحو عليــــه باللائمة انه أزعج الرأي العام الفرنسي كما يعيب على العسافي انه لم يفعل في فرنسا الا انه ألغى القرض الذي كانت تريد فرنســا عقده مع تونس ورد العسافي مدافعا عن نفسه وعن صديقــه وصمت الثعالبي ... اما الجريدة التي نشرت المقال فقد قاطعها الباعة واهملها الناس .

وانفصل الجلاتي فأسس مع رفاق له حزب الاصلاح الذي حدد برنامجه بمطاليب بسيطة تأتلف الى حد بعيد مع ما تريده

السلطات التي استعدته على الثعالبي فأخذ يكيل له الهجوم جزافا . وما آلم الثعالبي ـ وهو المرهف الحس ـ مثل جريدة «المضحك» الساخرة فقد ارادت ان تجعل منه ومن « تونس الشهيدة» موضوع هزئها الرئيسي .

لم تكن هذه الحملات بعيدة عن الادارة الفرنسية ، بل لقد كانت الانقسامات من فعلها واثقل الجو على الشيخ الثعالبي واحس للمرة الاولى بالبأس فغادر القائد ارض تونس في ٢٦ تموز سنة ١٩٢٣ متجها الى الشرق وتونس وعذاب تونس في قلبه ...

واستقر في فلسطين .

هناك وصلته انباء محمد علي القابسي الذي انشأ ونظم اتحاد العمال التونسي فهلّل له وأيده وما لبثت ان جاءته الاخبار ان الحزب الاصلاحي وقيادة الدستوريين على اختلاف اتجاهاتها اتفقت مع المعمّرين والادارة الفرنسية ضد اتحاد العمال فأصيب بأكبر خيبة امل له وكأنه قرر آنئذ الا يعود الى تونس ابدا .

واستقبلته القدس ابنا بارا بقضية العروبة ، مبشرا مؤمنا بها واستمعت اليه محاضرا واسع المعرفة جذاب الحديث واعتبرته مناضلا منها ولها . وعمل فيها كما كان يعمل في مسقط راسه لا يفرق بين تونس والقدس بل ربما اولى هذه ما لم يوله تلك لانه يعلم انها مهددة بخطر أفدح من الخطر المحيق بتلك ولانها ثاني القبلتين ترتاح روحه للصلاة في أقصاها .

كلفه الحاج محمد امين الحسيني بتحضير المؤتمر الاسلامي الذي انعقد سنة ١٩٣٢ فوضع نظامه وسهر مع المنفذين دائبا على نجاحه .

عندما رجع الى تونس حدث الخلاف الكبير الذي انقسم الدستوريون بنتيجته في مؤتمر قصر هلال الانقسام التاريخي المشهور وتحولت القيادة الى الرئيس الحبيب بورقيبة وانحسرت موجة الثعالبي كما تنحسر الامواج عن شاطىء روّاد الجميل .

توفي سنة ١٩٤٤ .

لم اشأ أن اتعرض الى الخلاف الاخير لاني لا أريد أن أثير موضوعا حساسا بالنسبة للسياسة التونسية فأنا شديد الحرص على أن أظل على عهد وفيّ قطعته لخضرة تونس وارضها الكريمة وشواطئها الزمردية فما يجرح تونس او يثير حساسيتها يجرحني وان أنس لا أنس انها البلد العربي **الوحيد** الذي استقبلني في ازمة منفاي ومكنني من العمل فيه .

هذا الشعور نفسه هو الذي دفعني للقبول بعرض دار القدس بترجمة «تونس الشهيدة» والحديث عن قيادة الثعالبي لفترة من فترات نضالها .

عندما نريد ان نقيِّم الثعالبي الانسان لا أستطيع أن أصفه الا بأنه كان همزة وصل ... همزة وصل بين ماضي التراث وحاضر الثورة العربية . الطابع الغالب عليه هو التراث في كل ما كتب ؛ لكننا نجد فيه بذور المرحلة التي نعيشها وتلك التي نحن مقبلون عليها .

كان همزة وصل بين أفكار جمال الدين والافكار التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وكذلك بين مغرب الوطن العربي وشرقيه ، فهو جزائري الاصل وعاش ردحا طويلا في المشرق وزار اكثر أقطاره وتعرف على غالبية العاملين في القضية فيه .

كتابه «تونس الشهيدة» كان همزة وصل بين فرنسا او بالاحرى بين الراي العام الفرنسي وتونس وهو والحق يقال اول كتاب جدّي يظهر عن بلد عربي في الغرب . لقد استطاع الثعالبي أن يفهم العقلية الغربية ، عقلية الحجة بالرقم والمستند فعرض أوضاع تونس أرقاما مستقاة من مصادر الاستعمار نفسه لا يستطيع اذن ان يرد عليها او يماري فيها . ولو شئنا أن نقارن بين المحاولات الدعائية في الغرب وبين كتابه لوجدنا انه تقدم على تلك المحاولات خمسين عاما وتزيد .

لا انكر ان الكتاب لا يخلو من بعض هنات التكرار ولكن الحرارة التي كتب بها وبيانه العلمي الدقيق المقنع وتملكه من اللغة الفرنسية يغفر بل ينسي القارىء هذه الهنات . وفي حرارته صدق وبراءة لا تملك معها الا أن تستسلم لبلاغته .

كنت أود لو استطيع تناول أدبه كله بالدرس لكن آثاره فقدت جميعا ، اسمه نفسه لم أسمع من يذكره في تونس الا لماما وعرضا . ذكر لي احد عارفيه في لبنان انه كتب مذكرات عن رحلاته ، لكن احدا لا يعرف شيئا عنها .

كنت أود لو أتناول أفكاره وخاصة القومي منها بالنقد لكني لم أعثر الا على ما جاء في «تونس الشهيدة» وقد بدا لي ان مفاهيم الامة والقومية ليست واضحة عنده كل الوضوح . ولا أعني من ذلك أنها واضحة عند غيره من كتاب تلك المرحلة فقد اختلطت عندهم المفاهيم وهو كثيرا ما يعني بكلمة الامة : الامة الاسلامية او الامة العربية او الامة التونسية ، وقد يكون التحديد غير وارد عنده ، كما هو الامر عند شكيب ارسلان او محمد عبده او رشيد رضا . لكني أكاد ألمس عند هؤلاء جميعا ان تعبير الامة يعني الامة الاسلامية وأنهم عندما يستعملون هذه الكلمة في غير هذا المجال فإنما يريدون منها كلمة شعب . وأقدر ان اللغة تختلط عندهم اختلاطا بعيدا بالقومية . حنينهم للغة هو حنين للقومية والاصالة. حبهم لها حب عبادة لان البيان القرآني بها ولانها حفظت العرب من الضياع .

وقد تكون معركة الشيخ الثعالبي الكبرى والحقيقية هي معركة اللغة العربية. لقد ألح الاستعمار الحاحا غريبا مريبا في المغرب العربي كله على استئصال شأفة اللغة ومن لا يعيش في تلك الدار لا يدرك مدى هذه المعركة وعمقها وضراوتها . معركة ما زالت مستشرية حتى الساعة وقد تنقضي سنون طويلة قبل أن تنجلي عن نصر اللغة العربية وبقائها . والخطير فيها ان كثيرين اقتنعوا بجدوى

اللغة الفرنسية ولا جدوى اللغة العربية .

فوجئت في تونس حينما قال لي احد المثقفين : «نحن شعب يتكلم لغتين لا واحدة ونحن نعبر عن نفسنا بالفرنسية بنفس القدر الذي نعبر عنها بالعربية» . شيء لم أدركه . هنالك شعوب تتكلم اكثر من لغة لكن التعبير يكون بلغة واحدة لا اكثر .

وازددت عجبا لما علمت ان بعض الصفوف تدرس فيها القواعد العربية باللغة الفرنسية . ساعات التدريس باللغة العربية تزيد ساعة على اللغة الفرنسية . لكن الاخيرة هي لغة ممتازة تدرس فيها كل المواد العلمية .

ذلك راجع على ما أظن الى ان تونس بحاجة الى مدرسين وتعتمد في هذا المجال على المساعدات الفرنسية .

لقد نشرت مجلة «الفكر» التونسية سنة ١٩٧١ دراسة بدت لي أرقامها مذهلة للتطور الواضح بازدياد نسبة الذين يتعلمون الفرنسية وتقلص نسبة العارفين بالعربية . هنالك نسبة لا يستهان بها من حملة البكالوريا يجهلون العربية كتابة وقراءة .

قالت لي سيدة ذات يوم انها نجحت بالبكالوريا بدرجة «ضعيف» باللغة العربية فأسفت لها الاسف كله . ثم ما لبثت أن فهمت انها تتباهى بذلك فهو لديها دليل التقدمية .

والى ذلك وجدت من الجيل الآخر اناسا لا اظن اني تعرفت على أفضل منهم تذوقا للعربية وحبا وفهما لها في البلدان العربية الاخرى . انهم الجيل الزيتوني . تصغي لهم فلا تملّ والكلمة تشرق بين أيديهم تفسيرا وتلوينا ، حتى لكأنها قوس قزح ذي الف لون . هذا الجيل ينكفيء قليلا قليلا ولو انه ما زال يتشبث بتراثه وقيمه . ولو انه يعاني العزلة .

كنت الاحظ انفصاما في التعبير عند العامة ــ خاصة في مدينة تونس . فالفرنسية لديهم هي لغة العمل ، أداة التأقلم مع الواقع ، لا تبيح لهم نقل عواطفهم العفوي والعربية باتت عندهم

وكأنها لغة احتياطية ، فبقي جزء من الشخصية ممتنعا على التعبير . كنت ألمس لديهم نوعا من التغلب على الشعور بالضعف عندما يتكلمون الفرنسية ، هو من آثار التمييز العنصري الاستعماري . لكن الشوق الى كل ما هو عربي يغمر في النهاية ما كان زبدا جفاء .

في القيروان لمحت في عيني طفل صغير السن السخر وهو يحدثني بالفرنسية حتى اذا كلمته بلغتي تبدلت وقفته فاستقام وعادت شفته السفلى التي تدلت هزءاً الى طبيعتها وأكد لي انه يحب العربية ويحضر الافلام المصرية . في نفطة روى لي طفل آخر من آيات القرآن ما يعجز عن روايته اي طفل في اي بلد عربي . فهو يتردد على مدرسة الكتّاب ـ التي ما زالت قائمة ـ الى جانب المدرسة الرسمية .

كنت ألمس دائما صراعا صامتا خفيا بين اللغة الفرنسية والعربية ، يتردد صداه في المحافل الرسمية ، هو من آثار نضال الثعالبي ورفاقه .

في تونس لا تسمع باسم الثعالبي لانه خسر الحرب التي بشرته بها أمه لكن السلاح الذي رفعه ما زال في صميم التونسيين، تمسكا ماضيا باللغة العربية والقومية العربية وإيمانا يكاد يكون صوفياً وما الدين عندهم الا العروبة ولا التدين الا حنين للملأ الذي امتزج به الاسلام بإعجاز القرآن .

تقديم

هذه المذكرة ليست سوى عرض للوضع الذي آلنا اليه تحت نظام الحماية الفرنسية ولمطاليبنا .

وإنا لنعلن بقوة اننا لم يخامر نفوسنا او قلوبنا ـ ولو الى لحظة ـ اي شعور بالحقد او الكراهية تجاه الشعب الفرنسي . ولو صح العكس لدللنا على جهلنا بتاريخ فرنسا المولعة بالحرية والعدالة ، ورغبتها العميقة بأن ترى الحرية وقد أضاءت العالم . لقد عمدت فرنسا دائما حيث عرفت فاقتنعت بظلم أحاق بشعب مضطهَد الى التضحية دون حساب لتحريره في انكار للذات وبعد عن النفعية قلما سجلهما التاريخ العالمي لأمة اخرى .

ونحن ، الشعب المسالم المحب للعدالة ، نعرف جيدا هذه العظمة الاخلاقية ، معرفة كانت نفسها سببا حدا بنا لان تعتمل نفوسنا عواطف ليست من طبعنا .

وهنالك سبب آخر لا يقل أثرا في هذه العواطـــف وهو ان الجزء السليم من الرأي العام الفرنسي لم يطلع على عرض صادق للمسألة التونسية . وفي كل مرة وصلت هذه المسألة الى منبره جاءته ناقصة مشوهة يختار لها المتحدثون عنها احدى مناسبات الفضائح . وهكذا نجدها بدلا من أن ترتفع الى مستوى التشهير بسياسة الاستعباد المدروس اقتصاديا وسياسيا وفكريا لشعب دون دفاع نجدها تنحط الى مستوى صغار الدسائس الشخصية والمطامح السياسية فتجر في وحل الشتائم .

وما كان الرأي العام الفرنسي ليهتم بمثل هذه النزاعات او يوليها غير الاحتقار العميق .

ان ارادتنا ، في هذه الساعات التي تنصف فيها الشعوب من مظالم التاريخ ، أن نفضح لشعب فرنسا النظام الذي تمليه علينا حكومته منذ اربعين عاما ، دون علم منه ، متفقة فيه اتفاق مصلحة مع جزء هام جدا من اولئك القائمين على إعلام الراي العام – من رجال السياسة والمال والصحافة – .

ان بعضا من أولئك الذين يخشون اتهامنا لانهم يشعرون ان الاقنعة سوف تسقط عن وجوههم يجهدون في تضليـــل الرأي العام مستغلين الحقد الذي ما زال عارما ضد الالمان فيلوحون له بشبح «الغزو الالماني» ويزعمون له اننا – على حد تعبيرهم – نبدي «طرف أذننا الجرمنية» عندما نطالب بنهاية حكم الاضطهـــاد والرعب وأن نعطى ضمانات دستورية حقيقية للحرية والعدالـــة يعترف بها الحق الدولي لكل شعب له – مثل شعبنا – تاريـــخ وحضارة وأرض وشخصية .

غير أنّا لا يثني عزمنا مثل هذه المحاولات ما دمنا واثقين من فهم ونزاهة شعب فرنسا .

لقد عزمنا على ألا نستغل ، خلال هذا العرض ، اية فضيحة. فليطمئن بالا السادة المستغلون لثرواتنا الوطنية والسادة الشيوخ والنواب والوالغون في الميزانية التونسية بأنّا لن نسلم اسماءهم

لغضب العامة .

ان المسألة التونسية أرفع من ذلك . ان المسألة التونسية فوق زحمة المصالح والشهوات الخاصة . ان ما نحن بصدده هو ان ننقذ من الافلاس والموت الاقتصادي والاجتماعي ، شعبـــا لا يبقي عليه غير ومضات من عزمه . غايتنا أن نعرف اذا كانت دوافع طاقاتنا الاجتماعية التي حوّلت عن مجراها الطبيعي لمصلحة قبضة من المستغلين المغامرين الذين لا وجدان لهم ، أن نعرف اذا كانت النية معقودة على تحطيم هذه الدوافع التي شوهت الى الابد . غايتنا ان نعرف آخر الامر اذا كان الشعب الفرنسي ينوي عن عمد ان يدع حكومته تقترف باسم فرنسا ضد شعبنا الطغيان والمظالم والعدوان . تلك التي يستهجنها حق البشر والاخلاق العالميـــة ويدينها أمام مقت واحتقار الشعوب المتحضرة .



تونس الشهيدة

...

مطاليبها

...

-١-

تنظيم السلطات العامة

قبل عهد الحماية ـ تخضع تونس كدولة مسلمة للحق العام الاسلامي الذي يميز بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

اما السلطة التشريعية فهي ليست دون حدود ولا اعتباطية وانما تنظمها وتحددها الاسس التي يقوم عليها الشرع في المجتمع الاسلامي . هذه السلطة قادرة على التطور الحر في حدود واتجاه القانون الاسلامي . ولئن كان دورها ضيقا في الاحوال الشخصية فهو واسع في اطار التشريع المدني .

ان الحق الاسلامي العام يقضي بأن يكون القانون نتيجة تعاون شعبي . وهو يفرض على صاحب السلطة العليا الذي ينتخبه الشعب استشارة ممثلي الشعب في وضع القوانين والرجوع الى رأيهم .

وهكذا ليس لباي تونس ، على عظمة مقامه غير السلطة التنفيذية ، والتنظيمية . مراسيمه ليست من الدستور او الشريعة وانما هي قوانين .

ولقد تقادمت تونس على تذكير البايات لدى تنصيبهم في فرمان الولاية وموافقة الشعب عليها بأسس حقنا العام هذا وعدم الخروج عليه .

كما ان مبدأ الشورى والرجوع الى مجالس البلد نجم عنه قواعد عرفٍ لم يخرج عليها البايات ابدا . حتى اذا فعلوا نتيجة لتعقد الواجبات تجاه الدولة قومت جنوح سلوكهم الانتفاضات الشعبية : وخير شاهد الثورة التي سببها فرض الضريبة الشخصية سنة ١٨٥٦ المخالفة لقاعدة الحق العام المالية ، فهي تقضي بفرض الضريبة على الدخل وحده .

ولقد قضت ضرورات التطور الاقتصادية العالمية الجديدة مزيدا من تدخل السلطة ، كما ان نمو التبادل التجاري العالمي يواكبه رغبة دائمة بتطوير التشريع المدني ، حدا بتونس الى ايجاد سلطة تشريعية واضحة الحدود وأفضل تنظيما مما سبق على ان تكون فاعلة واصلاحية .

وعلى هذا تعاون شعب تونس مع الباي معتمدين على الدعم

الاوربي الى تحديد الحقوق والواجبات ما خص منها الامة وما خص اميرها الحاكم . وكان ذلك ثمرة لميثاق ١٨٥٧ ولدستور ١٨٦١ . هذا الميثاق يعلن ان الباي «لن يهمل ما من شأنه تمكين الشعب من امتلاك حقوقه امتلاكا كاملا» بعد أن اقتنع بأن «اكثرية سكان دولته لم يكونوا على قناعة مطلقة بما صنعه في هذه الدولة بنية طيبة» .

ولقد ثبَّت هذا الميثاق الضمانات والحريات العامة وحقوق التونسيين وواجباتهم .

كما نظم دستور سنة ١٨٦١ السلطات العامة وبات الميثاق الاساسي نوعا من الاعلان عن حقوق وواجبات الانسان والمواطن . ويسترعي النظر بصورة خاصة فيه انه منح الاجانب نفس الحريات التي يتمتع بها المواطنون ونفس الحقوق المدنية التي تتفق مع صفتهم الاجنبية . ويعطي هذا الدستور السلطة التشريعية للامير على الا يتجاوز القوانين وعلى ان يكون مسؤولا عن أعماله امام المجلس الاعلى (الهيئة التشريعية) . أما الوزراء فلا يستطيعون اتخاذ قرارات لها صفة الاهمية العليا (اي ما تعلق منها بالنظام الشرعي القائم في البلاد) الا بعد الحصول على موافقة المجلس الاعلى وهم فوق ذلك مسؤولون أمامه . وهكذا نجد ان نظاما برلمانيا قام في البلاد ، يمارس السلطة التشريعية فيه رئيس الجهاز التنفيذي بالتعاون مع المجلس الاعلى المؤلف من ستين عضوا ينتقي الامير منهم عشرين من كبار موظفي المملكة واربعين من وجهاء البلاد ويتجدد خمس عددهم كل عام ويحل محل الذين انتهت عضويتهم آخرون بالقرعة من قائمة اربعين مرشحا يقترحها المجلس ويوقعها رئيس الدولة . أما اعضاء المجلس فلا يجوز عزلهم الا في حالة ثبوت ارتكابهم الخيانة . ولقد كان هذا المجلس هو حارس الدستور والحكم الاعلى في تفسير الدستور والقوانين وهو الذي يصوّت على الميزانية والضرائب . واستمر

هذا النظام حتى سنة ١٨٦٤ حين واجه أفدح النتائج لنقص لم يتنبه له وهو مسألة الديون التي لم يرد ذكرها فيه واستغلت الحكومة ذلك فعقدت قرضا في باريس قيمته ٣٥ مليونا سنة ١٨٦٣ بأسوأ الشروط وجابه الوضع المالي بالتالي ظرفا حرجا ، عمد معه الباي ، لما وجد نفسه في المأزق ، الى انقلاب حقيقي ، فرفع الضريبة الشخصية ، ضد ارادة المجلس من ٣٦ الى ٧٢ قرشا ووسع كثيرا نطاق شمولها . مما أدى الى انتفاضة شعبية هزت البلاد عدة سنين واضطر الباي الى تأجيل مراسيمه لكن الثورة استمرت بفضل دفع انطلاقتها الذاتي . ولذلك صمم على اقامة نظام دكتاتوري واقعي دون ان يصدر اي نص قانوني يلغي او يعلق الدستور ولقد أجاب على ما وجه اليه من انذارات انه لم يكن ابدا في نيته الغاء الدستور .

وفي غرّة شباط سنة ١٨٦٤ وجّه القنصل الانكليزي بالاتفاق مع زميله الفرنسي رسالة احتجاج للباي يدّعي فيها ان خرق الدستور هو خرق للتعهدات للدول العظمى وان اي مساس بهذا الدستور لا يتم الا بموافقة الدول العظمى نفسها وعلى ذلك فهو يطالب الباي بالحفاظ عليه . ولقد اجاب الاخير في الرابع من ايار سنة ١٨٦٤ بأنه لم يكن في نيته الغاء الدستور «الذي ما زال قائما بكل قوته وكل معناه» . والحق انه خرقه خرقا واقعيا وهو مكره لان حالة البلاد المضطربة دفعته للاعتقاد ان الديكتاتورية القوية هي خير علاج .

لكن بعد أن انتهت الازمة وخيم الهدوء أحست البلاد بالحاجة الى الامن المشفوع بالشرعية من اجل نهوضها الاقتصادي مما دعا الرأي العام الى المطالبة باحترام فعلي للدستور . وقامت حركة احتجاج واسعة سنة ١٨٧٥ ضد حكومة الباي المستبدّة استبدادا واقعيا انقلبت الى عمل انبثقت عنه لجنة اجبرت الباي على الاستقالة أو العودة الى تطبيق صحيح للدستور الذي اقسم على

الامانة له وخضع الامير واعاد تشكيل المجلس الاعلى .

تحت نظام الحماية ـ سنة ١٨٨١ وجدت القوات الفرنسية هذا المجلس مجتمعا محتجا بقوّة على خرق حرمة أرض الوطن .

وهكذا كان دستور سنة ١٨٦١ قائما عند بداية عهد الحماية. لكن الظروف تبدّلت : فما طالبت به الدول العظمى ومنها فرنسا في شباط سنة ١٨٦٤ على أنه خير ضروري لنموّ الشعب التونسي أصبح سنة ١٨٨١ عائقا للتطور السياسي لتونس فألغته بعملية فظّة وجعل المقيم العام نفسه في مكانه .

تنص المادة الثالثة لمعاهدة الحماية الصادرة في ١٢ أيار ١٨٨١ على أن «حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بأن تمد يد العون الدائمة لدعم سمو باي تونس ضد اي خطر يتهدد شخص او سلالة سموّه او يعكر أمن ممتلكاته» . هذا النص اذا جمعناه مع المادة الاولى من معاهدة الثامن من حزيران سنة ١٨٨٣ التي تقضي بأن «يتعهد باي تونس من اجل تسهيل مهمة الحكومة الفرنسية بتحقيق الحماية ، باجراء الاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التي ترى ضرورتها الحكومة الفرنسية» . نجد ان الدولة التونسية وحقنا العام قد حطّما نهائيا برغم وجود الزعم بالمحافظة على كياننا .

وبعد ان أوجدت فرنسا الملكية المستبدة الدائمة واللامسؤولة من شخص الامير الذي كان مسؤولا أمام الشعب وبعد أن «أمدّته» بعون جيوش الجمهورية وجعلت منه ، رغما عنه ، الاداة التي تريد ، استولت على السلطات التشريعية والقانونية والقضائية .

ثم جعلت من النظرية القائلة بأن الباي سيّد رعيته المطلق التصرف بالاشخاص وما ملكوا أسسا من أسس الحق العام التونسي . أما النتيجة الحتمية المستخلصة من هذه النظرية فهي أن أي حق مهما كان طبيعيا وأية حرية مهما كانت مقدسة ليست

الا منحة يجود بها السيد العاهل على رعيته كرما منه ، ويمنعها متى عنّ له أو شاء .

وهكذا وجدنا أن ليس لنا غير أمير من وهم ، غير مسؤول : قوانينه المستبدة تمليها عليه الحكومة الفرنسية ، التي نحس بوجودها دون ان نراه ، وهي أجنبية ليس لها مبرر شرعي وطني: نعم وجدنا أنفسنا تجاه شبحين لا ندركهما وهما فوق ذلك غير مسؤولين . ولاشرح ذلك : لقد بات الباي حسب النظرية الجديدة غير مسؤول أمام الشعب التونسي والحكومة الفرنسية التي يمثلها المقيم العام هي أيضا غير مسؤولة أمام هذا الشعب وذلك راجع الى أن الاتفاقات القضائية كانت قائمة بينها وبين الباي فقط وبما انها حكومة أجنبية فهي غير ملزمة بتقديم أي حساب لنا . فلا يبقى عليها غير المسؤولية الاخلاقية أمام العالم المتمدن عن أعمال فرنسا في تونس . ونحن نعلم العلم كلّه ان لعبة التحالفات والتعاون المصلحي تجعل هذه المسؤولية وهما .

ويهيمن على الادارة التونسية العملاء الفرنسيون الذين هم على صورة الباي الذي يمثلونه وعلى صورة المقيم العام القائم على سلطات رئيس الجمهورية يجمعون اذن سلطة التشريع وسلطة العميل الذي ينفذ قراراته التي اتخذها .

وهكذا نرى أن لا مسؤولية هؤلاء العملاء هي مزدوجة : فهم علاوة على عدم المسؤولية المنبثقة عن صك تعيينهم ، غير مسؤولين أمام الشرائع التونسية ما داموا مواطنين فرنسيين ، غير مسؤولين أمام الشرائع الفرنسية ما داموا موظفين تونسيين .

ومن المؤكد أن وضعنا تحسّن من ناحية الاساليب الادارية والورقية ، وهو اضرار لا بدّ منه ، لكن الشيء الاساسي ، لكن هدف الادارة شوّه من اساسه . لقد حادت الادارة عن جادتها الطبيعية أي مصلحة المواطن ما دام على راسها عملاء فرنسيون فهي لا ترى ولا تعمل الا من خلال الروح الاستعمارية وطبقا

لمصلحة الاستغلال وحدها . وهنالك اكثر من [1] ٤٥٠٠ موظفا فرنسيا تنوء بهم الخدمة العامة التي اصبحت أداة ربح استعمارية . ولا يحظى التونسيون ، بعد ان حوّلت السلطة الادارية عن قصدها ، الا بمراكز ثانوية يحلون بها لانها ضرورية لعملية الاستعمار وهكذا تعمق الهوّة على مرّ الايام بين التونسيين والحكومة التي يحسون أنها غير وطنية .

يجتمع مجلس الوزراء ورئاسة الخدمات برئاسة المقيم العام والى جانبه الجنرال قائد قوات الاحتلال ورؤساء اجهزة الخدمة العامة وكلهم فرنسيون والى جانب كل هؤلاء وزيران تونسيان يحملان رتب الشرف الكبرى بعد تجريدهما من كل السلطات الفعلية وهما وقد اعجبتهما رفعة المنصب وارتضيا أن يكتفيا بالعرفان بالجميل ، بعيدان ان عن أن يعرفا مطاليب الشعب ، بعيدان عن أن يكونا قادرين على القيام بدور فاعل في المناقشات. والحق أن هذا المجلس ما كان غير كوميدية : القرارات الحقيقية (القوانين والميزانية وبرنامج الاشغال العامة) كانت تتخذ في الاجتماع الاسبوعي لرؤساء الخدمات في مكتب المقيم العام بعيدا عن أنظار التونسيين وما كان لمجلس الوزراء من دور الا تسجيل القرارات المتخذة من قبل . وكل ذلك يمهره الباي بخاتمه فيمكّن للامسؤولية العامة والمطلقة ويشهد بأن المصلحة التونسية والدستور التونسيين ما زالا محترمين . ويذهب الظن بالبسطاء أن للباي الحق بأن يرى ما يوقع وأن ينقد القرارات التي يزيلها بخاتمه . وهنا الخطأ فالمادة الاولى من معاهدة سنة ١٨٨٣ تضطره للقبول بكل الاصلاحات التي تعتقد الحكومة الفرنسية بنفعها .

---

١ ـ نعتمد في هذه المذكرة ارقام النشرة الرسمية للاحصاء العام التونسي التي تصدرها دوائر الحماية الفرنسية عن اعمالها .

وكيف يتمكن من البحث في الامور هذا الامير الذي عزلته عن بقية العالم شبكة من الجواسيس والبوليس واقيم عليه ولي فرنسي كأي قاصر .

فماذا يبقى بعد كل هذا من السيادة التونسية التي تعهدت فرنسا ، في المعاهدات القائمة ، بالحفاظ عليها بشرفها وتوقيعها ؟

الندوة الاستشارية ـ يقولون لنا لديكم تمثيل اداري يشرف على احترام مصالحكم وهو الندوة الاستشارية . ولكن ما هي قيمة هذه المؤسسة ؟

منذ ان تحولت الحكومة من تونسية الى فرنسية ومن وطنية الى مستعمرة اتجهت السلطة السياسية الى اقتصاد الاستعمار الفرنسي ، بله الاجنبي ، كي تضعف الاقتصاد التونسي على رغم ما يجرّه ذلك من خطر واضح على مصلحة المحتل العسكرية . لان التنظيمات الاقتصادية لها في الشرق الهيمنة وهو دور ما لبث أن ذرّ قرنه في تونس .

سنة ١٨٨٥ تأسست غرفة تجارية تلتها غرف أخرى ، ثم غرف زراعية . وسنة ١٨٩٢ أسست الحكومة ، تحت ضغط الاستعمار نوعا من مجلس حكومي مؤلف من ممثلي غرف التجارة والزراعة ومن نوّاب رؤساء البلديات الفرنسيين . وغدا هذا المجلس الاستعماري سنة ١٨٩٦ الندوة الاستشارية وتوسعت اطاراته : فتألف هذا المجلس من ممثلين ينتخبهم الاستعمار الزراعي والصناعي والتجاري ومن مجمع ثالث هو كل الفرنسيين من غير الفصيلتين السابقتين مثل الموظفين وأصحاب المهن الحرّة . وتعدّت صلاحياته حدود مصالحه الزراعية والصناعية والتجارية فأصبح يستشار في المسائل المالية كلما دعت الحاجة الى اتخاذ إجراءات قد تؤدي الى زيادة الضرائب على المعمرين الفرنسيين ومعنى هذا أن الجالية الفرنسية أعطيت الحق بابداء

الراي بكل فعاليات الحكومة التونسية . ولقد استطاع هذا المجلس الذي لا يتمتع بسلطة خاصة ، بفضل التعاون الطبيعي بين موظفي الحكومة الفرنسيين واخوانهم المعمرين – لان هؤلاء هم مبرر وجود اولئك – استطاع أن يفرض ارادته على الحكومة . وغدت الندوة الاستشارية وسرية مناقشاتها ، الغرفة السوداء التي يخطط فيها خراب مجتمعنا وماليتنا . وظل الوضع على هذا الحال حتى آل الحكم الى السيد بيشون Pichon الذي أراد ، عند عودته من الصين ، أن يقيم سياسة مشاركة بين التونسيين والمعمرين الفرنسيين فشجع ، معتمدا على بعض المستعربين الفرنسيين وعلى ضغط الرأي العام التونسي القوي ، على مساهمة التونسيين الضرورية في الندوة الاستشارية . ولقد كان ظلما وبغيا أن يهيمن مجلس من الخواص الذين لا يدفعون الضرائب على ميزانية يموّلها كاملة اولئك الذين أقصوا عن مناقشاتها . وآلت هذه السياسة الى مرسوم ٣ شباط سنة ١٩٠٧ الذي لم يكن غير غش وماذا يرجى غير ذلك من حكومة مستعمرة . ولقد قضى هذا المرسوم بأن يكون المثلون الفرنسيون ستة وثلاثين عضوا ينتخبون بالاقتراع العام وأن يكون عدد التونسيين ستةعشر ينتقيهم ويسميهم المقيم العام من أقل العناصر كفاءة في شؤون الاقتصاد والسياسة : شيء ندركه دون صعوبة.

بعد عدد قليل من الجلسات ظهر جانب هذا التعاون الخطر على المصالح الاستعمارية فقد انتهى المثلون التونسيون ، على قلة كفايتهم ، الى ادراك اهداف الاستعمار السياسي وسوء عواقبها من طرق النقاش الفرنسية . كانت مطالب المعارضة التونسية متواضعة ضئيلة (حق السكان في الوظائف العامة ، حصولهم على البعثات الدراسية ، الغاء الضريبة الشخصية الباهظة الظالمة وابدالها بضريبة الدخل ، اصلاح التعليم والقضاء التونسي ، تحسين الزراعة المحلية ، توسيع المساعدات العامة ، الخ ، الخ) .

لكن هذه المطالب أثارت الممثلين الفرنسيين على ممثلينا فزعموا انها لا هدف لها الا تحضير ثورة في البلاد ضد القوانين ! وكان من شأن هذه التهم أن تراجعت المعارضة التي تدين بوجودها ، على كل حال ، للمقيم العام . وبقيت الساحة فارغة للمعمرين .

وكان الشعب التونسي يشهد بقلب مقروح هذه المهاترات وهذه المظالم الوقحة . وما كانت هذه المناقشات الا لتوحي اليه الافكار الصحيحة عن حقيقة طبائع العمل الفرنسي في تونس ، كما أنها كانت تعرض في الخارج فضيحة حقائق الاستعمار. ولقد ادرك المقيم العام الخطر فقسم الندوة بالاتفاق مع ممثلي المعمرين الى قسمين : شعبة فرنسية واخرى تونسية بالمرسوم الصادر في ٢٧ نيسان سنة ١٩١٠ الذي ما زال قائما .

وأمام هذه الازدواجية التي جعلت المعارضة معارضة ابداء اراء ورغبات كان لا بد من ايجاد جهاز للتحكيم فتأسس مجلس الحكومة الاعلى الذي يتألف من مجلس الوزراء ورؤساء الخدمات يضاف اليهما ثلاثة ممثلين من الشعبة الفرنسية وثلاثة من الشعبة التونسية.وكان هذا المجلس المؤلف من أحد عشر فرنسيا وخمسة تونسيين يبحث في رغبات الشعبتين ويقرّر ما يأخذ منها بعين الاعتبار . والواقع أن المقيم العام ، رئيس المجلس هو الذي كان يقرّر وحده لسبب بسيط وهو أن الوزراء ورؤساء الخدمات كانوا خاضعين له بحكم التبعية او عملاء له أما الممثلون ، ممثلونا نحن فقد كانوا ، ولو انهم من غير عماله ، مدينين له بتعيينهم . رغم كل هذا لم تكن كل الرغبات تدرس في المجلس فالمقيم العام لا يقدّم له سوى الاوراق التي لم يعنّ له أن يرميها في سلة المهملات . وما كان الممثل التونسي يحظى بأية ضمانة شخصية تنجيه من تقلبات حكم الاهواء فاذا به لا ينعم بأي قسط من الحرية ، حتى أن الاتفاق لم يكن ضروريا في هذا المجلس المحترم ، الا بين المقيم العام والممثلين الفرنسيين الثلاثة .

وهكذا نرى ان ما دعي بسياسة المشاركة ما كان غير وسيلة تثبت وتقوي الهيمنة الاستعمارية واكثر حذقا في خداع الرأي العام الاوربي لانها تدفع للظن أن ممثلين عن شعب تونس يساهمون في حكم البلاد وان التونسيين موافقون على السياسة المتبعة عندهم وهكذا تزداد القرارات الحكومية منعة في الخارج كما انها وجدت السبيل المضمون لنفوذ الاستعمار الى قلب مجالس الحكومة من دون أي التزام مسؤول .

ولا بدّ لنا من أن نضيف ، قبل أن ننتهي ، أن الممثلين التونسيين، حتى ولو كانوا اكفاء ، غير قادرين على تغيير السياسة الحكومية لان سلطة الندوة هي ادبية فقط فهي لا تملك اية قوة خاصة بها كما أن سرية مناقشاتها ترفع عنها عبء المسؤولية أمام البلاد . والكلمة الاخيرة هي دائما للحكومة التي لا ترتبط ابدا برغبات المجلس . أما عمل الحكومة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فهو يترجم بمراسيم من الباي تضفى على الوثائق الصفة الملكية وتريح الاشخاص من المسؤولية .

على هذه الصورة تقوم المؤسسات السياسية في تونس بعد اربعين عاما من الاحتلال الفرنسي .



الحقوق والحريات العامة

يقيم الحق الاسلامي العام وهو سابق للحق العام الاوربي نظام المجتمع على احترام الشخصية والممتلكات وثمار العمل . ويكتسب الفرد فيه حرية الفكر والرأي والاجتماع بمجرد موافقته على الضريبة على انها خير ضروري . ولقد ذكرنا واجب رئيس

الدولة الشرعي بالدعوة الى الاستفتاء الشعبي واتباع رأي الاكثرية . وعن ذلك تنبثق حرية النشر والجمعيات وحرية الشكوى . ولقد كانت حرية الرأي كاملة فلا يجرؤ الباي على المساس بأية حرية عامة . كما أن حق الشكوى كان معمولا به . اما الجمعيات الحرفية أو ذات الاهداف المثالية مثل مؤسسات الاحسان والتعليم وغيرهما فقد كانت مؤسسات مقدسة لا تقوى الحكومة على المساس بها لانها اذا فعلت ثار الشعب . ولقد كانت نصوص ميثاق سنة ١٨٥٧ قائمة على ملاحظة هذه الاسس. «اننا نقدم الضمانة المطلقة لكل رعيتنا وسكان ممتلكاتنا مهما كان دينهم أو جنسيتهم أو أصلهم . وتمتد هذه الى شخصيتهم المحترمة وملكيتهم المقدسة وسمعتهم المشرّفة . ولا استثناء لهذه الضمانة الا ما اقتضته الحالات القانونية التي تحوّل المعرفة بها الى المحاكم» .

ولقد ظننا ، عندما احتلت القطعات الفرنسية أرضنا أن هذه الحريات والحقوق ، التي تطلق عليها اليوم صفة الطبيعية، سوف تتأكد وتتسع ، لكننا رأينا أن سلسلة من الاجراءات المعدة سلفا تمحوها بيسر وبساطة كأنها ضد الانجيل الجديد لعظمة الباي ، الينبوع الوحيد لكل الحقوق .

وتحوّل عدم وجود الضمانة للفرد الى نظام دولة .

كان الحكام المحليون «الشيوخ» والمستشارون البلديون ينتخبون باقتراع السكان العام ، أما المجلس الاعلى فكان ينتقي العضو الجديد باقتراع اعضاء المجلس أنفسهم عليه .

وحذف حق التصويت . وغدت الارادات تنبثق عن المرسوم .

كان مستطاعا انتقاد الاجراءات الحكومية والاجتماع وتأليف الجمعيات بغاية العمل السياسي او الاجتماعي ، كان المواطن قادرا على أن يروح ويغدو . هذه الحقوق حذفت . والتونسي يمكن أن

يحبس دون محاكمة أو سبب وبالطرق الادارية ، وهو لا يستطيع الانتقال من بلد لآخر دون اذن خاص ، كما يمكن أن يجبر اداريا على القيام بعمل لمصلحة خاصة ، تحت طائلة السجن . كما أن التونسي يسخر،تحت غطاء القوانين التي تملي العمل في الاشغال ذات النفع العام ، كما تسخر الدابَّة فيعمل في تنفيذ المشاريع العائدة لمصلحة الاستعمار .

ان مصادرة الملكية بمرسوم هي مشروعة . والحكومة تتصرف بها فتوّلي عليها أو تسحبها أو تضيقها حسب ارادتها : ان تاريخ المصادرة الجماعية المؤلمة لممتلكات القبائل ، وتحديد الغابات والمصادرة من اجل النفع العام ونزع الصفة عن الحبوس «الاوقاف» والقرارات القضائية ، ووسائل الاغتصاب القسري ، تعيش في كل ذاكرة تونسية .

ان عمال الادارة يغتصبون كل يوم بيوتنا .

أما الجمعيات وخاصة المهني منها فهي خاضعة لاذن مسبق من الحكومة . وبوسعنا أن ندرك مصيرها عندما يتعلق الامر بالتونسيين .

أما حرية الصحافة فليست أحسن حالا . تقضي المادة الاولى من مرسوم ١٤ تشرين الاول سنة ١٨٨٤ بأن «المطبعة والمكتبة هما حرّتان» . وتتم المادة ١٤ فكرة المشرّع اذ تنص على أن «نشر وتوزيع الصحف في تونس وكل ما يكتب باللغتين العربية والعبرية يمكن منعه بقرار خاص موقّع من المقيم العام» . وهكذا كان وجود الصحافة التونسية تحت رحمة قرار من الادارة المغفلة بينما تتمتع الصحافة الفرنسية بالحرية . وكأن هذا السلاح لم يكن كافيا لصفته الزجرية فأوجب المرسوم دفع الكفالة ، ثم حذفها مرسوم سنة ١٨٨٧ وأعادها مرسوم سنة ١٨٩٧ ثم حذفها مرسوم سنة ١٩٠٤ من جديد . وجاءت بعد ذلك الاحكام العرفية التي أصبحت منذ سنة ١٩١١ هي الحالة الطبيعية في تونس

وعلقت معها كل المطبوعات التونسية .

ولقد طبقت المادة ١٤ تطبيقا واسعا : فقد توقفت من نفسها خمس صحف من أصل ٤٥ وأوقفت الاربعون الاخرى بقـــرارات وزارية ؟ ــ وبقيت جريدة واحدة الى يومنا هذا باللغة العربيـــة ــ هي الجريدة شبه الرسمية اللازمة للحكومة .

كما أن مرسوم ١٤ تشرين الاول يحمل صفة خاصة تسمـــح للحكومة ، بأن تدفع التونسيين لا عن التفكير فحسب ، بل عـــن قراءة ما فكّر به الآخرون فهو يمنع الجرائد والمطبوعات الفرنسية والاجنبية من دخول تونس .

وهنالك شبكة تجسس وبوليس محكمة التنظيم تضيق على الفكر والرأي وتلاحقهما وترعبهما . هل تكلمّت عن الحكومة كلاما فيه ريب ؟ ان وشاية مغفلة تعني مراقبتك من البوليس وسجنك أو ابعادك عن أهلك وحجز ما تملك وفي بعض الاحيان نفيك عـــن البلاد . والوشاية تزدهر في الحكم المطلق وتفيض عنـــه . ولاورد القصة التالية المعروفة لطالب أرسل من أحدى مدن الريف الـــى تونس مع قافلة السجناء العاديين والكلبجة في يده لانه «يشتغل بالسياسة» . وأثبت التحقيق أن هذا الجريء كان يرسم عـــلى خارطة فرنسا التي على غلاف دفتره خط جبهة القتال .

ان هذا ليذكرنا بشكل مخيف بحكم القياصرة الارهابي .

والى جانب هذا المجتمـــع التونسي المحكـــوم عليـــه بالمنفى السياسي الهمجي ، يعيش مجتمع اوربي يتمتع بكل الحريات وكل الحقوق التي يقضي بها احترام وتفتح الشخصية الانسانية الحرّ، حتى لكأن التونسي يعيش أجنبيا في وطنه، ممقوتا من المواطنين.



الادارة

الادارة هي اكثر الاجهزة العامة اهمية ، وربما كانت اهم من الحكومة نفسها في البلدان الشرقية . وعلى ذلك ما كان يجوز ترك الادارة للتونسيين تحاشيا للمراقبة المزعجة ومن اجل الهيمنة على بلد يتصل فيها الجهاز الاداري حتى بامور بيوت الناس الداخلية . وتجدر الاشارة الى انه يستحيل على الموظف الفرنسي فهم حاجة المواطن البلدي أو التفاهم معه . وما أهمية ذلك ؟ فالامر لا يتعلق بالبحث عن مصالح التونسيين وانما بتحقيق الغايات الحكومية والبحث عن أفضل نهج لاستغلال البلد لحساب الاستعمار . ومن أجل هذه الغاية ما كانت هنالك أية حاجة لان يضع الحاكم نفسه في متناول المحكوم .

هذه العقلية هي التي ألهمت السياسة الادارية . ولقد روعي المبدأ القائل بأقصاء الكفاءات الوطنية وابعاد اي مرشح تونسي يملك القابلية التي تمكنه من الفهم الصحيح والدفاع عن مصلحة وطنه واعتمدت الادارة على نظام الاستمارات(الفيش) فانتقت دون خطأ رجالها وكانت الافكار والعقيدة او «خدمات البعض السرية»، اذا ما حصلت مسابقة لوظيفة عامة بين التونسيين ، هي العامل الاساسي في الشطب من المسابقة .

والتونسي لا حظ له في الوظائف العليا التي تمكنه من الاطلاع على سير امور الدولة . وقد حيل بينه وبين ادارات الانفاق والادارات التقنية ــ لان وجوده يعيق سوء الاستعمال في انفاق الموارد العامة ــ وهكذا لا يستطيع الموظف التونسي بالرغم من الدقة في انتقائه ، ومن اخلاصه الثابت ، أن يطمح الا الى الوظائف الثانوية .

وهنالك عوامل منها رغبة الموظف في رضى سيده وهمه في أن يثبت امانته بعد أن يمر بأسوأ انتقاء ، حوّلت الادارة العامة

الى خلايا للتجسس والوشاية ، بصرف النظر عن أمن السكان .

أما الوظائف الخاصة بالفرنسيين وهي القسم الاكبر عددا فتمنح خبط عشواء الى مهاجرين غير أكفاء ولا امناء ، كما أنها تحدث في اسراف القصد الوحيد منه دفع الرواتب للفرنسيين كي يعيشوا على حساب دافع الضريبة التونسي. اما عدد الموظفين الفرنسيين الآن فهو ٤٥٠٠ موظفا ما عدا جيش المساعدين لهم بينما لا يتجاوز عدد الموظفين التونسيين المئات اذا طرحنا منه خدام المكاتب والحراس .

ويندر أن تجد موظفا فرنسيا يتكلم لغة البلاد وهكذا استحال على عامة المحكومين التفاهم مع جيش موظفي الخدمة الفعلية ومراسلي المكاتب الذي يتصلون اتصالا مباشرا بالناس . ونجم عن ذلك نتائج مؤسفة : اولها مردود العمل للخدمة العامة الذي يتأثر تأثرا كبيرا . كما أن سلوك هؤلاء الموظفين الصغار الذين يكونون جمعا من الطغاة منتشرين في عرض البلاد ، والطريقة الفظة الوقحة التي يعاملون بها التونسي أيا كان ومهما كان قدره تحفر فتعمق الهوة بين شعب تونس والمعمرين الفرنسيين وتدفع الى الحقد العرقي .

ومن الطبيعي في مثل هذه الوظائف الدائمة الاتصال بالعامة أن يكون التونسي أفضل ما دامت لا تتطلب مواهب خاصة أو معلومات صعبة ـ مثل جباة الضرائب المباشرة ، وحراس الغابات، وعمال الجمارك وعمال ومراسلي البريد وغيرها . لكن بدلا من سلوك الطريق السوي لجأت الادارة حيث استطاعت الى مضاعفة عدد هؤلاء الموظفين الصغار بأن عينت لهم تراجمة تونسيين لا يحسنون الترجمة وأوهنت كاهل الميزانية بالرواتب الاضافية . وما كان هذا التصرف الا ليزيد الخلف فقد عمد التراجمة ، لنوال مرضاة رؤسائهم ، الى مثل معاملتهم الوقحة المجوجة .

رواتب الموظفين ـ لقد اعتمدت الحكومة قاعدة تقضي بأن

الموظف التونسي يقبض أجرا أقل بكثير من أجر زميله الفرنسي حين يتساوى المنصب والكفاءة والحجة أن عمل التونسي «أقل جودة» ، وأن حاجاته المعيشية أقل .

اما التعلة الاولى فلا تستحق أي رد . واما الثانية فهي قمينة بأن تخدع غير المطلع ولذلك نرى انه يجب أن نظهر بطلانها وزيفها.

هناك حقيقة لا مرية فيها وهي ان عائلة الموظف الفرنسي اذا لم يكن عازبا ـ وعدد غير المتزوجين كبير ـ تتألف من ولد أو ولدين الا في حالات نادرة بينما تتكون عائلة التونسي من خمسة بنين او ستة أو سبعة ـ لان زواج التونسي مبكر ـ حتى ليكاد تستحيل عليهم اعالتهم أو تربيتهم التربية اللائقة .

اما عن غلاء المعيشة والحاجيات فمن الحيف أن نزعم انه يتبدل تبعا لجنسية الانسان . وغني عن القول ان الحجة التي تدفع تلك هي أن المسألة مسألة عدالة وانصاف : فعندما تتساوى الكفاءة والعمل يجب أن يتساوى الاجر .

ان شريعة الاجر على قدر المستوى الادنى للحياة (١) ، المطبقة على الموظف التونسي ، هي سبب تدني مستواه الفكري لقلة عدد المتعلمين في من يتقدم للوظيفة،وفي مستواه الخلقي لانالاغراءات غير النظيفة التي يتعرض لها يوميا تفعل فعلها نظرا للصعوبات التي يعانيها حتى يتوصل الى التوازن في ميزانيته .

اما كيفية تقدّمه في الوظيفة فهي تسهم في تعقيد أحواله : في الوقت الذي يتقدم فيه الموظف الفرنسي تقدما طبيعيا فينتقل من عمل لآخر يزداد معه الراتب ، يبقى التونسي أبديا في مكانه الادنى وتجيئه الزيادة تقطيرا مدروسا حتى اذا حان التقاعد وجده على نفس الكرسي يتخبط في نفس المشاكل المالية .

ولقد اضر هذا الوضع المؤسف بالموظفين التونسيين الى الحد

---

١ ـ لم نجد لها بالعربية تعبيرا خاصا : Loi d'airain

الذي قرروا معه ، مجازفين بمستقبلهم ، أن يتقدموا للمقيميـــة العامة باعتراض قوي ووضعوا بين يديها قائمة بمطاليبهم .

ومن عرف طبع هؤلاء الموظفين البائسين وخبـر الوسائـل الارهابية التي تستخدمها الادارة الفرنسيـة في تونس يـدرك الشجاعة التي ينطوي عليها هذا القرار . ان وضع موظفينا البائس لهو مسبَّة لفرنسا . ان اخلاص هؤلاء التاعسين لعملهم وحماسهم له لا حدود لهما وبدونهم لا تقوم للحكومة قائمة: ان عرفان الجميل البسيط يقضي على الحكومة بأن تدرك وضع هؤلاء المساكين الذي لا يحسدون عليه فقد الجئوا الى حال هي الارتزاق بعينه ، يقضي على الحكومة لو انها تهتم بمصلحتها الحقيقية أن تأخذ مطاليبـهم المتواضعة بعين الاعتبار لان استقالتهم الجماعية توقف حياة البلاد الاداريـة (1) .

---

1 ـ وإنا لنأمل من المقيميـة العامة الا تجدد الظلم اللاحـق بالمعاونين التونسيين . انه لمحزن حقا ان نذكر هنا قصة موظفي المالية . ان اكثرية هؤلاء المساكين هم من طلاب الجامعة العربية الذين يعملون من اجل سد نفقات دراستهم وهم يقبضون أجرا يوميا ثلاثة فرنكات ؛ أما من عمل منهم (بالمقاطعة) يتوصلـون بصعوبة الى ربح خمسة فرنكات فيما يعملون من ١٢ ـ ١٦ ساعة يوميا . ولا تدفع لهم ايام المرض والعطل . أما زملاؤهم الفرنسيون فيقبضون من ثمانية الى عشرة فرنكات ويقومون بعمل أهون من ذاك . ولنعط احد الامثلة : يدفع للموظف الفرنسي خمسة فرنكات عن كل مائة قائمة ينجزها من قوائم الضرائب الشخصية بينما يدفع للتونسي من اجل نفس العمل ٠٫٤٠ فرنكا . وعلى ذلك كان لا بد من زيادة الاجر لهم . وعلى ذلك ذهب منبوذو الادارة التونسية هؤلاء يطرقون باب المقيم العام وهناك ردوا الى مديرهم كي ينظر في الامر ، فما كان منه الا ان قال لهم : اذا لم تعودوا دون ابطاء الى عملكم الغيت اللغة العربية من ديواني ووضعت موظفين فرنسيين مكانهم .

هذه هي الصورة التي تعامل بها لغة تونس في تونس .

أما اذا شئنا أن نتبين كيفية نظر الحكومة الى الموظف التونسي ، فاننا نجدها أعلنتها بوضوح عندما قام اضراب المستخدمين والعمال التونسيين ضد شركة كهرباء تونس . لقد عمدت الشركة الى تقسيم عمالها طبقات ثلاثا : فرنسيين ، ثم أجانب ، ثم تونسيين ودفعت لهم اجورا وتعويضات مخيفة بظلامتها . لقد أعطت الشركة لما رفعت تعويضات غلاء المعيشة لمن هم في خدمتها ، حسب مبادئها ، فجعلت للتونسي ٧٥ ر. فرنكا وللفرنسي ٥٠ر١ فرنكا وللايطالي ٢٥ر١ فرنكا . وثار الرفاق الفرنسيون ضد هذا الاجحاف فتعاونوا مع المستائين واعلنوا اضرابا عاما حتى تحقق الشركة العدالة فتدفع الاجر بالتساوي على قدّ العمل من دون تمييز عرقي . ووافقت الشركة على هذا المبدأ ، الا أن الحكومة اعترضت بكل قوتها ووضعت تحت تصرف الشركة يدا عاملة من الجيش وحجتها أن مثل هذا الحل يؤدي حتما الى مثله بالنسبة لموظفيها وتلك نتائج ترفضها لانها مخالفة لسياستها التقليدية القائمة على مبدأ أن التونسي هو الادنى في كل المجالات .

لقد استطاعت نقابة عمال الترامواي ، رغما عن تدخل الحكومة الغريب والمعركة الدنيئة التي أثارتها الصحافة الاستعمارية وارادت منها أن تقنع النقابات الفرنسية بانحطاط الجنس التونسي ، استطاعت بعد أن ساندتها نقابة عمال سكك الحديد تحقيق نجاح أول وهو : أن المساواة في تعويضات غلاء المعيشة غدت أمرا واقعا وانا لننتظر نجاحات اخرى .

انا نرى من واجبنا أن نعلن أن النجاح هذا مدين الى الموقف الاخلاقي النزيه الذي وقفته نقابات العمال الفرنسية فدشنت بسلوكها النظيف عهدا من الاخوة الاجتماعية الحقيقية الصحيحة .

فهل يفيد هذا الدرس الحكومة القائمة في تونس وهل يريها طريق الواجب .



الكتابة العامة (١)
للحكومة التونسية

كانت الادارة العامة ، قبل الاحتلال ، موزعة بين وزارة الداخلية وادارة الامن العام والكتابة العامة التي يديرها المستشار المكلف بمركزية أعمال الوزارات المختلفة وتقديمها للباي . وكانت هذه الاجهزة الثلاثة تخضع لسلطة الوزير الاول العليا .

وحلت سلطة الكاتب العام الفرنسي الذي أصبح سيد الادارة المطلق في البلاد محل سلطة الوزير الاول ولم يكن لهذا الذي بقي «احتراما لمؤسساتنا الوطنية» غير مسؤولية وهمية عن القرارات الادارية الصادرة عن الكتابة العامة أما المستشار فبقيت له قراءة مشاريع المراسيم المقدمة لخاتم الباي ، والخطابات التي سبق تحريرها في المقيمية العامة والرئاسة الاسمية للجنة مراجعة المحاكمات .

بقي أيضا لاصحاب المقامات الرفيعة هؤلاء شرف المساهمة في أبهة بلاط الباي ورفقة جلالته في تنقلاته .

وتتألف الكتابة العامة اليوم من الادارات التالية :

---

١ ـ Sécrétariut général هي الامانة العامة لكنها الكتابة العامة في تونس .

دائرة موظفي الادارة المركزية والمحلية .
مديرية الامن العام .
ادارة الصحة العامة .
ادارة المحافظات .
مديرية الحبوس (الاوقاف) .
ادارة المؤسسات الدينية وينضوي تحت هذا الاسم تعليم العربية .
مديرية الاجهزة القضائية (العدلية التونسية ، العلمانية والدينية ، والمحكمة المختلطة ، والعدلية الفرنسية) .
شعبة الدولة ، والتشريع القضائي والمدني والعقوبات في الكتابة العامة ومجلس انضباط الموظفين .

ان مجرد ايراد هذه التسميات يبدي لنا قوة الضغط والارهاب التي يرزح تحتها المجتمع التونسي وهي مركزة كاملة بين يدي الكتابة العامة التي تجمع القوة القضائية والتشريعية الى جانب الاسلحة الادارية. كما ان غياب الضمانات الفردية يمنح آلة الحرب هذه سلطة فادحة لا نجدها في أي بلد متمدن . لكنها الدعامة الاساسية لكل سياسة «الحماية» .

اما اداة هذه البشاعة الاجتماعية منهما : شعبة الدولة والقائد .

اما صلاحيات شعبة الدولة التي عددناها فهي غنية عن التعليق . وهي المكان الذي تحاك فيه كل المؤامرات على الفرد وعلى الجماعة . ويكفي أن نورد هنا ما نشرته : الرسالة التونسية La dépêche Punisienne في ٣١ تموز سنة ١٩١٩ ، مع العلم انها جريدة الحماية شبه الرسمية ، كي نأخذ فكرة عن عمل هذه الادارة المجرمة :

«لم يتردد السيد فلاندان عن أن يبدي استغرابه وألمه حينما وجد في السجن افرادا ، عزلتهم أو سجنتهم شعبة الدولة من

دون ان يمروا بأي استجواب ومن دون أن يأخذوا علما بأسباب توقيفهم ، كما انها حالت بينهم وبين الاتصال بالخارج فاستحال عليهم تقديم اي دفاع عن انفسهم .

ولقد مرّ على بعض منهم – وهو على هذه الحال – شهور ومرّ على بعض منهم سنون .

وتلك أساليب من زمن آخر مضى ، لكنها ما زالت مطبقة في سجون المقيمية» .

القائد – تنبثق سلطته عن الكاتب العام – عفوا عن الوزير الاول – وهو المتصرف والمحافظ والجابي وقاضي الصلح ، وضابط البوليس القضائي ، وضابط الاحوال المدنية ، والحاجب وسوى ذلك .

أما فعاليته القضائية فهي عظيمة . فالقادة يفصلون سنويا في اكثر من ٣٠٠٠٠ قضية مدنية و ٢٣٠٠٠ عقوبة ويشرفون على تنفيذ الاحكام جميعا ، والاستنطاق في القضايا الجرمية . ويتمتع القائد بسلطة تسخير العمال التونسيين للعمل في المشاريع الخاصة. وسلطة النطق بالعقوبات اداريا دون محاكمة ولا أسباب، وفرضها ، وحجز حرية الافراد والجماعات . والسجن الاداري هو مملكته والاداة المثالية لديه لاستعباد الشعب البائس واهانته.

وبما أن القائد هو عامل الحكومة قبل كل شيء فانه يضع شرّه كله في خدمة الاستعمار . وأني في هذا المجال لغير قادر على كبح الرغبة في أن أشرح هذا المظهر لفعاليته بمثل من آلاف الامثلة ، لانه أبلغ من التعليق . في تلك إلفترة جاء معمر ، هو صهر أحد موظفي المقيمية ، الى قائد «ماطر» وامر بسجن احد عماله لانه غير راض عن شغله فنفذ القائد الامر للتو . ولما جن الليل ، قدّر المعمر ان عقوبة العامل كانت كافية فذهب للقائد كي يطلب منه الافراج عن عامله حتى اذا لم يجده ذهب الى السجن وطلب من الحارس اخلاء سبيل السجين حتى اذا لاحظ له

السجان انه بحاجة لامر من سيده القائد، ضربه المعمر فبرّحه واخذ المفاتيح ففتح ابواب السجن وأخرج منه عامله . وفي اليوم التالي سرّح السجان لكن المعمر قدّر أن طريقة القائد في التعامل مع شخصه لا تخلو من اللوم وهو ـ باسم فرنسا ـ لا يطبق اللوم فطلب منه أن يعتذر له ويعيد السجان الى عمله ، وكان له كل ما اراد .

تلك هي صورة القابض بيديه على مقاليد الحكومة المطلقة . وليست هذه الصورة المخزية بكافية ما لم نصف وجه فعاليته الآخر «الغيري» . فالقائد اياه يعرف كيف يستغل سلطته وقوته لمصلحته الشخصية. وهو يتقن فن «عصر برانس» رعيته الشقية، وعين مفتشيه الحنون ساهرة على صفقاته تسمو ويسمو معها بفنه الى أناقة عجيبة دون ما يعكر صفوه . والذئاب لا يأكل بعضها بعضا ...

ولو شئنا أن نلمّ بحكاية هؤلاء الموظفين السوداء ومآثرهم ولصوصيتهم لاحتجنا الى مجلدات عديدة . لكننا نشهد للقائد انه «دفع» من أجل الحصول على مركزه وانه هو الذي يدفع نفقات الادارة في ولايته ومنها نفقات التمثيل واستقبال موظفي الحماية الكبار واصدقائهم الذين يمرّون بقصره أو بالاحرى دكانه التجارية .

وهو يسترد ما يصرف من رواتب مستخدميه ومال رعيته . كما أن بطانته تفعل فعله وكل ذلك يقع على كاهل الفلاح البائس الذي يدفع رسماله والفائدة .



التنظيم البلدي

لا يقوم التنظيم البلدي في تونس على تقسيمها الى مناطق

ادارية ذات شخصية وانما على ان تعطى المدن الرئيسية ومراكز الاستعمار شخصية اعتبارية تختلف درجتها باختلاف عدد السكان . وتسمى هذه التنظيمات لجنة الطرق ، التي هي بداية الشخصية البسيطة ، أو لجنة البلدية ، أو البلدية . ولنلاحظ أن التسميتين الاوليين لا تنطبقان على الناحية (١) التونسية البحت. أما القبائل فلا تريد الحكومة أن تعترف لها بالشخصية القضائية ولا تدري كيف تعترف بعد مرسوم ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٠١ الذي صودرت به املاكهم جماعيا (٢) .

سوف نتحدث هنا قليلا عن البلديات .

يقضي المرسوم التنظيمي بأن تنشأ البلدية بمرسوم وأن يسمى المجلس البلدي بمرسوم (بينما كان ينتخب انتخابا في تونس قبل الاحتلال) ولا تغدو قراراته نافذة الا بعد موافقة الحكومة ، أما الميزانية فتقرها الحكومة بعد ان يناقشها المجلس البلدي «وهي تستطيع أن تلغي أو تقتصد في النفقات المقترحة في الميزانية ، لكنها لا تستطيع اضافة شيء ما لم يكن اضطراريا» . ولا بد من التنويه أن اية نفقة يمكن أن تصبح ، بعد الاعلان عنها ، اضطرارية ، فتسجل وتنفذ آليا .

رئيس البلدية هو القائد نفسه ، يعين بمرسوم هو ونوابه الذين يجب أن يكونوا فرنسيين يتمتعون بالوكالة العامة عن رئيسهم . أما غالبية المجالس البلدية فهي أيضا من الفرنسيين ويتصرفون هنا أيضا بالميزانية التي يدفعها التونسيون .

وتتحمل الرزء الاحياء الاهلية فالمجالس البلدية تهملها رغم

---

١ ـ bourg ترجمناها ناحية .

٢ ـ الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للقبائل في الجزائر هو ساري المفعول منذ مدة طويلة .

حاجتها الماسة للاشغال الصحية وتحول كل النفقات لتجميل الاحياء الاوروبية وتمنح كل المساعدات وميزانية التشجيع للمؤسسات الاوربية فقط وخاصة الفرنسي منها .

تبلغ ميزانية بلدية تونس وسطيا ٤٥٠٠٠٠٠ فرنكا وهي في ازدياد ولا تتجاوز النفقات نصف الدخل وخاصة في سنوات ١٩١٢ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ . وهكذا استطاعت بلدية تونس أن توفر بين سنتي ١٩١١ و ١٩١٤ ما يقارب السبعة ملايين بينما وضع الاحياء الاهلية ، من الناحية الصحية ، هو في حال خطرة أحيانا على الصحة العامة . وتتذرع الادارة بضرورة المحافظة على الطابع وعلى اللون المحلي للمدينة القديمة كي تجتذب السواح . وغدا بعد هذه الحجة وجود بؤر التعفن المخيف مشروعا . وبوسعنا من هذا ان نتخيل صورة الدرجة التي عليها المجتمع التونسي من استئثار البلديات المجرم ، تلك البلديات التي لسنا ممثلين فيها .



التعليم

قبل الحماية ــ في الايام التي كان فيها الشعب التونسي سيد قدره والتي ما كان يحلم فيها الا بتطور مسالم لشخصيته ، كانت تونس موئل ثقافة وحضارة لامعتين . وكان الزائرون يجيئونها من أطراف العالم الاسلامي الاربعة ليتزودوا من منهلها المعرفة الكريمة .

ولقد زهت الحضارة التونسية بالعديد من المفكرين نذكر منهم على سبيل الحصر نجوم المعرفة ابن الجزّار وابن الشرف وابن رشيق من نقاد الادب والفيلسوف ناقد التاريخ ابن خلدون

والفقيه ابن عرفة الذي مهر الحقوق بالطابع العلمي . ولقد ظلت مؤلفاتهم حتى يومنا هذا مقروءة ومحط اعجاب العالم الاسلامي كله ووسط حلقات المستشرقين الاوربيين .

ان اكمل معجم اللغة العربية ظهر حتى الآن هو من وضع التونسي ابن مفدور القفصي .

كما أن الادب التونسي يحظى بالاعجاب لجمال اسلوبه ورقته ورهافة ذوقه .

ولقد شعت الحضارة التونسية فيما بين القرنين الثامن والسادس عشر على كل شمال افريقيا وعبر البحار في جنوب اوربا . وتفتحت الفنون في خط مواز ، وروائع العمارة والتزيين التي ما زالت قائمة تثير اعجاب السواح الذي يجيؤون كي يتأملوا بقايا حضارة لا تموت .

وفي التاريخ القريب منا نجد الثقافة الفكرية قائمة لم تمس رغم الكوارث السياسية التي هزّت تونس . ففي السنوات العشر التي تلت ١٨٤٠ تأسست مدرسة البوليتيكنيك التي يتناسق فيها برنامج الثقافة العامة مع الفن العسكري .

أما الجامعة التونسية فقد أعيد تنظيمها على أسس جيدة وتوسعت مكتبتها كثيرا : وهي اليوم من أثمن ، بل هي أثمن مكتبة في العالم الاسلامي .

ولقد أعيد النظر بالتعليم فيها كله فصدر في ١ تشرين الثاني سنة ١٨٤٢ قانون ينظم سير الدروس ويحسن رواتب الاساتذة ويفرض عليهم الدوام ويضمن حسن التدريس بانشاء مجلس الجامعة المكلف بالتفتيش والرقابة على الدروس وجهاز التدريس وانتقاء المرشحين لمراكز الاساتذة الشاغرة .

وفي السابع والعشرين من أيلول لعام ١٨٧٠ ضاعفت الحكومة جراية جهاز التعليم «من أجل أن تمنح أساتذة المسجد الجامع الكبير راتبا يزيد في حماسهم ويدفعهم الى اقامة الدليل

على دابهم الضروري لتقدم التعليم» . ويعين المرسوم نفسه استاذا اكبر للجامعة يكلف بالاشراف على سير الدروس وسلوك القوّام على المكتبات ويحقق فيما اذا كانت الحالة العامة مطابقة لاوامر النظام . ويضيف المرسوم أن هذا الموظف يقدم للحكومة تقريرا شهريا عن كل هذا ، هو غير التقرير الذي يقدمه الشيوخ النظار من جهتهم (وهم غير مراقبي الدولة) . كما أن مرسوم ٢٦ كانون الاول ١٨٧٥ أعاد النظر في البرامج فقضت المادة الاولى بأن يوسع ، الى جانب العلوم الدينية والفلسفية ، نصيب الحقوق والفقه والادب (القواعد والتجويد وآداب العربية ولغتها) والتاريخ والجغرافيا والرسم الهندسي والحساب والهندسة المعمارية والفلك وعلم المساحة .

وقد درست جيدا في هذا المرسوم مناهج التعليم . تقول المادة ١٢ : «يجب على المدرس أن يضع نصب عينيه هدف ومنهاج العلم الذي يدرّسه» . وتقول المادة ١٦ : «حتى اذا لاحظ الاستاذ أن تلاميذه تعبوا ، توقف عن الدرس كي يستأنفه فيما بعد . أما زمن الدرس فلا ينبغي أن يكون قصيرا ولا طويلا أي الا تقل مدته عن ٤٥ دقيقة وألا تزيد عن ساعة ونصف» . وتقول المادة ٢٤ : «وبما أن رأي الاستاذ في تلميذه هو أهم دافع لعمله ، كان لزاما أن يوجد لكل طالب استمارة يضع فيها الاساتذة اراءهم في دأبه وذكائه ثم توضع في هذه الاستمارة الدرجات التي يحصل عليها التلميذ في فحوصه» . وتنص المادة ٢٥ على سلسلة من الجوائز التشجيعية في الدراسة . تقول المادة : «يعفى كل طالب عنده الاستمارة المنوه عنها في المادة ٢٤ من الضريبة الشخصية ومن الخدمة العسكرية ومن كل الواجبات التي يعفى منها أمثاله خلال مدة الدراسة في المسجد الجامع الكبير» . وتصبح صفة هذا الاعفاء دائمة لمن يحمل شهادة تلك الجامعة .

ويخضع الطلاب لفحوص عامة في نهاية السنة الدراسية .

وقضى مرسوم ١٢ تموز سنة ١٨٧٨ ذي المادة الوحيدة بأن يعين اساتذة كليات الاقاليم من بين خريجي المسجد الجامع الكبير .

وكان في تونس ١٥ كلية و ١٢٠ مدرسة ابتدائية و ٣٠ استاذا جامعيا ذا كرسي وستين من حملة الاجر جاسيون واكثر من ٨٠٠ طالبا .

ولم تكن الاقاليم أقل حظا في التعليم . كان يتجاوز عدد التلاميذ ١٢٠٠٠ في كليات (١) الاقاليم الثانوية مثل سوسة والموناستير والقيروان وصفاقص وجربا وقابس والكاف وباجة وبنزرت وقفصة ، الخ... ويروي المؤرخ ابن ضياف المعاصر لتلك المرحلة : «أن أية قرية لم تخل من مدرسة ابتدائية» .

وكان التعليم مجانيا في كل مراحله . وكان القطاع الخاص يؤمن جزءا هاما من هذه المجانية بواسطة مؤسسات موزعة على كل التراب التونسي يؤمن دخلها مصاريف بيوت الطلاب والبعثات المدرسية وتقدم المساعدات للتعليم فتعين الدولة في تحمل نفقات التدريس العامة . ولقد كان في تونس وحدها ٢٢ بيتا للطلاب فيها حوالى ٥٠٠ غرفة لسكن الطلاب المعوزين .

وفي سنة ١٨٧٥ وسع الوزير خير الدين اطارات جامعة تونس وزاد عدد اساتذة كليات الاقاليم وانشأ في تونس مكتبة عامة كبرى وفي ١٣ كانون الثاني من نفس السنة أنشأ بمساعدة القطاع الخاص الى جانب الجامع الكبير مؤسسة تعليمية يغلب عليها الطابع العملي هي : كلية الصادقية ، التي كانت تتألف من ثلاث شعب يمر بها الطالب واحدة بعد الاخرى . الاولى (الادب) للدراسة العربية الثانوية والثانية لتدريس علوم الفقه والثالثة للغات الاجنبية والعلوم الوضعية (الرياضيات ، الفيزياء والكيمياء

---

١ ـ كان يطلق لفظ كلية على بعض الثانويات قبل الحرب العالمية الثانية.

والتاريخ الطبيعي) والتاريخ والجغرافيا وتشريع البلدان المختلفة.
وتنص المادة ٤٥ من مرسوم هذه الكلية التنظيمي على أنه يجب «أن يعمل الطلاب في اوقات الراحة الرياضية وبالتدريب على استعمال السلاح الابيض...» وقد الحق طبيب خاص بالكلية.
اما التعليم فكان فيها مجانا للطلاب الداخليين والخارجيين على السواء.

وقد جعل القطاع الخاص لهذه المؤسسة دخلا ثابتا يعادل اليوم اكثر من ٣٠٠٠٠٠ فرنكا (١).

وقد كانت الغاية من هذه المؤسسة،على حد تقدير منشئيها، أن تعد نخبة مثقفة ثقافة علمية وأن تساهم في ايجاد اطارات وطنية تتجاوب مع الحاجات الجديدة وذلك بارسال عدد من البعثات الى اوربا كل عام من أفضل عناصرها وذلك تحضيرا لهم لدخول الجامعات والمدارس العليا (٢).

وفي الوقت الذي تمّ فيه احتلال بلدنا العسكري كان اثنا عشرة تونسيا من بعوث هذه الكلية يحضرون مهنهم الحرة في ثانوية سان لوي في باريس.

وكان عندنا عشرون مدرسة (ايطالية وفرنسية) تبشيرية تدرس من شاء أن يتلقى العلم من التونسيين حسب المناهج الغربية.

وهكذا كان ينمو التعليم في كل فروع الفعالية الفكرية باتجاه

---

١ ـ اي سنة ١٩٢٠ ، سنة صدور الكتاب.

٢ ـ وقد اعترفت حكومة الحماية بهذا الهدف في مرسوم ٢ كانون الثاني سنة ١٨٨٢ الذي ينص بأن: «الكلية الصادقية مهيأة لاعداد المستخدمين في مختلف ادارات الوصاية وتحضير الشباب للمهن الحرة. ويتلقى الطلاب فيها التعليم الابتدائي والثانوي والعالي على يد اساتذة عرب وأوربيين».

وطني يتممه الاتجاه الاوربي .

واخذت الثقافة الحديثة تحقق اطرادا سريعا حتى في قلب الجامعة العربية ولقد قال السيد ديتو رنيل « كونستان Destournelles de Constant «كان يجيء السواح المسلمون من أماكن قصية كي يستمعوا في جوامعها (جامعات تونس) الى تدريس خال من التعصب» . لقد كانت تونس موئل حضارة ينافس منافسة جدية موئل القاهرة .

في ظل نظام الحماية ـ وجاءت معاهدة المرسى لسنة ١٨٨٣ فحطمت هذه النهضة العظيمة فقد تركت المادة الاولى منها للحكومة الفرنسية وللمالية العامة التوجيه المعنوي لشعبنا .

منذ الساعة الاولى للحكومة الجديدة وجدت نفسها أمام مشكلة اعتبرتها حادة فلقد واجهت تنظيما كاملا للتعليم آخذا بالتكامل فهل تترك للتونسيين لغتهم وثقافتهم الوطنية وتمكنهم من مناهج اكثر عقلانية والزم علاقة بالوضع الجديد أو أنها ، على عكس ذلك ، تعمد الى تعليمهم باللغة الفرنسية ؟

وما كانت الحكومة تفكر بالتعايش أو المعاملة بالمثل بين اللغتين لان العربية كانت بلا شك تحل محل الفرنسية وهو أمر طبيعي .

تعليم العربية ـ لقد حكم على العربية ، دون مناقشة ، لانها من طبيعتها تحفظ وتنمي في الشعب التونسي مفهوم شخصيته فتجعل ، بالتالي «استعمار» البلاد في غاية الصعوبة .

وعلى ذلك أصيب التعليم الوطني منذ سنة ١٨٨١ باضطهاد حكومي لا يرحم ، فقد عمدت الحكومة الى ضرب المؤسسات القائمة بدل المساعدة على تطويرها . وحين لم تستطع الغاءها من أصلها ، فقد استحال ذلك عليها نظرا لمقاومة التونسيين المستميتة الذين أحسوا أن مجتمعهم وحضارتهم يقوضان من أساسهما ، تجاهلت مدارس التعليم العربي فلا تقاربها الا لكي تعارض

محاولات الاصلاح الجدية ، القمينة بأن تمنحها حيوية جديدة .
أما عن المساعدة فالدولة والبلديات لا تعطي التعليم العربي درهما واحدا ، فآل الى الاعتماد على موارده الخاصة : مما تدفعه الجمعيات الخيرية وما يقدمه أولياء الطلاب فوصل الى درجة من البؤس يكفي للتدليل عليها أن نذكر ان راتب استاذ الجامعة من الدرجة الاولى هو ۲۰۰ فرنكا بينما يتقاضى الاستاذ في الاقاليم ۹،۳۰ فرنكا فقط .

وما تراجعت الحكومة عن موقفها الا بعد معركة جدّ عنيفة خاضتها العناصر التونسية المثقفة وأدت سنة ١٨٩٦ الى السماح لمجموعة من شبات تونس بتأسيس مدرسة ابتدائية عربية ـ فرنسية هي (الخلدونية) معتمدة في تمويلها على كرم الشعب وتبرعه . كان الهدف منها تعليم شباب الجامعة مبادىء الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد السياسي والرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية . وقد توصلت هذه المؤسسة بعد سنوات قليلة من انشائها الى أن تعد ١٦٠ تلميذا مستمعا وبلغ عدد مجلدات مكتبتها ۱۲۰۰ وعدد قرائها ٥٠٠٠ .ولم تتمكن هذه الجمعية من غايتها في ايجاد البعوث العلمية فاكتفت بأن قدّمت بعض المساعدات لبعض الطلاب كي ينتهوا من دراستهم الثانوية ، لكنها آلت الى سقوط سريع ككل مؤسسة تواجه ضغط الحكومة وثقل سياستها .

وسجلت الحكومة تراجعا آخر بنتيجة الضغط نفسه فألحقت ببعض المدارس الفرنسية فصولا أولية للعربية ، غير أنها كانت اختيارية تعامل كلغة اجنبية لا تؤثر في نجاح الطالب او سقوطه.
والحق أيضا بمدرسة المعلمين الفرنسية ، مدرسة التأديبية ، لتخريج معلمين يدرسون في الفصول الموما اليها كانت ميزانيتها ٢٥٠٠٠ فرنكا . وأخذ شبابنا أمر الدور المنوط بهم جدا ، لكن الحكمة دفعت الحكومة عن تعيينهم . وحين وجدوا الاّ عمل لهم انتشروا في المدن فتلقفهم الناس لتعليم أولادهم . ثم الغيت

المدرسة التأديبية في الخامس من تشرين الاول سنة ١٩٠٨ لان المقيم العام اعتبرها خطرة وهدامة . ثم لجأت الحكومة كي تتأكد من عدم فائدة التعليم العربي الى احداث شعبة وطنية في مدرسة المعلمين الفرنسية ينتقى لها بعض الفتيان من حملة الشهادة الابتدائية فيتلقون فيها بعض مبادىء اللغة العربية كي يكونوا فيما بعد معلمين للنشء التونسي ، أما المدارس العربية البحت فلم تمس والمادة العاشرة من قانون ٨ تشرين الثاني ١٨٩٤ تنص : «أما المدارس التي لا تدرس سوى العربية فلا تخضع لاي تعديل» . وكأن ذلك كان احتراما لمؤسساتنا !

ولنسجل هنا ، كيما يكون البحث كاملا تعليم الترجمة التقني الخاص للاوربيين كي يكونوا أفضل سلاحا في المعركة السياسية الاقتصادية القائمة . يقضي مرسوم ٢٧ آذار سنة ١٨٨٨ بالتالي: «نظرا لاهمية تشجيع الاوربيين الذين يقطنون في مقيمية تونس لتعلم اللغة العربية ونظرا للفائدة المرجوة من معرفة الموظفين المستخدمين في مختلف الادارات لهذه اللغة ...» .

ولئن وافقت الحكومة على بعض التراجع عن موقفها فيما ذكرنا فقد عارضت بكل قواها القيام بأي اصلاح في موئل الثقافة التونسية ــ جامعة تونس العربية . ولقد تقدم الطلاب الراغبون باصلاح المناهج بعرائض آلمهم فأخرجهم عن طورهم أنها استقبلت بالاحتقار من قبل الحكومة واعترضوا بشدة سنة ١٩١١ ضد التمييز الحكومي ودفعهم لذلك ضعف الخلدونية واعلنوا مع أساتذتهم الاضراب حتى الحصول على الاصلاح الجذري الضروري . ودامت هذه الحركة شهرا ، لكنها قمعت بالسجن والعنف البوليسي : فقد سجن من الطلاب خمسة عشر وطرد كثيرون من دراستهم وحرموا من التقدم للمسابقات الوظيفية . لقد حكمت الحكومة أن مثل هذه المطالب تهدد أمن الدولة !

غير أن سياسة التدهور وخنق اللغة العربية هذه لم تتمكن

من استئصال حب لغة الآباء واحترامها من قلوب التونسيين ، بل أججتهما على قدر اضطهادها . حتى أن أولئك الذين انقطعوا في فتوتهم الى تعلم الفرنسية وحدها عكفوا على دراستها الآن بهمة وحرارة لانهم يشعرون بالمهانة لجهلهم لغتهم الام .

وعمد سكان المدن على تنظيم الدروس الخاصة لابنائهم ـ على ندرة الدروس الخاصة والمدارس الخاصة . واكتفت عامة الشعب بالكتاب (المدارس الابتدائية القرآنية) التي ورثوها عن السلف وأحالها الفقر الى بؤر تعفن فقد غاب عنها حفظ الصحة وكأن هذا الغياب وسيلة حكومية. ولقد بلغ عدد طلاب هذه المدارس ٢٣٠٠٠ طفل ينهلون فيها بشجاعة مبادىء الخط والقراءة ودين آبائهم . وهنالك احتياطي من ٨٠٠ طالبا تقريبا في جامعة تونس وفي بعض الفصول الثانوية التابعة لجوامع الاقاليم ، يسهر بجسارة على شعائر مجتمع انطوى على قواه الحية واثقا ـ رغم كل شيء ـ بمستقبل افضل .

التعليم الفرنسي ـ المرحلة الابتدائية ـ ماذا نجم عن سياسة الاضطهاد والحنق وهدم المؤسسات القائمة وماذا حل محل هذه ؟

عندما أرادت حكومة الحماية أن تدشن سياسة «فرنسة» التونسيين بتعليمهم الفرنسية وكأنها لغتهم القومية اصطدمت باعتراضات وصعوبات جمة . ولقد دخلت في الميدان ، عدا عن مقاومة الاهلين ، مصالح الاستعمار وسلامة مصلحة فرنسا العليا . فواجهت رغبة الحكومة في اتباع سياسة التذويب القومي معارضة الاستعمار النشيطة والشرهة للامتيازات والثروة وعندها : ابن البلاد مادة أولية جميلة ورابحة ، لكن تعليمه من غير تقنين يخلق عنصر المزاحمة ، الذي يثور من غير شك على الاستغلال السهل ، كما يمكنه من السلاح الضروري لمعركته . والحق أن الرغبة في التذويب ، على غبائها ، يمكن أن تدل على حسن النية خاصة عندما نفكر بهوس بعض رجال الدولة

الفرنسيين الذين يطلقون على الحضارات الاجنبية عنهم احكاما نابعة من المفهوم المسيحي الذي ينتسبون اليه . والمهم أن فكرة التذويب فشلت مرضاة لشهوات الاستعمار المادية الشرسة . واللوحة العاجلة التي نقدمها عن التعليم الفرنسي في تونس ترينا الهوة التي يمكن ان يقذف اليها عمل الاستعمار الضار شعبا كاملا دون دفاع عن نفسه .

كان أول عمل قامت به الحكومة هو انها الغت اللغات الاجنبية من برنامج الصادقية واستدعت المبعوثين من فرنسا لان تأثير الفكر الفرنسي الحقيقي عليهم غير محمود العاقبة ، لا بل يمكن أن يكون خطرا . واحيلت بعض هذه البعوث ـ ضمن مرحلة انتقالية ـ الى كلية سان شارل في تونس التي يديرها الآباء البيض ، ثم لا شيء . ولم تحترم الحكومة ارادة مؤسس هذه الكلية رغم انهم يزعمون انهم يقدسون ارادة الموتى . ولم تلغ برامجها لكنها بدّلت بلعبة ماهرة وذلك حين تقدمت الندوة الاستشارية برغبة في نيسان ١٩٠١ (لم يكن التونسيون ممثلين في الندوة) تدعو الادارة أن تجعل التعليم في المدارس التونسية « حتى ما كان منها قائما بفضل الجمعيات الخاصة» طابعا حرفيا وزراعيا وهكذا ضرب نظام الصادقية بكامله : وانحط مستوى الدراسة فيها وانخفض عدد الطلاب الذي بلغ مائة وخمسين بين خارجي وداخلي في بدايتها الى ٧٥ سنة ١٩٠٧ بينهم بعض الداخليين . وتحول التعليم فيها عن غايته التي كانت اعداد نخبة فكرية متحررة . وغدت آلة تشوه عقل الشباب التونسي تخرج فقط التراجمة السيئين لجهاز البوليس او الوظائف الدنيا في الادارة . ثم أخذ تعليم العربية يتحول من يد الاساتذة التونسيين الى أساتذة فرنسيين وتدنى عدد أولئك فأصبح منذ بعض سنوات سبعة ثم تدنى الى الثلاثة فقط ، وامتدت اليد ايضا الى اموالها فاشترت الحكومة بها او بنت مدارس مع ان المفروض فيها ان

تشتري وتبني من خزانتها. وفرضت الدولة على عائداتها ٥٠٠٠٠ فرنكا خفضتها بعدُ الى ٣٠٠٠٠ ثم الى ١٠٠٠٠ سنة ١٩١٣ تضاف الى نفقات تعليم العربية للمعمرين الاوربيين . لقد انفقت الدولة من مال هذه الكلية ... ٨٠٠ فرنكا لشراء ثانوية تونس و ... ٥٠٠ فرنكا لانشاء ثانوية للبنات الفرنسيات و ... ٦٠ فرنكا لبناء فيلا لمدير التعليم و ... ٢٠٠ فرنكا لبناء مدرسة ابتدائية لبنات تونس المسلمات وخصصت ايضا من اموالها ... ٦٠ فرنكا تدفع سنويا مساعدة لها ، وكذلك لبناء مديرية التعليم العام الخ... كانت تستطيع هذه المؤسسة التي قامت بأموالنا ، على ميزانية قدرها ... ٣٠٠ فرنكا ، رغم السرقات المجرمة التي تعرضت لها ، وبمساعدة ضئيلة من الدولة ، ان تقوم بدور ثانوية عربية ــ فرنسية ، عربية أولا وان ترسل البعوث الى فرنسا بنسبة عشرة في السنة خلال اربعين عاما ، هذه المؤسسة ليس فيها الآن غير ١١٥ طالبا بينهم حوالي اربعين داخليا ولا يتخرج منها في العام الا اثنان أو ثلاثة تتلقفهم الدولة في اداراتها .

أما الكلية العلوية فقد انشئت وافتتحت كي يدرس فيها الطلاب من كل عناصر السكان ، لكن الاستعمار كان ساهرا فشهدنا يوميا منظرا لا يأتلف مع غاية مدرسة عامة . كان يقسم الطلاب في الغدو والرواح الى صفوف ثلاثة ويجري الترتيب حسب الاولوية فيمر الفرنسيون اولا ، ثم الطليان ، ثم اليهود التونسيون ، ثم وأخيرا المسلمون التونسيون . كان ذلك يعني أن هؤلاء الطلاب ليسوا من طينة اجتماعية واحدة حتى ولو جلسوا على نفس المقاعد ، وتتأكد بهذا الترتيب الرمزي ، وتبقى نافذة نظرية تدني الاعراق التونسية .

وتمشيا مع ارادات الاستعمار اغلقت المدارس الفرنسية الابتدائية القليلة في المدن ، بينما كانت تتكاثر المدارس الداخلية

المخصصة لابناء المعمرين وتخصص لهم البعثات المدرسية وتمنح لهم المنح بعد الدراسية وكل ذلك من الميزانية التي يجبى ريعها منا نحن ، وبني عدد كبير من المدارس في مراكز التعمير ، حتى ما لم يسكنه المعمرون بعد ، اقصينا عنها وظلت مغلقة لعدم وجود الطلاب منهم . ومرّت بنا فترة تجهيل مظلمة استمرت حتى سنة ١٩٠٨ . وكان عدد التلاميذ التونسيين في مدارس الحكومة بعد سبعة وعشرين عاما من الادارة الفرنسية أقل من ٣٠٠٠ طفلا من اصل مليوني نسمة تقريبا .

ودفعت هذه السياسة التي ما كان لها أن تستمر الى حركة احتجاج عارمة بين السكان الذين حرموا من تعلم لغتهم وتألفت جماعات من الشباب التونسي ووداد ّيات(١) قدامى الطلاب، نهدت الى معركة مطاليب حازمة .

والغريب في الاساليب الحكومية ، ان الدولة كانت تلغي اية جمعية الفت لتعليم الفرنسية منذ ان تسيطر على المنطقة الا اذا كانت الغاية من تأسيسها نصب فخ للسكان ترجو منه تحقيق مآربها الامبريالية .

ومهما يكن من امر فقد فضحت الصحافة وبعض النواب سياسة «الحكومة الفرنسية» اللاعربية مما اضطرها الى أن تفرج قليلا عن المدرسة الابتدائية .

توجد في تونس بعد ثمانية وثلاثين عاما من الاحتلال ٢٩١ منها ستون للتونسيين حدّ الطلاب الوطنيين الاعلى فيها هو ٩٠٠٠ طالبا أي ما نسبته ٤ر. بالمئة من السكان .

سنة ١٩١٧ دعي ١٥٠٠٠ من الشباب للخدمة العسكرية وتبين أن ٥٢ منهم فقط يحسنون قراءة احدى اللغتين الفرنسية أو العربية ! اما عدد التلاميذ من غير المسلمين ـ من فرنسيين

---

١ ـ ترجمنا Amicale ودادية حسب الترجمة الشمالافريقية .

وايطاليين ويهود ــ فهو ٣٠٠٠٠ .

نتبين من هذا أننا ، نحن الذين ندفع أكلاف التعليم ، لنا من حق الدخول اليه بنسبة الربع !

واي تعليم !

طالبنا بتعليم علمي على ان تترك شؤون ثقافتنا الروحية والاخلاقية في يد التدريس الوطني . وبدلا من ذلك أعطينا المدرسة الابتدائية الفرنسية .

عندما تريد امة ان تفرض على اخرى من غير عرقها ولا دينها وغير منظمة مثلا اعلى ليس منها ، يكون الامر في غاية المشقة ، أما اذا تنطحت لمجتمع منظم (كما هي حال تونس) له تاريخه وحضارته الخاصة ، مجتمع خبر هذا الماضي والحضارة وجرّب ثمرتهما وفضائلهما ، فان المحاولة تكون مستحيلة بل ضربا من الخيال ، خاصة اذا لجأت للقسوة والاضطهاد : يزداد غضب الامة المسيطرة ويترجم بعنف معنوي لا يشرّف صانعيه بل يؤجج اضطراب الافكار ويزيد ، في عقم مخيف عدد الجرائم ضد الانسانية .

ان التعليم الرسمي الذي يقدم لنا كي يكون اساسا لثقافتنا الوطنية هو بعيد عن طبعنا مثله الينا ، مثل الحضارة الصينية بالنسبة للمثل الفرنسية .

انهم يغرسون في ابنائنا احتقار حضارة آبائهم وتاريخ وطنهم ويملأون رؤوسهم بكلمات فرنسية لا يدركون معناها ومجناها الا اذا ترجمت الى الفاظ عربية فجة وعندما يحملون الشهادة الابتدائية يتركون الدراسة وليس في عقولهم او ذاكرتهم الا نتف من قوائم لفظية مختلطة فارغة من المعنى بعد أن يشوّه حسهم الاجتماعي . ونحن نشهد والحزن يملأنا هؤلاء التاعسين الذين اضطربت عقولهم ففقدوا ضميرهم والشعور باحترام الابناء لآبائهم وبقيمتهم الانسانية وحالوا الى شبه سائمة فاقدة جذورها .

ويعقد هذه الازمة افقار الاستعمار المنظم للبلاد واستحالة

مراقبة قراءة الابناء على الآباء ولقد قال السيد ف. بيكيه V. Pipuet في كتابه عن افريقيا الشمالية الذي توّجه المجمع العلمي الفرنسي «يبدو أن فرنسة السكان هي على أسرع مما ينبغي» .

تعليم البنات المسلمات ـ لقد ظلت المرأة التونسية حتى السنوات الاخيرة في منجى عن محاولات حكومة المقيم العام . فهل يعني ذلك أننا نرفض مبدأ تعليم المرأة ؟ على العكس ، نحن نعترف أن تثقيفها شرط أساسي لتقدم المجتمع ونحن نحس بهذا الفراغ . لكننا ما زلنا نكافح من أجل تثقيف اطفالنا ثقافة صحيحة ! وأذا كان التعليم على مثل ضرره لعقول هؤلاء ، كما رأينا ، فكيف نطالب به لبناتنا وهن على ما هن عليه . من رقة طبع وسرعة تأثر ؟ ان انزلاقنا في مثل هذه الطريق يعني انتحارنا بأيدينا . ان المرأة هي حارس العائلة وحافظ المجتمع ودفعها في سبيل المدارس الحكومية ، يعني دفع ما بقي لنا من عبقرية الامة الى الهوة . ويكفي النظر الى الصحافة الفرنسية الاستعمارية حتى نرى ما تعوّل عليه من أمل في تعليم البنات المسلمات بالمدارس الحكومية كي تصل الى قلب المجتمع التونسي . انها ترى ، من أقوالها ، ان تلك الوسيلة هي أفضل طرق التذويب ، وتؤكد انه «يستحيل تذويب الرجال علينا ما دامت نساؤهم خارج نطاق تأثيرنا فهن يحللن سريعا ما ربطناه في المدرسة صابرين» .

أما الرأي العام التونسي فكان يلح بالمطالبة بتعليم البنات ـ وتلك حاجة نحس بها منذ زمن بعيد ـ شريطة أن يتم ذلك في اطار عربي مع بعض الدروس الفرنسية ما دامت الضريبة هذه ضرورية لوجود الاساس .

وفي سنة ١٨٩٨ انشئت مدرسة للبنات المسلمات في تونس . وقصرت الحكومة تدخلها في اذن السماح بها على الجانب المعنوي لان المدرسة تونسية صافية، فلم تدفع لها سنتيما

واحدا : وكلفت بنفقاتها ادارة الحبوس (الوقف) على أن تدفعها من عائدات المؤسسات التابعة لها فخرقت بذلك مرة أخرى ارادة موتانا . وما قصر الاستعمار عن استغلالها : فأنيطت ادارتها بأرملة موظف قديم لا تفقه شيئا عن التربية . كأنما يناط بها دكان لبيع الدخان !

اما التعليم فكان بالفرنسية ما عدا مؤدّب أعمى بلغ الثمانين يقرىء البنات القرآن رمزا لتعليم العربية .

أما السكان فقد أنشأوا في المدن هنا وهناك وعلى نفقتهم بعض المدارس الخاصة وبلغ عدد الطالبات سنة ١٩١٧ الفا وخمسين وبنتا في مختلف المعاهد الدراسية يتخرج منهن في العام حوالي خمسة عشر اما الاحصاءات في الكليات والثانويات فقد كانت : المرشحات = صفر ، المقبولات = صفر . ومن الغريب ان هذه الاحصاءات الرسمية عينها ، تشير الى وجود مائة فتاة مسلمة في معهد المعلمين الفرنسي التطبيقي وهن بكل بساطة طالبات يصبحن معلمات من دون ان يحملن اية شهادة ومع ذلك يستخدمن بعد مرور بعض الوقت في تعليم بناتنا !

ونحن في غنى عن شرح الخلل في عقليتهن والتسمم في حساسيتهن اللذين تسببهما قراءة الروايات وقد غدت لديهم ممكنة دون مراقبة من الاهل الذين يجهلون اللغة الفرنسية .

وتصبح الفتاة المسلمة التي ربيت في هذه الثقافة اللقيط معزولة في قلب عائلتها وقد أسلمت للقلق والخلل الخلقي .

وأرجو الا يظن بنا ، من هذه الصورة، أننا ضد تعليم البنات . ولقد بدّدنا هذه الفكرة في ذهن من يجهلنا بأن بينا أن العائلات التونسية الفنية تعمد ، رغم وجود المدارس الخاصة والعامة ، عناية منها بتهذيب البنت فتأتي بمعلمة خاصة ومعلم للعربية ، على ما في ذلك من تضحية ، أو ترسل بناتها الى المدارس الفرنسية لانها أفضل اعدادا وادارة .

أما الذي لا شك فيه فان تعليم البنات المسلمات اليوم مسلم الى الفوضى وتلك خلاصة الحديث عنه .

التعليم الثانوي والعالي ـ هذا التعليم لا ينفصم عن سياسة الدولة العليا . أما عدو وجوده اللدود فهو مصلحة فرنسا العليا، يهيمن على مصيره الظن أن تعليم نخبة تونسية في معاهد اوربا ترجع منها فتفضح ، بالنقد والمطالبة بحقها في المشاركة الفعلية ومراقبة شؤون البلاد ، مؤامرات الحكومة وتزعج راحة الاستعمار .

هذا من جهة ومن جهة أخرى لم يكن مستطاعا منع التونسيين من دخول المعاهد الثانوية والعليا . فقد كانوا يتوصلون اليها رغم الوسائل المستخدمة لدفعهم عنها .

أما الوسائل فهي ندرة المعاهد الثانوية (ثانوية واحدة في تونس العاصمة) ، وغياب المعاهد الجامعية ومعاهد التعليم العالي وحرمان التونسيين من البعوث المدرسية وعلى ذلك سدّت السبل الا لمن استطاع سبيلا من ابناء الطبقة الغنية . وطرق الحكومة في معالجة هؤلاء عديدة ، منها مثلا الضغط على الآباء الذين تتعلق حياتهم بالادارة ، لكن الطريق الافضل هو سد سبيل الدخول وخلق كل انواع العقبات التي تحول بين النخبة وممارسة فعاليتها. ولقد رأينا كيف تعامل الحكومة الموظف التونسي والمستقبل الذي تخبئه له والذي يثبط همة أصحاب النية الطيبة ويجعل الدراسة العليا غير ذات نفع ان لم تكن ضارة نظرا للخلق الوظيفي المطلوب.

أما الادارات التقنية فهي مغلقة على التونسي وكذلك شركات الاستثمار الكبرى ـ كالمناجم والنقل ـ ومؤسسات القروض وغيرها ، وهي المجالات التي تهيمن على فعالية البلاد الاقتصادية. والآن نشهد معركة هائلة يقوم بها المعمرون الفرنسيون الغاية منها منع التونسيين من الوصول الى المحاكم وتحطيم مستقبل من أعدّ نفسه أو يعدّها من السكان لهذه المهنة ووضع الحواجز بين

شبابنا ومعهد الحقوق . ونظرية هذه المعركة هي التالية : بما أن فرنسا لا ترسل عددا كافيا من المهاجرين ، كي يصبح الفرنسيون في هذه المهنة اكثرية يجب كبح النهضة الفكرية التونسية من أجل المحافظة على نسبة أعلى لمصلحة الفرنسيين حتى تبقى بيدهم الاولوية والهيمنة ، وهكذا نجدنا مسؤولين مكرهين على دفع ضريبة ضعف عدد الولادات في فرنسا !

هل توجد حقا ، يا الهي الاكبر ، على أبواب أوربا وعلى بعد ساعات من فرنسا حكومة تزعم انها تمثل اكثر الشعوب تعلقا بالعدالة والحرية واحترام الانسان ، تتجاهل أقدس حقوق الانسان ، وتتآمر على حضارة شعبه وحياته الاخلاقية ـ لانه ضعيف لا حول له ـ وتخرق آماله الصميمية العزيزة عليه وتتآمر على لغته فتجعلها لغة منبوذة ، من دون أن تثير غضب العالم المتمدن !

نضع ذلك كله أمام وجدان الشعب الفرنسي .



العدالة

ان آلة القضاء التونسي هي بناء مخيف ضد الامن وضد العدل . فهي من اقوى وسائل الحكومة والانقلاب الاجتماعي .

لا يوجد في تونس قضاء واحد بل خمسة : القضاء الفرنسي وهو امتداد للحكم الفرنسي وقضاء تونسي اسلامي وآخر يهودي ورابع علماني وخامس مختلط (تونسي ـ فرنسي) .

ان النظر للقضاء التونسي ، بعد أن وضع تحت سلطة الكاتب العام ، يعطينا صورة حزينة عن الانحلال وعن الاذى الذي تصنعه

حكومة هدفها خراب الوطن .

الشرع ـ المحاكم الشرعية وهي محاكم العقارات والاحوال الشخصية وهي تقضي حسب الشريعة الاسلامية .

لقد حافظت الحكومة القائمة على «تجديدنا» ، بدقة على اساليب ونظم هذه المحاكم العتيقة وهي تنقسم الى قسمين : الحنفي والمالكي وكل منهما يقضي حسب طقوسه وأحكامه . ويقرر الدفاع ملاءة هذه المحكمة أو تلك على الوجه التالي : عندما يقيم مدّع على خصم دعوى في احدى المحكمتين ، يكون للخصم الخيار اذا ظن أن أحكامها ليست لمصلحته ، أن يرفضها ويختار الثانية ويكره المدعي على ملاحقته في تلك . وليس هذا الشطط الغريب عن ادارة صحيحة للقضاء من أصل الشريعة الاسلامية وانما هو راجع الى سوء تنظيم المحاكم والنقص في أصول المحاكمات .

ان ملاءة هذه المحكمة لا حدود لها وهي تشمل التراب التونسي كله . هنالك طبعا قضاة في الاقاليم يضطلعون بالدعاوى في مراحلها الاولى غير أن الخصمين يستطيعان نقل الدعوى بعد عرضها على هؤلاء القضاة أو قبل ذلك نقلها لتونس .

أما الاجراءات فمعقدة متشابكة . وقناعة القاضي لا دور لها فليس لتقديره وجود . بل هو مرتبط بأسلوب الادلة الشرعية . وبما أن ايجاد الدليل على الوصية ممكن دائما وبما أن رد الشهود ممكن لفظيا الى ما لا نهاية . يستطيع جانب الدفاع أن ينقض شهود الخصم بشهود آخرين ، يوردون أن الاول لا تنطبق عليهم الشروط الشرعية ومن الطبيعي ان يمكن رد شهود الدفاع ايضا بنفس الطريقة وبما أنه يلزم لاية قضية شاهدان على الاقل لاثبات حالة ما واثنان لرد الشاهد الواحد ، يزداد عدد الشهود بالتدريج في سلسلة حسابية ويتأخر الفصل بأبسط الدعاوى الى ما لا نهاية . وهكذا تدوم بعض الدعاوى ثلاثين أو أربعين عاما . وبعض

منها يدوم أجيالا !

كما أن الاحكام الشرعية غير معللة عندنا أبدا خلافا لما تقضي به الشريعة الاسلامية .

أما التنظيم الاداري فلا وجود له في هذه المحاكم ، لا وجود أيضا للمحفوظات والمرافعات تبعثر على مقاعد المحكمة أو في بيت القاضي أو في مكاتب كتاب العدل . ومن أجل أن تكتمل الفوضى لا يحضر الكاتب الجلسات .

وعندما تلفظ المحكمة حكمها ، يرسل النص ، بعد عدة أيام أحيانا ، الى الكاتب بالعدل الذي قد يقطن في طرف المدينة الآخر، بعد أن يقع عليه اختيار القاضي أو الطرف الذي ربح الدعـوى ، يحمله له آذن امي في غالب الاحيان . ويتولى الكاتب بالعـــدل صياغة الحكم .

وحيثيات الجلسة لا تسجل أبدا ، فيسهل الوقوع في الخطأ لان المحكمة لا تتذكر دائما نص الحكم . ويقوم هـؤلاء القضـــاة بمهمات عديدة فهم أساتذة في الجامعة العربية ، وأئمـة فـــي المساجد وأعضاء في العديد من اللجان الادارية ويقومون بكتابـــة الرسائل بأنفسهم الى نوابهم في الاقاليم ، لعدم وجود السكرتير لديـــهم .

وعندما يجد القاضي نفسه أمام مشكلة دقيقـة ، يردّهـــا بمحض ارادته أو بناء على طلب أحد الطرفين الى مجلس قضائي مكوّن منه ومن بعض المفتين المرتبطين بالمحكمة بصفتهم أنهم هـم الآخرون قضاة عاديون . والحكم يتخـذ باجمـاع الآراء حتى اذا تعسر الاجماع رفعت الدعوى الى كاتب عام الحكومة التونسيـــة الذي يأخذ بأكثرية الاصوات أو يحكم من عنده وفي هذه الحـال تسجل المحكمة الحكم بناء على الاوامر بكل بساطة . أمـا عـــن القضايا التي تتخذ بها الاحكام دون اتصال سابق بالادارة فالتنفيذ بيد الكاتب العام وعلى هذه الصورة يكون هو سيـــد العدليـــة

الشرعية المطلق .

تلك هي الضمانات التي تتمتع بها عدالتنا منذ ثمانية وثلاثين عاما في ظل حكومة تحترم مؤسساتنا ، تحترمها لانهـــا بهــذه العدالة ، التي تشرف على انهيارها ، تتحكم عن طريق بناء الاسرة وحق الملكية، بالاوامر الحميمة لمصير مجتمعنا . وهكذا نجد الجزء الهام من ميراثنا تحت طائلة مغامرات السياسة الحكوميـــة . ولا ننس أن الشرع هو حامي مصالح القاصرين الطبيعي . والحكومة وضعت بيدها تعيين الوصي على القصر والولاية على الحبـــوس (الاوقاف) الخاصة ومراقبتهما . ولقد كان فرض الوصايات مـــن اسباب خراب ووهن المجتمع التونسي لان الاوصياء استولوا على ميراث القاصرين فبذّروه آمينين وبوقاحة شجعهم عليها عطـف الحكومـــة .

ولقد انتظرت الادارة حتى سنة ١٩١٣ حتى تعير انتباههـــا لهذه المؤسسة والسرقات التي تتعرض لها فصدر مرسوم ١٣ أيار سنة ١٩١٣ الذي يبدو عليه وكأنه ينظم الاشراف على الاوصياء . يقضي هذا الاشراف بتقديم حساب عن العائدات والنفقات لكتابة الدولة يمهره مسبقا القاضي أو أحد مفتـــي الشرع بخاتمـــه . والخاتم هذا ليس سوى التصديق على خط الكاتب بالعدل الذي كتب الوثيقة . غير أنه اعتبر ضمانة لصدق الحسابات .

وقد يقول معترض يتمسك بالنقد : ما دامت هذه المذكـــرة تذهب في عرضها كله ان كل شيء في تونس قـــائم عـــلى تنظيم عقلاني للسرقة الاستعمارية ، كيف لا ترينا هنا يد الاستعمـــار . والجواب بلى لكن الحيلة هنا بارعة وها نحن ذا نتحدث عن كيفية عملهـــا .

لقد دخل العنصر الفرنسي في عملية الوصاية أي في بنـــاء علائقنا العائلية الحميمة وذلك ضد مبادىء شريعتنا . ولقد كلف الفرنسيون بمهمة الادارة أو الاشراف على «الوصايات الرابحة» .

مثلا هنالك مشرف فرنسي يربح من عملية ارث واحدة ، رفضت الادارة تقسيمها بين الورثة من أجل الراتب طبعا ، مبلغا يتراوح بين ٢٠ و ٢٥٠٠٠ فرنكا في العام وتلك عمولته على كل صفقة يقوم بها الوصي الفعلي الذي هو الوارث وأخ أوصيائه القصر .

الشرع وميزانية الدولة ـ نرى من هذا أن الاستعمار بدا يهتم باستغلال العائلة التونسية . وقد يظن أحد أنه ربما ساعد ماديا في النفقات العامة لهذه «المؤسسة الاستثمارية» كي تزدهر ! والامر على العكس فالدولة لا تدفع شروى نقير للعدلية الشرعية . وهذا القضاء القائم على حفظ العائلة والملكية التونسية لا تهتم به الدولة الا حين تستخدمه أداة لنهبنا وحل علائقنا الاجتماعية . لقد ألجيء هذا القضاء الى العيش على جعالات غير مشروعة تفرض على عائدات المؤسسات الدينية خلافا لوصية مؤسسيها . وعلى ذلك يعمل القضاة ، من أجل العيش ، في وظائف عديدة وكثيرا ما يستجدون كرم جانب الدفاع ... يا لها عجيبة .

ولنعط مثلا : قضاة الاقاليم يتقاضون شهريا مبلغا يتراوح بين ٥٧ ــ ٩٠ فرنكا حسب درجتهم .

ولقد طالبنا بالاصلاح وتحسين الاوضاع ولكن دون جدوى . لقد أجبنا أن الحكومة الشاعرة بواجباتها التي أملتها عليها المعاهدات ، يأبى عليها احترامها لمؤسساتنا أن تدنسها بدرهم واحد من الميزانية أو بأي اصلاح . مهزلة حزينة ! في هذا الزعم يمكن انحلال مجتمعنا .

القضاء المدني ـ أرى أن نتابع الصعود على درب جلجلة هذه الامة البائسة . والآن نتحدث عن القضاء المدني ـ الحقوق المدنية والجزائية .

الاساس الذي قام عليه هذا القضاء هو استقلاله . والباي بصفته السيد المطلق في املاك واشخاص رعيته هو الحكم الاعلى في القضايا المختلف عليها اذا تعلق الامر بحق انبثق عن ارادته

التشريعية . وكان يقوم على التحقيق حتى سنة ١٨٩٦ مكتبان اداريان غير محدودي الصلاحية على التراب التونسي كله وتخضع لهما القضايا التي يضعها امامهما القائد أو طرفا النزاع مباشرة ، كانت مدنية أم جزائية ، وكان المكتب يلخص عناصر الدعوى في تقرير يرفعه رئيسه مذيلا برأيه في الحل . وبعد أن يحظى المشروع بموافقة الكاتب العام وتوقيع الوزير الاول ووزير القلم ، يرفع للتصديق الملكي الشكلي لدى سمو الباي .

كل ذلك من دون اصول محاكمة ولا نص تشريعي . وكانت تبتدع لكل قضية صفتها على حدة من جرم أو جنحة أو عقوبة أو حق مدني أما الحكم فلا ضرورة فيه الا لخاتم القاضي الشرعي .

ولنتوقف الآن عن وصف بشاعة هذه الماجريات ، كي ننتقل الى تنظيم الفصل في الدعاوى . كان جدّ بطيئا وضارا بمصلحة الجميع. كانت ملفات القضايا تتراكم على المكاتب، وكان المتقاضون يضطرون ، مهما كانت القيمة المختلف عليها صغيرة ، للسفر الى تونس ، رغم صعوبة الرحلة واكلافها ، والاقامة فيها من اجل رؤية القاضي، شهورا واحيانا سنوات بعيدين عن ذويهم واشغالهم للفصل في الدعوى . كان ذلك في عهد «القوّاد» الذهبي لقربهم من مكان اقامة المتقاضين ، ولقد كانت لهم ، فيما لهم ، بعض السلطات القضائية الغامضة .

هذا الوضع كان يفرض لامركزية القضاء كي يكون القاضي قريبا من المستدعي، كما يفرض فصل جهاز القضاء عن الادارة المركزية.

لذلك كله عمدت الحكومة حفاظا على مصلحة «محمييها» الى الاصلاح المزدوج التالي .

المحاكم البدائية ــ قضت مراسيم ١٨ آذار ١٨٩٦ و ٢٥ شباط ١٨٩٧ و ١٧ أيار ١٨٩٨ ، بتنظيم سبع محاكم بدائية . وفرضت الضرورات منح هذه المحاكم بعض الصلاحيات القضائية. فقد كانت لها الحق أن تحكم باسم سمو الباي وأن تفصل

بالدعاوى المدنية ما قلت قيمتها عن ٢٠٠ فرنكا وبعض الجنح الصغرى ، أما أحكامها فقد كانت قابلة للاستئناف أمام الحاكم الاعلى .

ولا يذهبن بنا الظن أننا أمام تنظيم قضائي حقيقي مبني على أسس قوية ، فهو ان دل فانما يدل على جهل بنيان الحكومة الفرنسية ، في هذه البلاد ، فهي تريد أن تحيل كل سلطة اجتماعية الى وسيلة ضغط واستثمار .

وليس قضاة المحاكم ، بالواقع ، غير موظفي ادارة . وهم خاضعون للكاتب العام حسب تسلسل السلطة ، بيده نقلهم أو عزلهم والتفويض القضائي هو شكلي بحت ، فعدا عن استئناف الدعاوى أمام محاكم أعلى هنالك امكانية اعادة النظر في الدعاوى التي فصل فيها ونفذت أحكامها بطلب من الادارة للنظر فيها بنفسها ، متعللة بأسباب مختلفة ، أفضلها طبعا التذرع بأن تطبيق القانون كان خطأ .

ويجلس القضاة في كل القضايا التي حققوا بها ويقومون بالمراسلات الادارية كما يكتبون بأنفسهم مسودات الاحكام ، وهكذا يمتصهم العمل المرهق فلا يجدون الوقت ولا القدرة لدراسة القضايا المعروضة على الجلسة وتكوين القناعة ، التي لا تخرج طبعا عن حدود الاوامر الصادرة من الكاتب العام . وعلى هذا يلجأون الى الزميل الذي قام بالتحقيق . ويزيد الامر تعقيدا عدم وجود نائب عام في هذه القضايا والرواتب الهزيلة التي تدفع للرشوة بالاضافة الى طريقة تعيين القضاة . ويتم انتقاؤهم عادة من بين طلاب الجامع الكبير ، الذين سبق ووصفنا سوء حالهم ، وكثيرا ما يقع الانتقاء على من لم يتجاوز المرحلة الابتدائية من حملة السرتفيكاة الفرنسية والذين يكادون لا يحسنون استعمال لغتهم نفسها . ذلك أن ضآلة الراتب تحول بين الاكفاء الاذكياء والوظيفة كما ان تدخل الادارة وغياب الضمانات يحول دون اصحاب

الوجدان المستقيم المستقل .

وتصر «حكومة الحماية» وهي الامينة على انقاذ المظاهر والتدليل على أن كل شيء كامل في النظام التونسي ، فتطلب من قضاتها عملا هو الارهاق بعينه كي تغني احصاءاتها السنوية فتثبت منها أن العدالة في تونس اصبحت سريعة ، بعد البطء الذي كانت عليه .

لكنها وللاسف أسرع مما ينبغي . ولنحكم من النتائج .

تحكم المحكمة وسطيا في الجلسة بـ ٦٠ الى ١٠٠ قضية واحيانا اكثر . أما محكمة تونس البدائية «فتصرّف» وحدها وسطيا في الجلسة ١٤٠ قضية مدنية و ١٥٠ جنحة . ولقد شهدنا بعض جلسات هذه المحكمة لآخر السنة تبدأ في الثامنة صباحا وتنتهي في العاشرة والنصف مساء فتعمل ، على ضوء الشموع ، ولا تتوقف الا في اوقات الطعام .

أكثر من ذلك هل أعطت الحكومة هؤلاء القضاة الضعيفي الثقافة ، ما عدا أفراد نادرين ، والذين ليس وراءهم تقليد قضائي ، هل أعطتهم على الاقل نصوصا واضحة دقيقة تعينهم في مهمتهم ؟

لم يكن لديهم عن الحق المدني حتى سنة ١٩٠٦ وعن أصول المحاكمات المدني حتى ١٩١٠ وعن قانون العقوبات حتى ١٩١٤ غير مجموعة من المراسيم والقرارات والتوجيهات التي تنطبق على بعض أحوال القانون المدني وقانون العقوبات . أما ما خلا ذلك فكانوا يعتمدون على القانون المحلي والشريعة الاسلامية : كل محكمة تستنبط في حدود قدرتها وثقافتها القانونية المبادىء التي يمكن تطبيقها على الحالة التي لديهم ! وبوسعنا أن ندرك غرابة هذا الوضع ووهن الضمانات التي يمنحها للمتقاضين وما ينتج عنه من بشاعات حقيقية .

وما زالت هذه الاساليب مطبقة بعد مرور ثمانية وثلاثين علما

على الحماية ، في مجال التجارة والتحقيق الجنائي . فانعكس أثرها السيء على مقتضيات الحياة الاقتصادية والعلائق التجارية القائمة بين التونسيين من مسلمين ويهود والمبادلات العديدة الكبرى التي تتم في المقيمية نفسها لان غياب التشريع هو عائق قوي أمام تطور المبادلات لانه يعني عدم وجود الطمأنينة . كما أن فقدان قواعد التفتيش الجنائي يجرّد الفرد من الضمانات ويسلم التونسي مكبل اليدين والقدمين الى نزوات القاضي الذي هو الادارة بعينها .

ان قانون سنة ١٩٠٦ المدني لا يعالج الا الواجبات وهو عمل دقيق لا يتاح فهمه الا لمن أوتي ثقافة قانونية متينة ، من القضاة المكلفين بتطبيقه . كما ان هذا القانون اهمل كثيرا من المواد المدنية وجاء مرسوم ٣٠ حزيران ١٩٠٧ ليخفف قليلا من شدة ترابط بنائه ثم أعفى من تطبيقه البلديات والمؤسسات العامة . مما أتاح المجال مرة أخرى للمحاكم التصرف عشوائيا بلا نصوص لمدة طويلة من الزمن .

أما قانون المرافعات المدني فيهتم بصلاحيات المحاكم فيبني العلائق بينها على دقة مدروسة لولا مادة وحيدة ُمحكمة النص تمنح الادارة حق خرق هذه الصلاحيات كما يحلو لها وذلك بالحسم بالقضية قبل وصولها للمحكمة .

الوزارة ــ الوزارة هي ادارة أجهزة العدلية المركزية وهي محكمة الاستئناف التي تتعلق بها محاكم الاقاليم وهي محكمة الجنايات والنقض .

تتألف هذه الادارة من خمسة مكاتب تخضع لمدير الاجهزة القضائية تابع للكاتب العام بعد أن يعين بمرسوم من رئيس الجمهورية .

أ ــ مكتب المجلس المكلف بالادارة البحث والمراسلات وحفظ الملفات واعداد وادارة وانضباط أعضاء الجهاز القضائي .

ب ـ المكتب المدني المكلف بالنظر بالدعاوى المدنية وتوزيعها على المحاكم المختصة والاستئناف والاستدعاء والمراسلة العربية المتعلقة بهذه القضايا وتنفيذ الاحكام الخ...

جـ ـ المكتب الجنائي وله نفس اختصاصات السابق فيما تعلق بالعقوبات ، كما يحرّك دعوى الحق العام التونسي الموكلة شؤونها بمدير الاجهزة القضائية .

ح ـ مكتب التحقيق وهو مولج بمعالجة القضايا الجرمية التي ترسل اليه من المكتب السابق للبحث فيها ، وذلك بأن يفتح التحقيق بموجب كتاب يرسل اليه من المدير فيأمر القواد بالقيام بكل ما من شأنه اظهار الحقيقة . حتى اذا انتهى التحقيق ترسل القضية بكتاب من المدير الى المحكمة .

وهناك الى جانب هذه المكاتب جهاز المحاكم العامة الذي يقوم عليه كتاب منشؤون يسمون قضاة وهم موزعون على ثلاث غرف : استئناف الدعاوى الحقوقية ، استئناف الدعاوى الجزائية ، الغرفة الجنائية .

«ان دراسة طريقة العمل المتبعة في الوزارة سوف تمكننا الان من رؤية الكيفية الصعبة الثقيلة التي تسير عليها مختلف دوائر القضاة التونسي . لنتخيل ان لدينا قضية جنائية ولنتبعها في كل مراحلها : وبهذه الطريقة نكشف بالعديد من التفاصيل ذات المعنى ، نواقص الجهاز الذي ندرسه . عندما تقترف جريمة قتل في محلة ما داخل البلاد ينهد أقرباء القتيل فيخبرون السلطة .

يرسل البرقية الرسمية الى مدير الجهاز القضائي . يعمد جهاز العقوبات في الوزارة الى فتح ملف وينتظر تقرير القائد .

«يصل التقرير في مدة تتراوح بين الخمسة عشر يوما والشهرين الى المدير ، خلال هذه المدة لا يعمل شيئا المكتب الجنائي وجهاز التحقيق في الوزارة . وتلك فترة الانتظار التي تجهل فيها المكاتب كل شيء عما يقوم به القائد .

«حتى ئذ يظل مدير الاجهزة القضائية القائم على الحق العام (حسب قرار ١٤ كانون الاول ١٨٩٦) لا يبدر عنه شيء بانتظار قرار التحقيق الذي يحمل له العناصر التي هو بحاجة لها . في هذه الفترة يكون القائد : بصفته ضابط الشرطة القضائية ، سيد الموقف الموجه للتحقيق . واولى المفارقات ، هي تسليم التحقيق القضائي لعمال الادارة الذين ليست لديهم الكفاية ولا العقلية القضائية مهما كانت الدرجة التي هم عليها من النزاهة : فهم يحملون معهم للتحقيق ، وربما لا شعوريا وعن حسن نية ، العادات والتقاليد الادارية التي لا تهتم ، كما نعلم ، بالحرية الفردية وبحقوق الشخصية الانسانية المقدسة . وتغدو المفارقة أدهى اذا كان القائد غير نزيه وتلك حالة عديدة للاسف . ان بعض الموظفين ينتهزون فرصة القضايا التي يحققون بها لجر المكاسب الهامة فيتذرعون بحجة الكشف عن الحقيقة ، وهو قلما يخطر ببالهم ، فيأتون بآباء العائلات الطيبة من الفلاحين البسطاء ويرسلونهم باشارة الى السجن كي يفكروا بالوسائل التي تقهر البراءة . وقلما يفكر طويلا .

«هؤلاء البائسون منهم يعرفون أن الطرق المشروعة مسدودة أمامهم ، وهم لا يحلمون ابدا باتهام القائد بالرشوة ، يعرفون ان الرؤساء الكبار يهزون منها أكتافهم ... وهم يفترضون ان الكبار لا يعاقبون اداريا ! آنئذ ، من اجل استرداد حريتهم

وانقاذ رؤوسهم من سلطة القائد الهائلة يلجأون الى الحجج الطنانة الواهية !

«وحتى لو كان القائد مستقيما نظيفا لا يسلم التحقيق من سوء الاستعمال الصارخ . لانه لا يستطيع لضيق الوقت أن يوجه بنفسه التحقيق القضائي فهو ممثل كل ادارات الدولة يجمع بيديه «المهمات المختلفة التي تأكل زمنه ولذلك يتنازل حتما عن بعض عمله فيولج به الكتبة الذين يقومون بعمله في كثير من الامور الدقيقة مثل التحقيق والاستجواب وسماع الشهود ، الخ...

«وتولي الحاكم في تونس هذا التحقيق العشوائي ثقتها فتمكن لسوء الاستعمال المثير وتسلم الظنين موثوق اليد والقدم للمحقق .

«يعزل المتهم في سرية مطلقة خلال البحث فلا يسمح لذويه او محاميه بالاتصال به او حضور الاستجواب ...

«وبعد ان ينتهي التحقيق ــ او بالاحرى بعد ان يغلق ــ يوجه القائد المتهم او المتهمين لتونس .

«قليلون هم الذين يعرفون بأية حال ينقل المساجين . يظن كثيرون انهم يعاملون معاملة انسانية ، باعتبارهم ما زالوا متهمين فقط وبالتالي بريئين حتى يدانوا ، وأن ما تنشره الصحافة احيانا عن الفظاعات التي ترتكب بحقهم هي مجرد خيال ، يرويها صحافيون تغريهم الحكايات العاطفية لولا بعض استثناءات يقوم بها حارس جلف ... ولكن ! وللاسف ما زالت الصحافة بعيدة عن حقيقة ما يجري !

«ان من يشهد ساعة وصول المساجين لا ينسى ابدا ذلك المنظر المؤلم الذي يوجب أن توقف تكراره الادارة دونما ابطاء لو

كانت مؤمنة بكرامتها . مئات من البائسين يأتون من اطـــراف المقيمية للمثول امام قضاتهم موثوقين جماعات من اثنين اثنين او ثلاثة ثلاثة . ايديهم مربوطة بكلبجات الحديد ، يسعون بشـــق النفس وراء الخيالة الاجداويين القساة ، الذين يغدقون عليهـم لسع الكرباج كي يحث السير القطيع البشري الذي اوكلت لهـم حراسته . وقد اختلط حابله بنابله من رجال ونساء واطفـــال وعجزة .

«يصل المتهم الى تونس بعد هذه المسيرة المعذبة كي يقـــدم دفاعه . وفيها يجري محضر التوقيف ، فيبقى منسيا في السجن المدني اسبوعين او ثلاثة وتارة شهرا او اكثر حتى يمثل أمام قاضي التحقيق ! اما مبـــدأ الحضور الجسدي habeas corpus فلا يفكر فيه احد ، لان مفهوم الحرية الفردية لا وجود له .

«ولو سلمنا بحسن نية القاضي واحترامه لحقوق الشخصية الانسانية فانه غير مستطيع بأية حال اختصار مدة التوقيـــف الاحترازي . لان وصول الظنين لتونس لا يعني وصول المعلومات عنه وعن التهمة الموجهة اليه : لا بد من انتظار تقرير القائد وأوراق الملف التي تصل الوزارة بعد عشرة او عشريـــن يوما من ذلك . ونظرا لفوضى السلطة فان المراسلات ، حتى ما كان منها قضائيا صرفا ، ترفع للوزير الاول وتحوّل الى الكتابة العامة للحكومـــة التونسية حيث تفحص وتسجل وتترجم وبعدئذ ترسل الى مدير الاجهزة القضائية وهو الذي يرسلها الى مكتب التحقيق ... لا نظن ، طبعا ، ان هذه العمليات تتم جميعا في اربع وعشريـــن ساعة ...

«بعد كل هذا يأتي يوم المحاكمة العظيم !

«على منصة عالية ، هيئة محكمة من ثلاثة اعضاء : رئيس

وعضوان . امامهم ، تحت ، مقعد المتهمين ، ووراءهم المحامون والحضور . لكن ، لا ينخدعن غير العارف بالامور ، فما ذلك غير اخراج مسرحي ! اعضاء المحكمة يجلسون ولا يحكمون ابدا ... ولا ننس اننا هنا في ظل المحكمة بالنيابة : الباي هو الذي ... يفرض به ان يحكم ، كما ان المفروض بالموظفين الثلاثة الجالسين على المنصة الا يكونوا قضاة بل كتاب مكلفون بكتابة الملاحظات واعداد مشروع الحكم .

«انهم لا يستطيعون اتخاذ اي اجراء قبل الرجوع للمدير الذي له الكلمة الاخيرة . لا يقدرون على منح الحرية المؤقتة للموقوف حتى لو ظهرت لهم براءته في المحاكمة .

«اخيرا يصل الملف الى مدير الاجهزة القضائية . ويصغي هذا الموظف الكريم الى تقرير شفوي من رئيس شعبته يختصر به القضية ويترجم له «لان الاوراق كلها بالعربية» من ثلاثين الى ستين مشروع حكم دفعة واحدة . وفي حال الموافقة يؤشر المدير على نص الحكم . أما اذا حدث احيانا وخالف رأي القضاة فيتناقش هؤلاء ويتبادلون الرأي ثم يعدلون مشروعهم في الاتجاه الذي يعينه المدير لهم . كما يضع بنفسه احيانا مشروعا هو على طرفي نقيض من المشروع المقدم له ؛ وفي احيان اخرى يحتفظ بالدعوى ويكلف احد كتابه او مترجميه بدراستها وتقديم الرأي عنها ، ومن يدري فقد يكون ذلك لتسهيل المناقشة مع المحكمة !

«كما ان مشروع الحكم بعد تعديل المدير ووضع تأشيرته يمكن ان يعاد فيه النظر في الكتابة العامة (١) » .

ولا ننس ان مدير الاجهزة القضائية هو موظف تونسي يعيّنه رئيس الجمهورية الفرنسية ، وهو قاض بنفس الوقت ورئيس

---

١ ـ جلاّتي : كتاب العدالة التونسية .

التسلسل «للقضاة» الذين تتألف منهم محاكمنا وهو ايضا القيّم على الشق العام .

قيمة القانون عند القاضي – ان القانون لا يقيد القاضي فهو ايضا مشرّع كما سبق ورأينا . وعندما يضع الامير خاتمه على مشروع حكم فان هذا المشروع يكتسب قوة مثل قوة القانون الذي أوحى به ، وذلك يعني ان الحكم اذا جاء مناقضا لنص قانوني فانه قد فسخ النص في الحالة الخاصة موضوع الحكم .

وهكذا نرى ان القانون ليس له في وطننا البائس غير صفة الدليل دون ان تكون له سلطة الامر . مما يؤدي الى قلق قضائي واجتماعي مطلقين .

ولا تخفي الحكومة ابدا أن هذا التكوين البالغ في بشاعته هو أفضل وسيلة لها للحكم .

سجن المدين . – وما دام تنفيذ الاحكام بيد الحكومة فقد ابقت على سجن المدين ، على بشاعة هذا التقليد . وفي سنة ١٩٠١ ان هذا النظام ذو فوائد جلى يمكن ان يفيد منها الاستعمار والفريب انها لم تتنبه لذلك من قبل . وعلى ذلك فقد نصت المادة الاولى من مرسوم ١٧ حزيران على تثبيت هذا النظام وتوسيع مجاله لمصلحة الفرباء الذين يحصلون على حكم تونسي من محكمة فرنسية . «يستطيع كل تابع للمحاكم الفرنسية حصل منها على حكم ضد مواطن تونسي غير محمي من دولة اوربية (والحماية الاجنبية لها نفعها في ظل نظام الحماية) أن يطلب من الادارة التونسية ملاحقة التنفيذ بالوسائل التي لديها – ما عدا مصادرة الملك – وذلك حين لا تجدي محاولة التنفيذ بالطرق العادية بل وقبل محاولة التنفيذ» . وهكذا يستطيع الاجنبي من دون ان يتخلى عن مثله الوطني الاعلى أن يستخدم لمصلحته كل النصوص البربرية لتشريع الحماية . فهو قادر على ملاحقة التونسي عن طريق مأمور الحجز وأن يعمد الى ملاحقته عن طريق الادارة وأن

يطالبه بالدّين ونفقات مأمور الحجز ، ذلك يعني ان المديـــن المسكين يدفع أكلاف الملاحقتين . وليس بوسعه اذا حدث حادث ما اثناء التنفيذ ان يلجأ للقضاء الفرنسي : فعامل الادارة «القائد» هو الذي يرجع للقضاء التونسي وحده . ومكتب التنفيذ فـــي الاجهزة القضائية يدرس الحادث من عل ولا يلبي استدعاء المدين اذا شاء . وهكذا لا يقدر التونسي الذي حكمته المحكمة الفرنسية أن يدافع عن نفسه أمامها منذ ان يسلمه دائنه الى مخالب جلاّديه!

كأن آلة الحرب الهائلة وهي القضاء التونسي ليست كافية لاهانته ! لا بد له ايضا في خلافاته مع الاجانب من ان يوســـم بميسم التدني العرقي .

المحكمة المختلطة : لقد تنبهت الحكومة الى تذبذب الضريبة والملكية العقارية فأصدرت في ١ تموز ١٨٨٥ مرسوما بتطبيـــق نظام «تورنز» مع بعض التعديلات وهو يقضي : بتسجيل الملكية في سجل عقاري ، وبعد اجراءات اعلانية واسعة تثبت الضريبة على الحقوق الواقعية وتفرض على البناء كل انواع الاعباء مما لم يجر قيده . ولقد كان هذا التسجيل اختياريا .

كان يمكن ان يكون هذا النظام كاملا لولا ان مقاصد الحكومة كانت توحيها تقديرات سياسية هي ضد مصالحنا الحيوية . ولقد كان يدور في خلد الحكومة ان هذا العمل يجب ان يكون أداة حرب وسلب .

وعمدت الحكومة تدشينا لنزع الصفة الوطنية عن التـــراب التونسي فقررت ، ضد كل مبادىء الحقوق العالمية أن تصبـــح الابنية المسجلة فرنسية الجنسية . تنص المادة ٢٠ من المرسوم العقاري على ما يلي: «تتبع العقارات المسجلة تبعية مطلقة وبصورة نهائية قضاء المحاكم الفرنسية» .

اكثر من ذلك : «عند حدوث خلاف على الحدود او حـــق الارتفاق بين الابنية المتلاصقة ، يكون النظر من صلاحية المحاكـــم

الفرنسية اذا كانت احدى البنايتين مسجلة والاخرى غير مسجلة» . بعد ذلك جرى توسيع امكانات التسجيل من اجل تنشيط حركة نزع الصفة الوطنية وذلك بأن : خوّل بصرف النظر عن المالك ، كل من له حق واقعي او دائن بالرهن لم يستوف دينه، بتسجيل الملك .

وكان لا بد من وجود محكمة تفصل بهذه التسجيلات ، لا كيفما اتفق ، وانما تبعا لسياسة الحكومة الاستعمارية تكييف فعاليتها حسب تقلبات تلك .

ولقد شكل هذا الجهاز على انه محكمة استثنائية (محكمة مختلطة) نصف ادارية ونصف قضائية . وأعلن انه محكمة عليا لها السلطة في أن تكون أحكامها غير قابلة للاستئناف او الاعتراض او النقض ، اي انها اعطيت حق خرق القانون . وكانت هذه المحكمة مؤلفة من خمسة قضاة يسميهم الباي وهم رئيس وعضوان تونسيان يقترحهم المقيم العام وقاضيان فرنسيان تقترحهما المحكمة المدنية . وعندما تكون القضية متعلقة بأناس تابعين للقضاء الفرنسي يكون صوتا القاضيين التونسيين استشاريين .

هذه المحكمة الاستثنائية التي ما كانت تملك الصلاحية الشرعية للحسم بأمور الملكية والتي كانت بنفس الوقت مولجة بتسليم صكوك الملكية التي لا يمكن انكارها ، كانت تمنح التونسي بعض مظاهر الضمانات الغامضة اذا ما حالفه الحظ فاختلف مع اجنبي . والمادة ٣٦ من مرسوم سنة ١٨٨٥ تقضي في حالة الاعتراض على التسجيل من قبل تابع للمحاكم الفرنسية أن له الخيار في عرض الدعوى أمام القضاء الفرنسي «شريطة ان يتم ذلك قبل الدفاع في اصل الدعوى امام المحكمة المختلطة وأن يبني المرافعة على حق لديه موجود وقبل ادراج اعلان التسجيل في الجريدة الرسمية . في هذه الحال تؤجل المحكمة المختلطة الحسم بقبول طلب التسجيل حتى يتخذ قرار المحكمة المختصة صفته

التنفيذية » .

«لكن ادارة الحماية وجدت ان نص المادة ٣٦ تزعجها لانها تحدد سلطات المحكمة المختلطة . وظهر ذلك واضحا عندما ارادت، معتمدة على مرسوم ١٩٠١ الخاص بالاراضي المسماة اراضي القبائل ، الاستيلاء على مناطق واسعة من اواسط تونس ... لقد حاولت ان تحصل من محكمة النقض على قرار مخفف لمدى هذا النص بأن يدع للمحاكم المختلطة حرية عدم الاخذ بالاعتراضات؛ لكن محكمة النقض اعلنت في قرارها الصادر في ٦ ايار ١٩٠٢ ، مثل قرار محكمة الاستئناف في الجزائر ، بأن على المحكمة المختلطة في حالة وجود اعتراض ان تؤجّل ريثما يتم القرار النهائي للمحكمة المختصة . نستنتج من هذا القرار ان خضوع ممارسة حق الاعتراض لقرار من المحكمة المختلطة هو مخالف لنص وروح القانون لان أحكامها تتحرر آنئذ من التمييز مع انها تمس مسائل قومية وملكية وتلك المسائل يجب ان تبقى في يد قضاتها الطبيعيين والمحكمة هي محكمة استثنائية .

«لكن هذا كله لم يزعج الادارة . وما قيمة قرار محكمة النقض عندها ؟ بعد اسابيع من ذلك اي في ١٤ حزيران ١٩٠٢ جعلت الباي يصدر مرسوما ينص على ان دراسة شؤون التسلم الاستثنائية التي نصت عليها المادة ٣٦ من قانون الملكية العقارية هي من اختصاص المحكمة المختلطة وحدها . وبفضل مرسوم ١٤ حزيران ١٩٠٢ اصبحت المحكمة المختلطة التي لا تخضع قراراتها لاعتراض او استئناف او تمييز ، قادرة على ان تسجل باسم الدولة كل الاراضي التي تريدها .

«أما مرسوم ١٩ حزيران ١٩٠٢ الذي ليس سوى قانون نزع ملكية فقد كان بحاجة لمرسوم آخر ينتزع من اصحاب الحقوق أوربيين ام من السكان آخر الضمانات فقد قضت المادة الثانية من مرسوم ٣٠ نيسان ١٩٠٣ على ان القضاة الفرنسيين الذين كانوا

يسمون من قبل بناء على اقتراح المحكمة الفرنسية ، اصبحوا يسميهم الباي بناء على اقتراح المقيم العام .

«وهكذا صارت تسمية او تبديل قضاة المحكمة المختلطة بيد ادارة الحماية . وبما ان قرارات المحكمة تعني الدولة التونسية غدت هذ الدولة قادرة على تبديلهم بين عشية وضحاها دون اية شكليات .

«وبالنهاية ، وبفضل هذين المرسومين غدت ادارة الحماية وهي القابضة على السلطتين التشريعية والتنفيذية مالكة ايضا ، بما يتعلق على الاقل بشؤون الملكية ، للسلطة القضائية» (١) .

وهنا ننتقي بعض أحكام المحكمة المختلطة حتى نظهر طبيعة سياستها القضائية : نزولا عند رغبة الدولة التي تريد الاحتفاظ بملكية مقالع الفوسفات وهي ثروة تونس العظمى ، رفضت المحكمة تسجيل الاراضي التي تحوي مناجم الفوسفات متحدية بذلك مراسيم التشريع التي تقضي بأن مناجم الفوسفات هي مقالع عائدة ملكيتها الى مالك الارض .

حكم ١٩ كانون الاول ١٩٠٣

«أما عن بسط ملكيتهم «اي السكان» الى الثروات المعدنية التي تخفيها الجبال ، فمن المؤكد ان سكان هذه الجبال لم يفكروا بها ابدا لسبب بسيط وهو انهم كانوا يجهلونها وهم ، على فرض انهم عرفوها ، لم تكن لديهم الامكانات لاستغلالها ؛ وبالتالي فان صكوك الملكية التي لديهم لم تطبق ابدا ما داموا ليست عندهم اية فكرة عنها وما داموا لم يهتموا بها ابدا . أما عن دفع السكان للقول بغير ذلك فان المحكمة المختلطة المكلفة بالتطبيق والتأويل لا تعطي أقوالهم معاني لم تكن لها من قبل فهي ليست غير خيال ومفاهيم

---

١ ــ جودشو برانشفيك : الاستبداد في تونس .

بعيدة عن واقع الحال الحقيقي . ولو انها اخذتها بعين الاعتبار لاخلت بواجبها كما انها تقيم عائقا امام استعمار تونس اذا اعترفت للسكان بحقوق على ارضها لم تكن لهم ابدا ولم يفكروا عفويا بامتلاكها » .

لو علقنا على هذا النص لقلّلنا من بلاغته المخيفة .

***

الوضع الاقتصادي

قبل الحماية : كانت تونس وهي الشهيرة بخصب ارضها ، التي يسقيها جهاز ري واسع غزير ، تدعى اهراء روما ولقد كان لموقعها على مفترق الطرق الاقتصادية العالمية الكبرى ، وهي البلد الزراعي قبل كل شيء ، أثرا في جعلها محط طمع الدول الكبرى .

لقد أغرى دائما قمحها وزيتها وماشيتها وعسلها وثمارها ولازوردها سماع عبر الزمن غرائز الغضب في الامم المفترسة .

يروي لنا المؤرخون في بذخ من الوصف كيف كان المسافر قبل تسعة قرون يمضي من طرابلس الى تونس فبونة وهو في ظل الشجر الذي يحاذي الطرق والاوراق عناقيد تتدلى في أقواس تحمي العابر من أشعة الشمس الحارقة وكيف كان يعيش ابن السبيل الفقير من الثمار الحلوة التي تسقط من الاشجار (١) .

---

١ ـ صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار (طبعة القاهرة الجزء الثالث ص ١٢٠ ، سنة ١٣٠٢ هـ) .

ويجدر بنا ، دون ان نذهب بعيدا في الماضي ، ان نقدم وصفا عاجلا للحالة الاقتصادية في عشر الى عشرين سنة سلفت الاحتلال الفرنسي . وبذلك نتمكن من عرض عمل الحماية في هذه البلاد ويسمح للقارىء الحسن النية من ان يكوّن حكما صحيحا على خلق هذا العمل .

ولنأخذ نقطة البداية فترة ١٨٦٠ ــ ١٨٦٢ التي درسها بيرم في تاريخ تونس وهو الشاهد على الفعالية الاقتصادية في تلك المرحلة .

كان عدد سكان الارض الزراعية ٢٧٠٠٠ فلاحا تجاوزوا عمر الثامنة عشر .

وكانت مساحة الارض المزروعة بالحبوب ١ر٢٠٠ر٠٠٠ هيكتارا ذات انتاج وسطي (بالقمح والشعير) من ١ر٦٠٠ر٠٠٠ كانتالا (٢) .

منذ تلك الفترة لم تعرف تونس غير الخصب ، ما خلا بضع سنين من الجفاف زاد في أثرها وضع المالية العامة السيء .

وحين أحست البلاد بخطر الزراعة الواحدة اتجهت الجهود الى زراعة الزيتون ومنحت الجوائز لهذه الزراعة على شكل اعفاء من الضرائب لخمسة عشر سنة منذ الزرع . وازداد عدد اشجار الزيتون سريعا : بالقرب من مرناق زرعت ٦٠ر٠٠٠ خلفا وشاهدت الكاف ٢٢ر٨١٣ خلفا جديدا سنة ١٨٥٦ . وفي السنة التالية زرعت في ولدعيار ١٩٨٥٤ وفي مقاطعة القرَض ازداد الزيتون بين سنتي ١٨٧٣ ــ ١٨٧٦ من ٩٤٣٠ خلفا الى ٤٢١٨٣ وفي قفصة أغنت جهود الفلاح المنطقة بـ ٧٥٣٨٦ خلفا وكانت صفاقص

---

٢ ــ بيرم : صفوة الاعتبار ... الجزء الثاني .

تعد عشية الاحتلال غابة من ٦٥٠٠٠ (١) زيتونة . وضاعف الساحل مرات عشراً غابته العتيقة التي ترجع الى العهد الروماني .

وبالاختصار بدات منذ سنة ١٨٥٦ مرحلة جهد عظيمة لاخصاب الارض التونسية فبرزت من الارض غابات كاملة في كل نواحي التراب التونسي ، في الجريد ، في قابس ، في صفاقص، في جربا، في القيروان، في العلا، الكاف في ولد عيّار، في طبرزوق، في برجو ، في الزريبة ، في باجة ، في ماطر ، في بنزرت ، في طبربا ، في زجوان ، في نابل ، في سليمان ، في سوسة ، في المناستير ، في المهدية ، الخ ... وتتابع هذا الجهد الخلاّق الخصب حتى الاحتلال رغم العوائق العديدة التي سببتها آلة الاقتصاد الضعيفة .

ومن الصعب أن تحيط بإحصاء لغابات الزيتون التي أوجدتها مبادرة التونسيين لان الاشجار الصغيرة لا توجد في الاحصاءات الرسمية لتلك الفترة ما دامت معفاة من الضرائب لعشرين عاما منذ زراعتها .

غير اننا الان تبعا لاحصاءات الادارة المالية نستطيع ان نحسب دون خطأ عدد الاشجار الخاضعة للضريبة على انها بلغت اكثر من عشرين سنة اي قبل الاحتلال ومعنى هذا ان مبادرة التونسيين وحدها هي التي زرعتها ! هذا العدد هو ٧٫٦٥٠٫٠٠٠ .

وقامت تحت ضغط هذه النهضة العصرية الثقافية الاجتماعية العظيمة وتحت الحاح الحاجة لنقل الانتاج، جسور وبنيت السكك الحديدية . وساهم الخواص (٢) بكل قواهم في انشاء دعائم الآلة الاقتصادية تلك واتخذت المساهمة شكل مؤسسة وقفية .

---

١ ــ زيس : دليل تونس المرقّم . مراسيم مختلفة لتعداد الزيتون .

٢ ــ فضلنا الترجمة التونسية لكلمة Particuliers بدل افراد .

انشئت الخطوط الحديدية التي تصل بين : تونس وجارديماو سنة (١٨٧٦) وهي تمر بأخصب المناطق التونسية وخط من تونس الى سوسة ومن بنزرت الى تونس ومن تونس للعنق (لاجوليت) واصلة العاصمة بمينائها البحري وبدأت أعمال حفر ميناء تونس وانشئت قناة ري كبرى بين تونس وزجوان كي تسقي العاصمة .

أما الصناعة فقد كانت من اهم مجالات الفعالية الاقتصادية الوطنية . كان الصناع التونسيون يصدرون الشاشية (الطربوش) لكل الشرق (١) ولمصر واليونان وطرابلس الغرب والجزائر. وعندما أسلمنا مغلولي اليد والقدم للمزاحمة الاوربية كان العاملون في هذه الصناعة في مدينة تونس وحدها ٧٠٠٠ عامل يدوي ومستخدم يشتغلون في ٣٠٠ معملا .

أما صناعة الاصواف ـ النسيج والبسط والاغطية ـ فقد كان لها ١٢٠٠٠ نولا يعمل عليها عشرات الالوف من الصناع اليدويين وخاصة في جربا والجريد والساحل وتونس . أما بسط الحمامات وأورجما والجام ووادي رف والمركز الاهم القيروان، فقد كانت تحظى بإقبال حوض البحر الابيض المتوسط كله .

اما الحرائر التونسية من ثياب ، وحرير موشّى فقد كان يعمل في صناعتها بتونس وحدها ٨٠٠٠ انسان ، ذلك بالاضافة الى صناعة السروج ، والتوشيح بالذهب والفضة والنحاس المحفور ، ونجارة الابنوس والصياغة والصناعة الفخّارية (السيراميك) التي كانت فيها تونس ملكة العالم الاسلامي دقة عمل ونقاء ذوق .

كانت تونس ايضا من اعظم أسواق الحجارة الكريمة في

---

١ ـ تعني كلمة الشرق سورية الكبرى والجزيرة العربية .

العالم . أما أعمال صناعة السيراميك (في تونس ونابل) فهي من جواهر الحضارة العربية . وما زالت حتى يومنا هذا موضع اعجاب الهواة على أنها روائع فن جميل .

أما دباغة الجلود وصناعة الاحذية التونسية فقد كانت مصدر فعالية اقتصادية يعمل بها في تونس وصفاقص والقيروان بضعة آلاف من العمال وكان زبائنها البلاد الاسلامية في حوض البحر الابيض المتوسط .

وكانت تصدر تونس وصفاقص ونابل مسوكها الناعمة وعطورها الطبيعية .

ولقد كانت الحكومة التونسية دائبة في الحفاظ على مستقبل هذه الصناعات فوضعت لها التشريع القاسي وطبقته في المدن خاصة كي يبقى تصديرها الخارجي على سمعته الحق .

ولقد سجلت ميزانية سنة ١٨٧٤ ـ ١٨٧٥ [١] في ميزانها التجاري ٦٫٣٠٠٫٠٠٠ فرنكا للواردات و ٢٦٫٠٠٠٫٠٠٠ للصادرات . والرقم الاخير لا يقع تحته غير الحبوب والزيوت والتمور والاصواف والصابون .

ومن المناسب أن نضيف أن الصادرات الصناعية كانت معفاة من ضريبة ١٠ بالمئة التي تفرض على القيمة الاسمية للصادرات الاخرى التي ذكرنا والانتاج الصناعي كان كثيرا كما رأينا ويذهب المؤرخ بيرم الى ان ثمن الصادر منه يرقى الى عشرة ملايين فرنكا مما يجعل رقم الصادرات اكثر من ٣٦ مليونا من الفرنكات مقابل ٦٫٣٠٠٫٠٠٠ من الواردات .

ان قراءة هذا الميزان تظهر لنا ربح البلاد الذي يغني السكان غنى عظيما مع العلم ان حاجاتهم معتدلة . ونجد أثر ذلك عند

---

١ ـ بيرم الجزء الثاني .

المؤرخ السالف الذكر اذ يقول : «بلغت قيمة المساعدة المالية التي تدفع للمعمرين المشاركين[1] ۹۰۰۰ فرنكا نظرا لندرتهم ولقد كانوا يطمحون جميعا الى أن يكونوا ملاّكا مستقلين ... شيء كانوا يتوصلون اليه» .

واتسعت ، نتيجة لذلك ، التجارة البحرية : فقد سجلت حركة البواخر في ميناء تونس وحده (عنق الواد) سنة (١٨٧٨) ٢٥٧ مركبا بخاريا و٤٨٠ مركبا شراعيا و٨ مراكب تقوم بمساحلة الشواطىء التونسية .

الوضع الاقتصادي في ظل نظام الحماية : حكم علينا سنة ١٨٨١ في عين اوربا «المتمدنة» اننا غير قادرين على صنع سعادتنا: وحين احتلت فرنسا ارضنا جعلت نفسها قيّمة على مستقبلنا السياسي والاجتماعي وعلى ادارة مقدراتنا الاقتصادية .

ولنتتبع هذه السياسة خطوة خطوة في عملها خلال اربعين عاما في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة .

الزراعة : مساحة الارض في تونس هي ١٢ر٥ مليونا من الهيكتارات منها ٩ ملايين زراعية بين مزروع وغير مزروع يقطنها مليونان من السكان تقريبا .

تقسم الاحصاءات الرسمية رقم التسع الملايين الى ما يلي :

٢ر٨٠٠ر٠٠٠ هيكتارا ارض زراعية .

١٠٠ر٠٠٠ هيكتارا مروج طبيعية ومراعي .

٣٧٠ر٠٠٠ هيكتارا زراعات شجرية او في حكمها .

١ر٠٠٠ر٠٠٠ هيكتارا أحراج وغابات .

٤ر٧٣٠ر٠٠٠ هيكتارا ارض بور او حقول رعي .

١٣٠ر٠٠٠ هيكتارا مختلفة الانتاج (مراعي اصطناعية ، نباتات غذائية ، الخ ...)

---

١ ـ ما يدعى بالمرابع او الشريك بالنصف الخ ...

كل هذه الاراضي كانت آهلة وتقوم فيها ملكيات مختلفة الصفة من أملاك خاصة الى أملاك جماعية الى حبوس (أوقاف) عامة وخاصة .

وعندما بغت علينا الحكومة الفرنسية بمخططها الاستعماري الفظيع لم تستطع ان تعتمد على القسوة وحق القوة بأن صادرت الارض كما فعلت في الجزائر فما كان بوسعها غير نقل ملكية أملاك الدولة لها (وكانت سنة ١٨٨١ أقل من ١٠٠ر٠٠٠ هكتارا) وأن تدخل ، ما استطاعت ، تحت اسم هذه الاملاك مسافات شاسعة كي تستولي عليها فيما بعد .

كانت المهمة سهلة بعد أن احتلت البلاد وتسلحت بسلطة الباي التي اعلنت عنها انها مستبدة ، مطلقة .

ولقد قلنا أن مراسيم الباي اصبحت مصدر الحقوق الوحيد خلافا لكل مبادىء شريعتنا المقدسة . واعتمدت الحكومة هذا السلاح كي تستولي على أملاكنا فقد كان الوسيلة الوحيدة لتوسيع اراضيها . وشهدنا ، ونحن بلا حول ، قيام تشريع لص وسلسلة اغتصاب للحقوق المكتسبة واستغلت الحكومة هنات تشريع الملكية التونسي فاصطادت في عكر مائه وتلقفت ، بأساليب مختلفة الارض من وهناك باسم الدولة التونسية متآمرة مع محكمة مختلطة هي في الاصل في خدمتها .

نظام الملكية العقارية في تونس : قبل ان ندخل في تاريخ المصادرات الجماعية والفردية التي كنا ضحية لها ، نرى انه يجب أن نشرح الحال التي كانت عليها نظم الملكية التونسية وكيف أبقت عليها حكومة الحماية . من اجل اي هدف ؟ نبين كل ذلك فيما يلي :

كانت قواعد الملكية العقارية دائما غامضة : لان حدود هذه الملكية ، كانت في غياب الكاداسترو متروكة للصدفة في تغير مواصفات الارض ـ من درب او شجرة او اسم الجار او حدث

طبيعي ـ كما ان الاعلان عن انتقال الملكية الواقعي لم يكن له وجود أما الاعباء على الملكية فاعتباطية . وأما الرهن العقاري فيكـــون ببساطة بانتقال صك الملكية الى الدائن .

نرى من هذا اي خطر تجابه الملكية واسوا الاستعمال التـــي تنجم عن مثل هذا النظام خاصة بالنسبة للصكوك القديمة السابقة لسنة ١٨٧٤ . اي في السنة التي اخذت فيها صكوك العدل ترفع اجباريا الى الكاتب بالعدل المسجل ، كي ينقلها الى السجـــلات المرقمة المؤشرة من الادارة كي تحفظ في محفوظات الادارة .

وعلى ذلك ارتقى فن التزوير وتقليد الصكوك القديمة الـــى درجة مذهلة من الكمال : وكثيرا ما يحدث أن دائنا ، في اللحظة التي يتم فيها اجراءات الحجز على عقار ما مرهون لديه ، يصطدم بعدة دائنين بالرهن يتقدمون بصكوك مثل التي معه !

وفي حال فقدان صك الملكية يقبل الشرع بدلا عنها سندات جهر (إجهار) او وثائق «يستطيع كل مالك عقار ليس لديه صك أن يأتي ، بتفويض من القاضي ، بشاهدين الى كتاب عدل الباي لكتابة سند جهر فيه شهادة الشاهدين الموما اليهما التي يقولان فيها انهما يعرفان حق المعرفة وانهما سمعا دائما وبصورة مستمرة من شيوخ البلاد أن العقار المحدد بكذا او كذا هو ملك فلان وانه كان ملكا لاجداده منذ زمن بعيد وأن هذه الملكية لم يعترض عليها كائن من كان وبأية صفة» (١) .

أما دور الوثيقة في التزوير فمتعدد : يخبأ صك الملكيـــة ويحرر سند الجهر . ولهذا التدبير منافع مختلفة . قد يكـــون الصك الاصلي صك حبوس : يصار الى الرهن في هذه الحـــال بالنقل للوثيقة ، حتى اذا عمد الدائن لتنفيذ الرهن حين لا يسدد

---

١ ـ بيمج .

دينه ، يتقدم المدين بصك المحبوس ويتفلت من دائنه ؛ ولنعط حالة اخرى : يستغل مالك ما غياب شريكه المجهول في المنطقة او يستغل جهل ورثة ما لملكية عقار مجاور في حدوده لعقاره فيحرر وثيقة باسمه وحده يدخل في حدودها القطع المجاورة التي يطمع بها . مثل آخر : المالك الذي برهن في حياته صك ملكيـة له ، ويبادر الورثة لتحرير وثيقة تدعى فقدان الصك . وحينئـذ يسجلون سندات الميراث ، حتى اذا عجزوا بعد عن الدفع للدائن وجد هذا أن حقه هضم .

واخيرا هنالك حالة الدائن الذي تخلى له مدينه عن حق استثمار العقار . في مثل هذه الحالة ـ وكثيرا ما تتردد ـ عندما يعلم الدائن أن ورثة مدينه يجهلون تاريخ انتهاء الدين وفك الرهن كما يجهله كتّاب العدل ، يعلن نفسه مالكا له . وبوسعنا أن نتصور الصعوبات الكثيرة التي يتعرض لها الورثة كي يربحوا دعوى ملكية الارث حين يريدون اثبات بطلان ملكية صاحب الدين.

والنتيجة المتوقعة لمثل هذه التصرفات ، عندما يحصل النزاع بين سندين مختلفين عن عقار واحد ، اللجوء الى الشهود ولقد رأينا من قبل كيف تتم الاجراءات أمام الشرع . يمكن أن تدوم القضية سنين واحيانا أجيالا وتصل النفقات المتنوعة الى أضعاف ثمن العقار المتنازع عليه .

كان من واجب الحكومة اللازب أن تعالج هذا الوضع علاجا عاجلا وجذريا : وذلك بالتحديد والتحرير (الكاداسترو) . وكانت بذلك تثبت حق ملكية المالكين وتعترف بشخصية القبائل الاعتبارية فتطمئن المالك على ملكه وتفتح باب المؤسسات المصرفية على مصراعيها للفلاحين : وبذلك ازدهار الزراعة في البلاد . كانت تغدو آنئذ أعمال السلب الحكومية الجماعية ومعها السلب الاستعماري ، مستحيلة تجاه شعب غني مزدهر حقوقه واضحة محدودة .

كانت هنالك كما رأينا مخططات أخرى : حرمان الملكية من جهة وضمان الملكية الاستعمارية من جهة أخرى وذلك للوصول الى اهداف ثلاثة : محو ملكية السكان واضفاء الجنسية الفرنسية على الارض المسجلة فتصبح ملكا للدولة او تحتفظ بها الدولة لفرنسيين .

وتنفذ المحكمة المختلطة عدالتها في انسجام كامل مع هذه السياسة فمساحة ملكية السكان هي ١٥٠ . . . هيكتارا من الاراضي المسجلة من اصل ١٢٠ . . . ١ هيكتارا . لقد ردت المحكمة ١٧٢٦ طلب تسجيل من اصل ١٢ .٦٩ تقدم بأكثريتها التونسيون (أي المرفوضة) . مع ان الفرنسيين عندما يحصلون على التسجيل من المحكمة المختلطة يتقدمون بنفس الحجج التي يتقدم بها التونسيون .

عندما ترفض المحكمة الفلاح وترفضه المؤسسات المصرفية فان صكوكه تصل حتما الى يد المرابي وتلك نتيجة للتنظيم الذي وضعته يد الحكومة الخبيرة .

ولنكشف النقاب الان عن السلب ونزع الملكية الجماعي الذي تقوم به «حكومة الحماية» .

توسيع ملكية الدولة بنزع ملكية السكان .

«الاراضي الموات» : الارض الموات هي تلك التي لم تزرع بأية صورة من الصور . والقاعدة الاساسية في الشريعة الاسلامية هي «من أحيا بعمله أرضا ملكها» . اي ان شرعية الملكية ليست متأتية عن الاستيلاء عليها وانما عن العمل وحده .

وتجنبا لما يقع من نزاع بين اكثر من مالك يتعاقب على نفس الارض فقد ولجت الشريعة الامير بخضوع هذه الارض لسلطته . لكن هذا التفويض لا يعني ابدا انها صارت ملكا له : انه نوع من الاعلان يحرض المالكين السابقين على المطالبة بها منعا للنزاعات ، كما انه بذلك يعطي للملك صفة تثبت الحق المكتسب الضروري

لضمان الملكية . وعلى ذلك لم يفكر الباي ابدا بالزعم بامتلاك هذه الاراضي الموات لانها ليست الا لمن ينتفع بها بعمله .

سنة ١٨٧١ فقط ، اي عندما قلّ وجود الارض القابلة للزراعة نظرا للازدهار الاقتصادي في البلاد ولفقر خزانة الحكومة فكّر الباي بإلحاق السماح باستعمال الارض الموات الى سلطته على ان يتقاضى ضريبة هي قليلة بحد ذاتها . والسماح نفسه كان شكليا حتى ان الذين أحيوا ارضا بورا دون اذن اصبحوا مالكين لها . وما أجبروا الا على تسوية وضعهم اداريا . ونرى ذلك في مرسوم ١٨ كانون الاول سنة ١٨٧٥ الذي يتلاءم مع القواعد الاساسية وذلك بقبوله ، اثباتا للملكية ، وثيقة جهر سابقة لسنة ١٨٧١ .

لكن ، بعد خمسة عشر عاما من الاحتلال وحين وضح مخطط الحكومةالاستعماري صدر مرسوم في١٣ كانون الثاني سنة١٨٩٦ يشوه المبادىء الاساسية التقليدية في هذا المجال : «بعد التأكد من اهمية وضع نص دقيق يكرس الحقوق التي منحها الشرع الاسلامي للملكية العائدة لنوع من العقاراتلا يملكها أفراد (خواص) ملكية مطلقة ، وذلك من اجل ضمان سلامة العقود ومصلحة الحكومة ...» هكذا وبعد ان أعلن المرسوم في سعة حيلة أن الدولة يجب ان تكون مالكة تلك الاراضي لمصلحة الحكومة تنص المادة الاولى : «تكون جزءا من أملاك الدولة الاراضي البور المهدورة والجبال غير المزروعة وبوجه عام العقارات التي تدعوها الشريعة الاسلامية بالاراضي الموات» .

وفتح الباب لسوء الاستعمال الحكومي . فبعد المقدمة البسيطة التي اعتبرت الارض الموات ملكا للدولة ، جعلت الحكومة نفسها حكما في تحديد طبيعة كلمة «موات» وألفت بذلك الضمانات التقلدية حين نزعت يد الشرع ، حارس الملكية والحكم الوحيد في هذا المجال . أما صيغة : «وبوجه عام العقارات التي تدعوها الشريعة الاسلامية بالاراضي الموات» فما هي غير تدبير

تعدّ به اكبر جريمة ارتكبتها اية حكومة ضد شعب أعزل . ولقد كشفت حكومة الحماية بعد خمس سنوات عن المكيدة التي صممتها ضد اراضي وسط وجنوب تونس الواسعة التي تحتلها القبائل وهي اكثر بقليل من ثلث سكان تونس .

مصادرة أملاك القبائل : نص مرسوم ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٠١ في مقدمته على ما يلي : «بما انه توجد في بعض القياديات (تعني محافظات) المحمية أراض جماعية لقبائل او افخاذ قبائل (وديان ، وزراعات الخ ...) وبما ان هذه الاراضي الجماعية لا يمكن التصرف بها ، وبما أن أبناء القبائل ليس لهم فيها اي حق انتفاع ...»

فان المرسوم ١٩٠١ يستدرك بآن واحد انشاء لجنة ادارية لتحديد هذه الاراضي ولجنة لدراسة تشريع غايته تحديد وضعها القانوني: والمادة الخامسة تقضي بـ «عندما تجري عمليات التحديد المستقلة عن أوضاع الامر الواقع التي يجب ان تتنبه لها تكلف لجنة ، بنفس الوقت ، بدراسة وتحديد شروط السكن والانتفاع والاحتفاظ بالملكية او انتقالها في اراضي القبائل الجماعية» .

حتى هذه الساعة لم تحدد الصفة القانونية لهذه الاراضي لكن الدولة استولت على جزء منها لمصلحة الاستعمار .

ونرى انه من الضروري ، كي نفهم طبيعة ومرامي عمل الحكومة ، أن نفتش عن الاسباب التي زعمتها لتبرير اغتصابها الجماعي للقبائل ، فسجلتها في بداية مرسوم ١٩٠١ .

وهنا نورد كيف شرح الوضع السيدان جودياني وتيوكور في المقال الذي كتباه «لمجموعة الحقوق الادارية» وقدمه السيد آلابونيت المقيم العام فأعطى لشرحهما صفة رسمية .

منشأ اراضي القبائل : ان اكثر المؤلفين يرى ان هذه الاراضي او «أراضي القبائل» على انها ملك للدولة ولكنهم لا يشيرون الى منشأ هذه الملكية . أما الادارة فترى انها ملك للدولة

من جهتين فعدا عن انها اراض موات اي تحت تصرف الحاكم عند الشريعة الاسلامية المطبقة في المحمية فقد أصبح ملكها من حقه لانها جاءته ، عامة ، عن طريق المصادرة التي عمد البايات اليها اثر الثورات التي قامت في القرنين الماضيين .

ومهما كان من امر (وما احلى هذه المهما كان من امر) فان حق الدولة على الاراضي الجماعية مسلم به مبدئيا باجماع الفقهاء تقريبا . والعرف والنصوص يؤيدان هذه النظرية .

ادارة اراضي القبائل : والدولة عندما ذكّرت وأكدت في مناسبات مختلفة حقها في ملكية اراضي القبائل فإنما كانت تعلن عن ضعف حق الاستملاك الخاص بالقبائل .

«ولقد كرس حق الدولة مرسوم ٢٦ نيسان ١٨٦١ وقرار الوزير الاول الصادر في ١ كانون الاول سنة ١٨٨١ عندما أعلنا ان بيع الاراضي والمناجم والغابات التي يقوم به السكان من القبائل، لاغ ولا قيمة له ، لانهم ليست لهم عليها اية حقوق . كما ان الوزير الاول ارسل نشرة دورية لقضاة المحمية في ١٥ نيسان ١٨٩٥ تمنع كتّاب العدل المسلمين من عقد اي سند متعلق بأرض موجودة في اراضي القبائل العربية التي بداخل البلاد قبل الحصول على اذن مسبق من الدولة» .

ويعلق السيد برنشفيك على هذا النص بالافكار التالية : «هكذا يقبل الفقهاء بحق ملكية الدولة للاراضي الجماعية دون ان يقولوا لماذا ! والحق ان السيد جودياني يورد عددا من النصوص التي تبدو وكأنها تدعم رأيه . لكن أيا منها لا ينطق بما أريد له أن ينطق به .

لم تذكر مجموعة زيس Zeys غير جزء من مرسوم ٢٦ نيسان ١٨٦١ ، أما المقالات الواردة فيها فلم تذكر شيئا عن اراضي القبائل .

هذا ومن البديهي ان قرار الوزير الاول الصادر في ١ كانون

الاول ١٨٨١ والنشرة الدورية الصادرة في ١٥ نيسان ١٨٩٥ لا يمكن اعتبارهما كافيين لتبرير حق ملكية الدولة لهذه الاراضي . ذلك ان قرار ١ كانون الاول سنة ١٨٨١ ، حتى لو سلمنا جدلا ان له قيمة تشريعية ، يقرر فقط ان السكان لا يجوز لهم الاستيلاء على أملاك خاصة بالدولة ولكنه لا يجزم بأن الاراضي التي يقطنها السكان هي بالضرورة للدولة . كما ان نشرة ١٥ نيسان سنة١٨٩٥ لا يمكن اعتبارها قانونا وهي تكتفي بالاعلان أن ممتلكات البـــاي ومنازل القبائل وأملاك الحبوس لا يمكن الاستيلاء عليها ، وهي لا تتعرض بوضوح للمسألة الخطيرة التي نحن بصددها الان» (١) .

ومن المفيد ان نعرف شريعة أدعياء الفقه التي يعتمدهـــــا الاستعمار في دعواه في الارض ، لقد ظهرت هذه الشريعة فـي نشرة (٢) شبه رسمية ظهرت سنة ١٨٩٦ وهـــــي تقول : «ان المساحات الخالية التي لا مالك لها لا تتجاوز مليوني هكتار مـن مجموع مساحة هي ٥ر١٢ مليونا من الهيكتارات وهذه المساحات الخالية هي اراض لا يتجاوز انتاجها السنوي خمسة سنتيمـات للهيكتار الواحد ! لكننا نرى انه حتى في المنطقـة الصحراوية ، وفي أطراف الواحات ، وفي الوهاد ، بل في كـــل مكان كانت للارض فيه قيمة ولو ضئيلة ، نرى أناسا زرعوا نصبا وقالوا : «هذه الارض هي لي» .

هؤلاء الفقهاء الذين تتبناهم الادارة ، لا يستطيعون أن ينكروا أن التونسيين من بدو وحضر دأبوا منذ أزمنة بعيدة على دفـــع العشر وهو ضريبة عائدات الارض وأن الشريعة الاسلامية تقضي بأن ارض الاعشار هي بالضرورة المطلقة ارض ملكية خاصة وأن

---

١ ـ برنشفيك : الاستبداد في تونس .

٢ ـ تونس : الزراعة والتجارة والصناعة .

العشر بالتالي هو الدليل الشرعي المطلق على صفة الملكية البيّنة . مع العلم ان القبائل ما اعتادت على دفع اية اتاوة من اي نـــوع لحكومة الباي كما ان هذه الحكومة لم تعترض في اي يوم علـى تبعية هذه الاراضي للحبوس .

هذا ولما تبينت الحكومة ضعف حجتها التي تذرعتها لدعم فرضيتها اخترعت لنفسها نظرية اعطتها المحكمة المختلطة الهبيبة التي ارادتها تلك .

اعتبرت الحكومة اراضي القبائل على انها «ارض موات» : وبما ان القاعدة في امتلاك الاراضي الموات هي في إحيائها وهي تختلف اختلافا مطلقا عن حق الانتفاع الذي اضطر مرسوم ١٩٠١ للحديث عنه ، فقد اعلنت الحكومة ان هذا الحق هــو منحة تعطيهـــــا «لقاطني» الارض وعلى ذلك تخول نفسها «بتحديد الوضع القانوني والشروط اللازمة لوجود الملكية الخالصة» .

ولقد رأينا ان خرق القواعد المقدسة هذا لم يحترم ايضا لان اللجنة المكلفة بتحديد وضع الملاّك والتي كـان مفروضا فيها ان تعمل مع لجنة تحديد تلك الاراضي لما تبدأ عملها !

ولنبين هنا دور المحكمة المختلطة المخرب .

لانما بفضل تآمرها ودقة قضاتها في علـم الفقه استطاعت الحكومة ان تستولي دون وخز ضمير على الاراضي التي اختارتها معتمدة على قوة جيوش الاحتلال .

ان اجتهادات قضاة المحكمة المختلطة المحترمين الفقهيـــــة جديرة بالعرض . عندما سلب الاهلون البائسون ارضهم حـدت بهم بساطتهم الى اللجوء لسلطاتهم القضائية كي يثبتوا حقهـــم العريق . لكن المحكمة بنت مذهبا عاليا في فقهه ، ينطوي علـى لوم للحكومة لشعورها بوخز الضمير لانها عند الاستيلاء ارتبطت بواجب تحديد الوضع القانوني لهذه الاراضي «في مصلحـــــة السكان» . لقد برهنت المحكمة مستندة الى مبادىء الحقـــوق

الاساسية ان اراضي القبائل كانت خالية دون اصحاب لها !

وها نحن نورد هذا الاثر الفقهي .

حكم ٢٢ شباط سنة ١٩٠٤ : عندما التمست الحكومة التسجيل باسم الملكية الخاصة اصطدمت بمعارضة ولد سلمى . والمحكمة تبحث فيما اذا كانت للمعترضين حقوق : «ان اثر المناخ على الوجود الانساني في هذه المناطق يجبر السكان على التنقل دائما ؛ كما ان الفرد لا يستطيع الوحدة والتعلق بقطعة من الارض يعتني بها ويخصبها او يبني فيها ، لانه اذا تفرد لا يقدر ان يعيش ولذلك كانت عنده حياة الحل والترحال التي درج عليها آباؤه ، ضرورة لا مناص منها» .

وبالتالي فانها لا تجد في العقار المختلف عليه اي دليل للملكية الخاصة او اي حق سيادة على جزء من ذلك العقار . ولهذه الاسباب ترد المحكمة فكرة الملكية الفردية .

«هل حقوق السكان هي حقوق ملكية جماعية ؟ هذا المفهوم الثاني لا يقارب ، مثل الاول الحقيقة ؛ والسبب هو التالي : ان اول شرط من اجل ان تملك هو ان تكون موجودا ؛ والقبائل في تونس ليس لها كيان أدبي ولا وجود لهم كشخصية حقوقية . ثم تقول المحكمة : «أما حل المعضلة فهو التالي : ان الملكية هي للدولة التي تمنح حق الانتقال للرحَّل الذين يسكنون بها» .

وتتابع المحكمةنظريتها فيحكم اصدرته في ١٨ حزيران١٩٠٥ ، فردت اعتراض قبيلة السنيد للاسباب التالية : «ان الارض التي ليست ملكية خاصة ولا ملكية عامة اما أن تكون شيئا للاأحد او شيئا للدولة : والمقولة الثانية في تونس هي وحدها الممكنة لان الشريعة الاسلامية التي تخضع لها العقارات غير المسجلة تسمي بأراضي موات تلك التي لم توضع عليها اليد وتدخلها في عداد أملاك الدولة» . أما عن حقوق السكان فتجيب المحكمة بالتالي : «والحق ان هذه «الدولة» اعترفت في بعض مناطق المحمية

الجنوبية ببعض حقوق الانتفاع لمصلحة السكان ، لكن هذه الحقوق لم تحدد ، بل ليست قابلة للتحديد لانها لا تخضع الا للعادات المحلية وللسلطة الادارية التي تضبط ذلك على هواها . أما في ما يتعلق بالعقار موضوع هذه المحاكمة فان مرسوم ٥ آب ١٨٩٩ قد جعله بين الاراضي التي وضعت تحت تصرف مديرية الزراعة من اجل العمل على توسيع الزراعات المثمرة . والدولة التي تركت للسكان في ملكيتها بعض حقوق الانتفاع الجماعية ، هي غير ملزمة بأن تستمر في اعطاء هذه الحقوق على العقار موضوع الدعوى . والمحكمة لا تستطيع ان تنكر هذا الواقع ...»

وتتوج المحكمة نظريتها في خلاصة الحكم الذي اصدرته في ٢٨ كانون الاول ١٩٠٤ «ومن حق الادارة ان تنظم الانتفاع الجماعي كما يطيب لها ، ليس لان هذه الارض تابعة للدولة فقط وانما ايضا لانها السلطة العامة الواجبة طاعتها على التونسيين» !

ترى كم عدد الهيكتارات التي استولت عليها الدولة باسم ملكيتها الخاصة ، تلك التسمية التي هي احتياط الاستعمار العظيم ؟ قليلون هم الذين يعرفون فالحكومة لا تذيع الارقام : لان هذه الارقام تثير الرأي العام ! اما نحن فنعرف اننا لا نجاوز الحقيقة عندما نقدرها بأربعة ملايين هيكتارا . وفي قياديات العرض وقفصة وحمامات وفريشيش وماجور وحدها الم تستول الدولة على ٢٩٠٠٠٠ ١ هيكتارا ؟ (١)

لقد زار هذه الاراضي السيد دوما M. Dumas الذي كان يومئذ رئيس المحكمة المدنية في تونس وهو الان رئيس محكمة الاستئناف في الرباط ، فقد كلف بالقيام ببحث عميق يعطي على اثره رأيه في مرسوم سنة ١٩٠١ . ونجد انه مفيد أن نضع أمام

---

١ ـ الزراعة الاهلية في تونس : ديكير ـ دافيد . ص ٩٧ .

فقه المحكمة المختلطة ولا ننس انها قضاء استثنائي ، النتائج التي استخلصها هذا القاضي الكبير . وها نحن نوردها كما انبثقت عن وجدانه الثائر :

«تجد امامك آلاف السكان من هذه المحمية يضمون هـــذه الارض كلها في عناق عاشق ، هذه الارض التي تبدو لك أقل شأنا من العناق ، يرجونك باسم الحق ، الحق الذي يفهمونه بسيطا ، واضحا من دون حجج ولا مهارة ، ضد النية الطيبة والاستقامة، أن تنصح السلطات العامة ، التي مهما ارتدت من مسوح العدالة، هي بعينهم سوء استعمال للقوة ، هي اغتصاب : هذه الارض لنا انها إرث عائلي . كانت من قبل لاجدادنا ...

انها ليست ملكا للدولة ، بل لم تملكها ابدا . لم يكن لها اي حق تصرف فيها ... هذا ما يقوله هذا الجمهور القلق ، ما يجأر به علنا ... وأشك في ان يستطيع أمهر الحقوقيين ، من وجهة النظر الحقوقية الخالصة ، أن يثبت عكس ما يقولون به . على ان الذي يمنح حجتهم القوة التي لا تقهر هي وجهة النظر الاخلاقية الانسانية » .

اراضي الحبوس : في الاثناء التي أعد ونفذ فيها الاغتصاب الجماعي الآنف الذكر كانت الحكومة تهيء مخططات أخرى وتتلقف اراضي أخرى ، لكنها هذه المرة على درجة من الخصوبـــة عالية بحيث ترضي جشع المعمّرين : وها نحن نتحدث عن المحاولة التي تعرضت لها اراضي الحبوس .

ان نظرة عامة عن هذه المسألة تجعلنا نفهم اهميـــة المشكلة والآثار التي سببها حلها في مجتمعنا .

لقد جرى العالم الاسلامي على انشاء مؤسسات خيرية ذات نفع عام ـ دينية وسياسية واقتصادية او اجتماعية . ولم تخرج تونس عن هذا التقليد خاصة في الفترة التي كان فيها الازدهار الاقتصادي بحاجة للمشاريع العامة ، دون ان تكون الادارة قادرة

على القيام بهذه الاعباء وذلك راجع الى ضعف الخزانة التونسية التي أرهقها تدخل والحاف الدول لمصلحة مجموعة من المرابين من باريس وروما سقطت الحكومة التونسية بين براثنهم .

واستطاع الكرم الشعبي ان يقوم بقسط كبير من اعباء الخدمات العامة فأنشئت مؤسسات خيرية خصصت موارد هامة: مثل بناء المؤسسات الدينية وتعهد الانفاق عليها والتعليم على مختلف مراحله وتشجيع الدراسة بمكافآت دوريةللتلاميذ والطلاب واقامة وصيانة بيوت الطلاب وبناء المكتبات والمستشفيات وبيوت العجزة ومآوي للمعتوهين وبناء الجسور والطرق والاحواض والتحصينات والاسوار والثكنات وجر المياه الى المناطق السكنية وسوى ذلك ...

وان دلت هذه المؤسسات الخيرية التي انتشرت في عرض البلاد كله ، فانما تدل على التضامن الاجتماعي وشعور بالمصلحة العامة ينبغي على كل حكومة مهتمة حقا بشؤون البلاد ان تشجعهما .

ولم تحجم الحكومة التونسية عن القيام بذلك . وفي سنة ١٨٧٤ قام الوزير خير الدين مستهدفا تنسيق الجهود المبعثرة في البلاد وحماية هذه المؤسسات من سوء الاستعمال والسهر على احترام ارادة مؤسسيها فجمعها كلها في تنظيم عام له شخصيته مستقل عن الادارة العامة هو : ادارة الحبوس .

وفي نفس السنة أصدر قانونا ثانيا يجيز تبادل الاملاك بين هذه المؤسسات ، شريطة ان يكون التبادل في مصلحتها .

ان بعض انصار نظرية الارض غير المنقولة والضرائب المفروضة عليها يمكن ان يعجبوا لتشجيع الحكومة مؤسسات من هذا النوع . وفي هذا خطأ لانها ليست معفاة من الضرائب وهي من هذه الناحية لا تتمتع بحصانة او امتياز مع العلم ان حق الانتقال لم يعمل به في البلاد الا قبل الاحتلال بسنوات حتى اذا برزت

المسألة الضريبية أملت على الحكومة اعتبارات ومنافع عديـدة احترام هذه المؤسسات . وما من سبب يدعو الى المساس بها لان هذه المؤسسات ، بصرف النظر عن احترام وصية الميت الاخيرة ، وذلك اساسي في مجتمعنا الاسلامي لانها تقيّ واحسان وتضامن اجتماعي ، ليست خارج التعامل الاقتصادي . فأرض الحبوس تؤجر للفلاحين والعقود خاضعة للضرائب ، كما ان المبادلة ممكنة واجراء العقود لمدى الحياة وغير ذلك ... وكل ما تعلق بها من عمليات خاضعة لحقوق الانتقال والضرائب المختلفة . هـذه الحبوس لا تلحق ضررا بالثروة العامة ولا بحركـة المبادلات ولا تشبه ابدا الارض غير المنقولة .

وكانت ادارة الحبوس تتلاءم في علائقها مع مستأجريها مع حالة هؤلاء وكان سلوكها مع مدينيها البائسين مليئا بالرأفـة والانسانية .

وكانت تساهم مساهمة فعالة في تسهيل مهمة الحكومـة الدقيقة في شؤون الديون الزراعية .

كانت ادارة الحبوس في اعتدال أرباحها شاعرة بدورهـا الحقيقي وعاملا هاما في توازن أجور الارض وبقائها في حـدود معقولة .

وكانت الحكومة تفيد فائدة كبرى من وجود وتعدد مؤسسات الحبوس لان مساهمة ادارتها كانت فعالة في مجال الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية فكانت بذلك تخفف الى حد كبير نفقات الدولة في المساعدة الاجتماعية وأعمال البر والتعليم بل والعدالة التي كانت ترهقها . وكانت ميزانية نفقات هذه المؤسسات تتجاوز عشر عائدات الدولة .

كانت مهمة الحبوس ما تنفـك تزدهر حين غزت جيوش الجمهورية بلادنا وقد نيط بركبها الجائعون للاستعمار .

ولقد رأينا فيما سبق ان ارض الدولة لم تكن كافية فنهدت

الحكومة الى ارض للحبوس وهي تزعم انها تكن احتراما يكاد يكون دينيا لمؤسساتنا الوطنية .

وتلقى الضربة الاولى الكبرى تشريع «الانزال» (الاجور لمدى الحياة) .

لقد أسلمت منذ الايام الاولى مؤسسة «الانزال» للاستعمار، ووجدت المضاربة فيها مادة لعمليات جد رابحة . وهكذا وجدنا احد الرأسماليين ـ وهو احد آلاف الامثلة ـ يستولي على ارض (هنشير أسيل في ماطر) بأجور انزال قدره ١٥٠٠ فرنكا فيؤجرها مقابل : أ ـ الالف وخمسمائة فرنكا التي تدفع للحبوس و ب ـ ١٢٠٠٠ فرنكا جعالة سنوية تدفع للمضارب .

لم يكن ذلك بعين الاستعمار كافيا فقد كان يلح على الاذن بشراء الانزال فصدر مرسوم ٢٢ كانون الثاني ارضاء لرغباته وأعطي مفعولا رجعيا !

تقضي المادة الاولى من المرسوم ب «الاعلان عن ان الدخول العقارية الدائمة التي جرى انشاؤها في الماضي او يمكن ان يجري في المستقبل هي قابلة للبيع ...» ثم حدد سقف الدخل بعشرين فرنكا لعشرين عاما .

وهكذا عدلت حكومة الحماية بمرسوم بسيط الاوضاع الشرعية المتفق عليها وخرقت ارادة المالك وأجبرته على الرضوخ للبيع . هذا المرسوم الذي يتجسد فيه ظلم واستبداد تشريع الحماية آل الى نتيجتين :

انتزع الثقة ببلادنا في عالم المال الذي ما فتىء ان لاحظ القلق المذهل في مؤسساتنا وأوضاعها التي كان ينظر اليها على انها اكثر قدسية من اكثر تشريعات العالم المتمدن .

لقد حرم ، بل ينبغي ان نقول سرق السكان المستفيدين من ارض الحبوس التي شملها هذا المرسوم المجرم ولقد رأينا من قبل فضل قيمة اراضي الانزال عن سعرها .

كما ان الحكومة ثابرت على حربها هذه فألغت بمرسوم ٣١ كانون الثاني ١٨٩٨ كل ضمانات مرسوم ١٨٧٤ حينما سمحت بشراء أملاك الحبوس بالمال . وكان مفروضا ان يستخدم هذا المال في بناء او شراء بنايات في المدن : لكن ما حدث أن جزءا كبيرا من العائدات استنفذت في الاصلاح والصيانة مما قلّل من قدرتها في النفع العام .

فوق ذلك ما كان يتم التبادل ، بعد المزاد العلني ، الا بعد تصديق الكاتب العام . أما تفسير هذا التدخل الغريب فسهل : في حال النزاع بين معمر وتونسي ، تتدخل الادارة لمصلحة الاول .

ثم كشفت الحكومة النقاب عن لعبتها بعد شهور قليلة في قسوة جديرة بالحرب الاجتماعية التي أثارتها علينا فأضعفتنا وذلك بأن أصدرت مرسوما في تشرين الثاني سنة ١٨٩٨ ألغت به المزاد العلني لمصلحة الاستعمار : «تستطيع ادارة الحبوس بموجب المادة الاولى ان تضع تحت تصرف مديرية الزراعة من اجل تسهيل استعمار وإسكان المحمية ، اراضي الحبوس العامة ضمن الشروط التالية ...

المادة ٢ ـ تحدد مديرية الزراعة بالاتفاق مع ادارة الحبوس كل عام عددا من ملكيات الحبوس العامة الريفية على أن تكون مساحتها كافية وملائمة للاستثمار الزراعي على ألا تكون مساحتها في هذه الفترة أقل من ٢٠٠٠ هيكتارا .

«المادة ٢ ـ تحدد مديرية الزراعة بالاتفاق مع ادارة الحبوس من كل من الادارتين . في حال عدم الاتفاق ترفع المسألة الى مجلس الوزراء ورؤساء الاجهزة .

المادة ٤ ـ يعطى قطاع الدولة مهلة ثمانية عشر شهرا كي

يقوم بعملية التبادل بالمال لهذه الاراضي مع احتفاظه بحق الانابة. بعد هذه المهلة تستطيع ادارة الحبوس ان تتصرف بالارض التي ما تم فيها التبادل ، الا اذا طالبت بها الدولة من جديد» .

وهكذا تشتري الادارة وتقيم نفسها حكما وخصما عند وقوع الخلاف كما تقصي التونسيين من المزاحمة . وبتعبير أدق تضع تحت تصرفها كل عام ما لا يقل عن ٢٠٠٠ هيكتارا ، فتوقفها ثمانية عشر شهرا لحسابها ، تستطيع بعدها أن تتصرف بها ادارة الحبوس ، لكن الحكومة تستطيع بعد ذلك طلبها متى شاءت ! اما الاموال التي ترصد لشراء هذه الاراضي فهي من ميزانية الدولة التي نمولها بمالنا !

هذه السياسة كانت تضحي بمصالح المؤسسة الخيرية وبمصالح الفلاحين المستأجرين من زمن لا حصر له فتطردهم من الارض وتحرمهم منها وتمنع عنهم شراءها وتدعها بورا تحت تصرف الاستعمار .

ذلك كله لم يكن كافيا : فقد بقيت اراض لم يستول عليها المعمّرون الا كمستأجرين دائمين . فصدر مرسوم في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٠٥ يسمح لهم بشرائها اذا دفعوا خمسا وعشرين قسطا سنويا لما قل من عقود الايجار عن ٦٠ فرنكا وعشرين قسطا سنويا لما زاد عن ذلك . كما ان الحكومة الحقت ، بنفس الوقت ، كل أسناد ادارة الحبوس بسلطتها .

وخرجت ادارة الحبوس منهكة من معركة غير متكافئة وبلا عسكر وذهبت كل املاكها الريفية الى الدولة او الى الاستعمار : وكانت مساحتها اكثر من ٢٠٠٠٠٠ هيكتارا .

والارقام تبين اكثر من اي شيء آخر تطور اوضاع ادارة الحبوس المؤلم .

نرى في ميزانيتها ما يلي :

اجور الملكيات الريفية (متوسط سنوات 1916 ـ 1918)	275 000 ف
الانزال المضروب علىالملكيات الريفية (نفسالمتوسط)	272 000 ف
بيع الاثمار	1 031 500 ف
المجموع	1 578 500 ف

ذلك من عائدات الملكيات الريفية . أما مجموع عائدات سنة 1918 فهي 3 ملايين (وهي سنة جيدة) . ولو ان ادارة الحبوس حافظت على ملكيتها من دون ان تمس لكان الريع ، اذا عدلنا الاجر بـ 50 الى 60 فرنكا للهيكتار وهو السعر الحالي ، 55 × 200 000 = 11 000 000 فرنكا . وبما ان النفقات لا تزيد عن المليون الواحد فان نتيجة السياسة الحكومية الواضحة كانت حرمان المستفيدين من المساعدات والاحسان هي 10 ملايين فرنكا ، من دخل العقارات الريفية وحدها !

وكانت لسياسة الاستيلاء والخراب نتيجة أخرى لا تقل عن تلك فداحة : هي قلة الارض الزراعية التي كان يعيش منها بسلام عدد كبير من السكان بفضل ادارة الحبوس الابوية الانسانية مما أدى بغالبية هؤلاء البائسين ، خاصة بعد ان ارتفعت الاجور نظرا لندرة الارض الباقية ، وبعد ان طردهم السادة الجدد ، الى أن يهيموا على وجوههم في عرض البلاد او ان ينضموا الى قطيع البروليتاريا المستغَلة .

ولقد ازدادت أكلاف صيانة الابنية في المدن وتعقدت الادارة بفضل تدخل الحكومة المستمر وازداد عدد المستخدمين ، نظرا لكثرة المتطلبات الادارية فآلت مؤسسة الحبوس الى الخراب .

وكلما ارادت الحكومة ان تقوم بعمل يستفيد منه التونسيون وحدهم ويكلف نفقة ما فعلى دائرة الحبوس ان تساهم فما انشأت مدرسة للاهلين ، ولا خصصت لها مصاريف صيانة ، ولا قررت

مساعدة مدرسية او للمستشفيات او غيرها ... مما يقتضي نفقة من ميزانية الدولة الا وانتزعت من ريع المؤسسات الخيرية التي هي مؤتمنة عليها .

وما كان من الحكومة حين بدرت بعض المقاومة — ولو انها خائرة — من ادارة الحبوس لتبذير مالها المدروس ، الا ان الغت استقلالها الاداري فقد بلغت بها الجرأة حد الشكوى . والفت مجلسا اعلى للحبوس من موظفي الكتابة العامة مهمته اتخاذ القرارات في مراحلها الاولى والاخيرة الخاصة بشؤون ادارة الحبوس التي كان يحضر رؤساؤها ، بعد ان دالت صلاحياتهم ، جلسات المجلس كي يتحملوا مسؤولية القرارات مع انهم اعضاء استشاريون .

ان الضرر الذي لحق ادارة الحبوس جلي سهل تقديره . ولو ان أملاكها احترمت لكان دخلها ١٥ مليونا على الاقل ولكنا استطعنا بفضل وارداتها ان ندع لشراهة المحتل ، دون أسف نفقات خزانة الدولة الخاصة بالادارة العامة والعدالة ، والاحسان والمساعدة ، والتعليم التي تدفع لها الدولة اليوم مبلغ ٨ ملايين من الفرنكات!

كان ممكنا أن نعفى من كل الضرائب المباشرة ومن جزء كبير من ضرائب الاستهلاك الكبيرة .

خطأ هذه المؤسسة البائسة انها تونسية وأنها مسلمة : كان عليها اذن ان تسقط ، ولقد سقطت . ولقد تأثرت كثيرا بالحرب حتى اضطرت للاستدانة كي تدفع رواتب موظفيها فأشرفت على الافلاس .

ذلك انها في الظروف العادية لا تستطيع ان تدفع لموظفيها الكثيرين غير رواتب لا تكاد تسد الرمق ولا تتمكن من القيام بأعباء المهمات الملقاة على عاتقها الا بصعوبة . ولننظر في الارقام : انها تدفع من أصل ميزانيتها البالغة ثلاثة ملايين ، مليونا ونصفا بين رواتب وشراء تجهيزات و ٤٠٧ . . . مساعدات مختلفة تفرضها

الدولة لاهداف سياسية او من اجل تخفيف نفقات الدولـة و ٠٠٠ ٦٠٧ لاقامة الشعائر ، ويبقى ٠٠٠ ٣٥٠ تخصص للتعليم والمساعدات وأعمال البر !

الاراضي «الحرجية» : اعلنت الغابات والاحراج من أمـلاك الدولة خلافا لكل مبادىء الشريعة الاسلامية وعمدت الحكومـة بصفاتها ، كمشرع واداري وقاض وخصم الى تحديدها ، بسوء استعمال فاضح .

واستندت الادارة من اجل على هذه الثروات الى الامـر الوزاري الصادر في ١ كانون الاول سنة ١٨٨١ (اتخذ عنـد الاحتلال) الذي يقول : «لقد علمت حكومة سموه ان بعض الاجانب يريدون الاستيلاء على اراض خاصة بالدولة او غابات او مناجم.. وعلى ذلك تعلن الحكومة ان هؤلاء الاشخاص لا حق لهم ابدا على الاملاك الاميرية ولا على المناجم والغابات فهي جميعا من أمـلاك الدولة » .

وأعادت التذكير بهذا الامر نشرة وزارية وزعت على القادة في ١٤ ايلول ١٨٨٨ وأضافت : «للتأكيد على ملكية الدولة لغابـات المحمية» ...

ولنلاحظ ان نصوص «حكومة الحماية» لا تتحدث الا عـن الغابات حتى صدر مرسوم ٤ نيسان ١٨٩٠ الذي ينص في مادته الاولى : «ان ارض الدولة تعني الاحراج والغابات» . وبهـذا استولت الدولة على الاحراج بعد الغابات . وشهدنا حين اخذت لجنة ادارية بالتعرف على الغابات ، عمليات اغتصاب بالجملة : فقد كان يكفي وجود قليل من الاشجار العجفاء المتفرقة في ارض مزروعة حتى تغتصبها الدولة من اصحابها . والمادة الاولـى اضافت ، بعد ان وضعت مبدأ ملكية الاحراج والغابات : « مـع الاحتفاظ بحقوق الملكية والاستعمال المكتسبة نظاميا والسابقـة لهذا القانون . وستصدر فيما بعد مراسيم تحدد طريقة ممارسة

حق الاستعمال » .

ونعلم جيدا ان الحكومة عارفة بأنه يستحيل على السكان تقديم سندات لا عيب فيها ، لكنها حتى لو خلت منها لجاءت المحكمة المختلطة تردها بسلطتها العليا .

وواجهت حقوق الاستعمال نفس المناورة التي واجهتها اراضي القبائل : تستولي الدولة على الاحراج ؛ وتنظم فيما بعد هذه الحقوق بمراسيم فتتجاهلها او تعدلها على هواها . اما قبل حكم المحكمة المختلطة وخلال جلسات تسجيل الاراضي باسم أملاك الدولة الاميرية فان اصحاب هذه الاراضي لا يحق لهم الاحتفاظ بملكيتهم . حتى اذا انتهى مرسوم الاستيلاء فان الحدود الاختيارية التي تضعها الدولة محرمة على المعترضين يدفع من يتجاوزها غرامة الاضرار بالمصالح . وتعتمد محكمة الجنح في أحكامها عن هذا التجاوز على تقارير حراس الغابات الذين يستفيدون من هذه الاحكام وهم بالاضافة الى ذلك عملاء الادارة التي تقوم مقام الحاكم والخصم . ومن عاند من الملاكين ، جيء به الى المحكمة كي تخرب بيته العقوبات والاضرار بالمصالح لحساب الدولة التي يرضيها ان تتضاءل موارد الخصوم فلا يتمكنون من ملاحقة الدعوى .

ولقد استطاعت الدولة بفضل هذه السياسة ان تسرق ١٠٩٦٠٠٠ هيكتارا من الارض الصالحة بمعظمها للاستعمار والتي ليس لها من الغابة او الحرج الا الاسم الذي تغطي به لصوصيتها الفظيعة .

بعد ان بينّا مصير الاراضي الموات وما دعي ارض القبائل والاراضي الحرجية وارض الحبوس العامة بقي علينا أن ندرس الوضع الذي خلقته الادارة لاراضي الحبوس الخاصة والملكيات الحرة .

اراضي الحبوس الخاصة : تلك عقارات اعلن انها ملك

عائلي لا تنقل ملكيته ولا يحجر فهي وقف على سلالـــة الموصي وأحيانا لبعض أقربائه او لغرباء عنه . حتى اذا انطفأ نسل الوارثين انتقل الملك الى عمل خيري عام يذكره الموصي في وصيته ويدخل في فئة الحبوس العامة التي أتينا على ذكرها .

هذا النوع من الملكية الذي يعادل ثلث التراب التونسي هو نوع ممتاز بحد ذاته : فهو يدفع عن العائلة مغبة الطيش ، ويمتن بنيتها ويسهم بزيادة عددها وبقائها متحدة متعاونة لما يخلقه بينها من مصلحة مشتركة . ويساهم نمو هذه المؤسسة بالغاء الفقر عن طريق زيادة الاملاك التي تكرس للفقراء بتحويل هذه الملكيات الى الطبقة غير المالكة حين انتهاء العائلة المستفيدة لا الى عائلـــة أخـرى .

لو أن حكومة تهتم بازدهار الشعب الذي تولت مصيره وجهت هذه المؤسسة التي تدل على تطور عظيم باتجاه التعاون الاجتماعي الصحيح ، لكانت قادرة على التقليل من الفروق في الثروة الناجم عن الملكية الخاصة وتوزيعها غير المحدود .

لكن الاستعمار أبدى منذ الساعات الاولى عزمه على هـدم هذه المؤسسة التي تناقض بمراميها مراميه فهي تزعم الغاء الفقر ووصول الجميع للملكية وتنقذ مجتمعا اعلن الاستعمار عليه حربا دون هوادة ولا شفقة . وأول ما لجأ اليه ان وضعتها الحكومـة تحت ادارة الحبوس نظرا لاهميتها . وتلت هذه العملية أخريات: سلمت كل ارض يمتلكها مجموع من الاشخاص الى ادارة موظف يدعى المشرف الشرعي ؛ ثم اوكل هؤلاء المشرفون اراضي أخرى، حتى يسهل عمل الحكومة بهذه المركزية لكنها اصطدمت بعقبة : فمن اجل اجراء العقود والمبادلة بالمال كان يجب الحصول علـــى موافقة المالكين جميعا وعندما كان يوجد بين هؤلاء قاصرين كانت تتدخل المحكمة الشرعية للدفاع عن حقوقهم . كان لا بد اذن من ازالة هذه العقبة . والحق ان الحاق عدد كبير من الحبـــوس

الخاصة بادارة الحبوس اي بادارة الدولة نفسها لم يلغ العقبات : فموافقة كل المالكين ظلت لازمة كما ان تدخل المحكمة الشرعية الضنينة بامتيازاتها ، ظلت تزعج ادق المؤامرات حبكا .

لكن الاستعمار كان ما ينفك الحاحا بالمطالبة فهو يريد أن يكون مصير هذه الاراضي بين يديه لا يفلت منهما .

وتخوفت الحكومة من خطر قيامها بسلب جديد يضاف الى ما اغتصبته لانه قد يدفع لاضطرابات توصل الى أسماع العالم المتمدن انباء الجرائم التي اقترفتها .

وجاءت الحرب فأنقذتها من مخاوفها . خرجت منها فرنسا منتصرة وخرجت تونس منهكة فقد عانت ثماني سنوات من الاحكام العرفية وجند منها ... ٦٥ قتل او جرح منهم ... ٤٥ . وخلت الامة من عناصرها القوية ، فما تخشى الحكومة شيئا . عندها حركت قضية الحبوس الخاصة : والمشروع هو اليوم قيد التنفيذ .

عندما ينفذ هذا المشروع اي عندما يصبح قانونا يغدو اجراء تبادل الحبوس الخاصة ضد الدراهم ممكنا ، كما ان موافقة أقلية من المستفيدين تصبح كافية لتنفيذ النقل . كما ان اجراء القسمة بناء على طلب هذه الاقلية هو اجباري . كما ان البالغين يصيرون أوصياء على القاصرين ، منعا لتدخل الشرع ، وصاية مطلقة في هذه الماجريات .

ولنقرأ مقال جريدة «الزمان» **Temps** الموحى به طبعا (١) .

«هنالك قضية تحظى باهتمام المعمرين التونسيين هي : الحبوس الخاصة . وهي ليست بنت البارحة . فبالقدر الذي

---

١ ـ عدد ١٦ ايار ١٩١٩ .

تقلّ فيه الاراضي الممكن استغلالها بالقدر الذي تزداد حدة الرغبة بأن تصبح تلك قابلة للاستعمار .

«ما هي الحبوس الخاصة؟ يزعمون انها أملاك خيرية موقوفة. والحق انها ليست سوى ملك لورثة الواهب الذي يمنحها لجمعية دينية اذا صحت فرضية عدم بقاء اي من ورثته .

«وبالنظر الى قدرة التناسل في العائلة العربية فانه لم يحدث ابدا أن ارضا حبوسا احيلت الى الجمعية التي وهبت لها . فالهبة اذن ، ليست على الغالب ، غير حيلة من الواهب تصبح بها ارضه وقفا لا تجوز مصادرته للباي ولا يتمكن من بيعها الابناء اذا بذخوا. لكن صفة الهبة الوقفية ليست مطلقة ، من وجهة نظر المذهب الحنفي ، على الاقل ، الذي يدين به الباي . هذا المذهب يجيز للقاضي ، بقرار منه ، حل الوقف . على ان فرنسا ، احتراما منها ، للتقاليد العربية لم تمس ابدا هذا النوع فقد اعتبرت ان الحبوس الخاصة لا يجوز انتقالها . رغم ، انه من المؤكد ، ان هذه الحبوس تستوعب ثلث اراضي المحمية الزراعية .

«وهذا يعني ان ٣ ملايين هيكتارا تتملص من الاستعمار الاوربي . ان اكثرية هذه الاراضي هي بور ، او تستغَل دون ربح للمالكين لان الوكلاء او «المقدمين» لا يتورعون عن جعل حصتهم رقيقة المبلغ . ويتساءل المعمرون : «هل ندع هذه المسألة معلقة الى ما لا نهاية او نتبنى حلا تكون فيهالفائدة للمستعمرة وللاوربيين وللمستفيدين من الاهلين ؟»

«هذه المسألة هي الان قيد الدرس يدفع اليه الحرص على ايجاد حل يسمح بتطور ازدهارنا الزراعي المستمر في تونس» .

ونحن هنا نسرع بفضح وسائل الحكومة التي تخدع بهـا أولئك الذين ترتكب الظلم باسمهم . يقول المقال ان صفة الوقف في الحبوس ليست مطلقة وان قرارا منالقاضي يمكنان «يحلها» . وليس أبغى من هذه الدعوى لان المذهب الحنفي الذي يومي اليه

لا يحل ابدا : وهو يسمح بالتبادل بين أملاك الحبوس اذا تأمنت مصلحة واضحة للمستفيدين ـ اي مصلحة اكيدة تترجم بأرقام الدخل وليس سوى ذلك . ولا نرى ابدا ان المصلحة تتأمن وتكون بعيدة عن المغامرة الا بالتبادل بالعقارات الريفية .

وهنالك فوق هذا خرق المبدأ التالي : المستفيدون الحاليون ليسوا ملاّكا وانما منتفعون وليس اذن بيدهم حق التصرف بعقار يؤول نفعه الى منتفعين آخرين في المستقبل . وبناء على هذا المبدأ فان المحكمة المختلطة تسجل عقارات الحبوس الخاصة باسم من تؤول اليه لا باسم المستفيدين الذين يطالبون بتسجيلها .

واننا لنعجب للنغمة التراجيدية ـ الكوميدية عن التحرر الحكومي في المقال شبه الرسمي الذي يلهج كاتبه بأبشع الاكاذيب: «احتراما للتقاليد العربية» . انه لمن المؤسف أن تكون هذه المذكرة تاريخا طويلا حزينا لجرائم ادارة عمدت في كل أعمالها الى خرق، بل دوس وإشاعة الفوضى في كل مؤسساتنا وتقاليدنا القومية التي تدعوها «الزمان» بـ «العربية» .

ولا نجد ابدا من الضرورة ان نشير الى الخداع والكذب اللذين ينضح بهما المقال . يكفي ان نقرأ الجمل الاساسية كي نرى الفكرة السائدة التي توحي بهذا الاصلاح . «هنالك قضية تحظى باهتمام المعمّرين التونسيين هي : الحبوس الخاصة . وهي ليست بنت البارحة . فبالقدر الذي تقلّ فيه الاراضي الممكن استغلالها بالقدر الذي تزداد حدة الرغبة بأن تصبح قابلة للاستعمار .

«وهذا يعني ان ٣ ملايين هيكتارا تتملص من الاستعمار الاوربي ... هذه المسألة هي الان قيد الدرس ، يدفع اليه الحرص على ايجاد حل يسمح بتطور ازدهارنا الزراعي المستمر في تونس » .

كان لا بد من وجود قدر بالغ من عدم الاحساس كي يذكر الكاتب احترام الحكومة الفرنسية «للتقاليد العربية» ، كان لا بد

من الوحشية ، بعد المصادرات الجماعية التـي وصفناها ، حين المطالبة بما بقي من ارض «تملصت من الاستعمار الاوربي» . ولقد اعترفت الادارة بأن الحكومة في سبيلها الى مصادرة مقنّعة لهذه الثلاثة الملايين هيكتارا من الارض الطيبة .

ولنلاحظ انها في الواقل أقل بكثير من ٣ ملايين لان جزءا من هذه المساحة قد اصبح من قبل ملكا للدولة لانه من اراضـــي القبائل .

والمقيم العامل يعمل جاهدا في هذا «الاصـــــلاح الاداري النافع» طبقا للمادة الاولى من معاهدة ١٨٨٣ .

٦ ــ الاراضي الحرة : تحاول الحكومة ألا تخرج عن الشرعية في استيلائها على هذه الاراضي ؛ لكننا نستطيع ان ندرك قيمة موافقة المالك التونسي الذي «يبيع» ملكه عندما نتعرف ، في نهاية هذه المذكرة ، على الوضع الاقتصادي الحقيقي الذي آل اليـــه فلاّحنا .



وسائل وأهداف الاستعمار

قلنا ان الحكومة امتنعت عن المصادرة واستثمار الاستعمار المجاني للارض لانها قدّرت انها ليست في بلد محتل ، بل موضوع تحت الحماية . وقـــد أعلن جول فـــيري Jules Ferry في مجلس النواب في ١ نيسان سنة ١٨٨٤ انه لن يكون هناك اي استثمار مجاني لاملاك الدولة .

والمعني بذلك الدولة التونسية التي وعدها بمعاهدة بالمحافظة

عليها واحترام مؤسساتها ! ونحن مدينون ابدا لجول فيري بهذا الكرم .

وبالتالي لم تعط لاحد الاملاك الاميرية مجانا . لكن الحكومة، كما رأينا ، معتمدة على سلطة الباي المطلقة صادرت مناطق كاملة و«ردتها» الى الدولة مالكة الارض التونسية الاصلية . ولجأت الدولة في شخص الحكومة الى حق شرعي للاستيلاء على الارض الخصبة وهو : شراء اراضي الحبوس بصورة رئيسية . وتملكت هذه الارض بأموال الميزانية العامة التي يمولها التونسيون . وهل هناك اكثر شرعية من ذلك : الدولة التونسية ، اي المجتمع التونسي ، يزيد ملكيته من مال هذا المجتمع .

والدولة التونسية ، الحرة التصرف بملكيتها الخاصة ، تبيع هذه الاراضي لمن تحب ـ اي للاستعمار ـ بالسعر الذي تراه معقولا ـ أسعار تتحدى كل منافسة مقسطة على احدى عشر سنة .

ولا بد من أن نعترض بأن هذه الاراضي هي ملك للمجتمع التونسي وأن ثمنها مدفوع من ماله من دون ان يفيد منها التونسي، وأن هذا لا يستطيع شراءها وأن الفرنسي الذي يشتري قطعة من الارض ، من غير ان يملك وسائل استغلالها ، يزرع قطعة صغيرة منها ، حين لا يسترسل بالمضاربة ، ويؤجر الباقي للتونسيين ، الذين دفعوا ثمن الشراء الاول للدولة ، وأن هذا الايجار يمكّن المعمِّر من دفع أقساطه وزيادة موارده المالية فيزيد ارضه المزروعة ؛ وأنه من الظلم ان نكره السكان على دفع ثمن الارض التي منحت للاستعمار مرتين تحت شعار عدم السماح بالاستثمار المجاني ـ نعني شراء الدولة وسِعر شراء المعمِّر ـ من الظلم أن يساهم التونسيون بنزع الدولة لملكيتهم وحرمان المعمر لهم اقتصاديا ! ذلك تأنق حكومي بيِّن القسوة .

هذه السياسة ترهق كاهل ماليتنا العامة . ومن المفيد أن

نعرض هنا ما كلفتنا حركة «اراضي الاستعمار» .

تقضي المادة ١٥ من مرسوم ٨ كانون الثاني ١٩٠٤ التي تنص على عودة امتياز الاصدار الممنوح لبنك الجزائر بأن يقدم للدولة: ١ ـ مليونا من الفرنكات خلال مدة امتياز الاصدار و٢ ـ عدة مبالغ تختلف من ٦٦ ٠٠٠ الى ١٠٠ ٠٠٠ فرنكا مقسطة على سنوات ١٩٠٤ ـ ١٩٢٠ كي يخصص الجزء الاكبر منها لنمو الاستعمار .

ولقد انشيء سنة ١٨٩٧ صندوق دعي بصندوق الاستعمار الغاية منه مركزية الاموال المخصصة للاستعمار ـ من شراء اراض وبيعها واعدادها وتحسين المراكز الاستعمارية . هذا الصندوق له امتياز غير محدود على فائض الميزانية الممكن استخدامه وعلى ان يزاحم بأسعار انتقال الاملاك الاميرية الى مبلغ مليون واحد . عدا عن ذلك جاءته مساعدة ب ٥٠٠ ٠٠٠ ١ سنة ١٩٠٠ و ٠٠٠ ٠٠٠ ١ ف سنة ١٩٠٤ و ٠٠٠ ٥٠٠ ف سنة ١٩٠٥ كما خصص له من القرض التونسي لسنة ١٩٠٧ مبلغ خمسة ملايين فرنكا .

كان نشاط هذا الصندوق عظيما فقد انفق منذ سنة ١٩٠٠ حتى الان عشرين مليونا من الفرنكات اتت اليه من ميزانية الدولة ومن حصيلة بيع الاملاك الاميرية .

يزعم بعض أن جزءا من اراضي الاستعمار ربحه المعمّرون انفسهم من دون تدخل الحكومة : من دون تدخل رسمي ، نعم ؛ لكن هذا لا يعني دون تدخل . ويكفي للرد على هذا الزعم ان نحكّم المنطق وأن نتساءل عما تعنيه مبادرة المعمّر الخاصة في بلد تجتمع فيه كل السلطات ضد ابن البلد ولمصلحة الاستعمار العظمى .

ان حركة نزع ملكية السكان هي اذن مزدوجة : الحكومة التي تقوم بحملات صادقة على الارض منتهزة سوء تنظيم الملكية

التونسية من جهة ومن جهة أخرى مبادرة المستعمِر الذي يكتسح الملكية الحرة في جحفل من الجندرمة والادارة المستبدة ، والعسف الاقتصادي الحكومي وفوق كل ذلك دعم المرابي العظيم . وهكذا يجد الفلاح التونسي نفسه بعد ان طُرد من «اراضي القبائل» ومن اراضي الحبوس ، ومن الاراضي الاميرية ، في مضيعة ، عاريا عن الملك ، غير ما بقي له من ارض قليلة ، لا يعلم متى تجيئه لجنة ادارية تطرده منها ، اذ تزعم الدولة انها ايضا ملك له .

وعلى هذا غدا وضع الفلاح في غاية الحرج .

ولو حسمنا من التسعة الملايين هكتارا ، التي هي ارض تونس المزروعة وغير المزروعة ، أملاك الدولة والاستعمار (وهما واحد) لوجدنا الحساب كما يلي :

اراضي قبائل ، أملاك الدولة الاميرية ، الاملاك الاميرية العامة ، حوالي	٥ ٠٠٠ ٠٠٠ هيكتارا
غابات وأحراج ـ من أملاك الدولة الخاصة	١ ٠٩٥ ٠٠٠ هيكتارا
أراضي في أيدي الاستعمار	١ ٠٠٠ ٠٠٠ هيكتارا
مساحة المناجم	٨٠ ٠٠٠ هيكتارا
المجموع	٧ ١٧٥ ٠٠٠ هيكتارا

اي انه يبقى بين أيدي التونسيين بضعة أملاك خاصة ١ ٨٢٥ ٠٠٠ هيكتارا لما يقارب مجموعه المليونين من السكان ، منها ٥٠٠ ٠٠٠ هيكتارا من الحبوس الخاصة ، وبناء عليه مهددة بنزع الملكية الحكومي !

ولنرجع الى الاحصاءات الرسمية ، كي ترينا ما انجلت عنه هذه الامور : عدد السكان الفرنسيين هو ١ ٢٧٤ مزارعا و٩٨٤ عاملا ! وهنالك ٧٠ ملاّكا بيدهم ٥٠٠ ٠٠٠ هيكتارا كما ان ٢٢٥ معمرًا آخرين يملكون ٢٥٠ ٠٠٠ هيكتارا . ولقد استولت شركة

فوسفات قفصة على مساحة قدرها ... ... ٢ هيكتارا مع حق الشفعة في مساحة قدرها مليون آخر من الهيكتارات . كما منحتها الدولة علاوة على ذلك ملكية ... ٣٠٠ هيكتارا من الارض الطيبة ، اي ان هذه الشركة تملك ربع مساحة الارض التونسية !

ان سوء النية وحده هو القادر على الزعم ان هذا السلب الجماعي والاستيلاء على الارض الخصبة كان القصد منه زيادة عدد السكان وإحياء الارض غير الزراعية . ولدينا ايضا سبب آخر مزدوج يثبت العكس .

ان البيان الرسمي لحركة الارض يري ان الفعالية الاستعمارية لم تنشط في أقضية الجنوب وانما في الشمال وعلى حذاء الوسط شمالا وشرقا : في السهول المشهورة بخصبها منذ العهد الروماني ، حيث الامطار غزيرة وحيث تتطلب الارض أقل جهد انساني . يكفي ايضا الاطلاع على احصاءات مديرية المالية لسنة (١٩١٣ ــ ١٩١٤) عن الانتاج الزراعي . نجد في هذه الاحصاءات انه نتيجة للجفاف وسوء نوع الارض ، قد حصل الاوربيون على ٢٦٥٠ هيكتارا لم تنتج شيئا او أنتجت بمعدل هيكتوليتر واحد للهيكتار من اصل ٦٣٠ ٤٤ هيكتارا زرعت قمحا و٨٧٠ هيكتارا من ٩٢٢٠ زرعت شعيرا بينما حصل الفلاحون التونسيون في نفس السنة على ... ١٥٥ انتاجها صفر من اصل ... ٣٦٠ هيكتارا زرعت قمحا و١٤٠ ١٥٤ هيكتارا من ٥٠٠ ٣٠٩ زرعت شعيرا .

وعندما تتسخ الارض تعمد الحكومة قبل تسليمها للاستعمار الى اعدادها وفلاحتها وتسجيلها وتحسين تربتها ثم تعطيها وقد اصبحت قادرة على أفضل انتاج بأقل تكاليف .

سبب آخر يتم الاول ويشد من ازره . رأينا اننا في العهد الذي كنا فيه سادة قدرنا وقبل ان نعرف نير الاستعمار ، كانت ارضنا المزروعة ... ٢٠٠ ١ هيكتارا انتاجها من القمح والشعير

... ٦٠٠ ١ كنتالا . اما الارض المزروعة اليوم (وسطي خمس سنوات ١٩٠٩ ــ ١٩١٣) فمساحتها ... ٠٩٠ ١ هيكتارا انتاجها من القمح والشعير والشوفان ... ٤٨٥ ٣ كنتالا منها ... ٥٥٠ من الشوفان . نستخلص من هذه المقارنة ان مساحة ارض القمح لم تزدد ، بل نقصت بشكل محسوس أما انتاجها فقد تضاعف فقط او كاد (١) .

الذين كانوا يزرعون الـ ... ٠٩٠ ١ هيكتارا التي تبذر الان قمحا كانوا جميعا من التونسيين والآن يملك الاستعمار حوالي مليون هيكتار من الارض الخصبة وبما ان كمية الارض المزروعة لم تزدد وبما ان ثلث اراضي القمح (... ٨٠٠ ٢) هيكتارا انتقلت من يد اصحابها السابقين نستنتج وضوح كذبة الاستعمار .

هذا وبعد ما هي الفائدة التي تجنيها الزراعة من المليون هيكتارا المصادرة ؟ ندع الجواب للاحصاء الرسمي . ان مساحة الارض المزروعة بالهيكتارات لعام (١٩١٣ ــ ١٩١٤) هي كالتالي :

٦٣٠ ٤٤ قمحا و ٩٢٢٠ شعيرا اي :	٨٥٠ ٥٣ هيكتارا
الزيتون ، حول	... ٤٤ هيكتارا
الكرمة	١٥٠ ١٦ هيكتارا
الشوفان	... ٢٠ هيكتارا
المجموع	... ١٣٠ هيكتارا

---

١ ــ ان نتيجة الاستعمار هذه لمؤسفة . وهي تثبت احد امرين كلاهما يدين النظام أولهما ان الزراعة الاهلية لم تكن بدائية كما حاول الاستعمار ان يبث او ان المعمر يجيء كي يغنى ، من دون رأسمال ومن دون رغبة الاقامة في البلد . ولذلك يوظف أقل ما يمكن من مال ويكتفي بآلات عادية متخلفة بالنسبة للزراعة الفرنسية . ونحن نأخذ ، تواضعا بالرأي الثاني . وسوف نرى الدليل على ذلك في زراعة الزيتون .

اي ان المعمّرين يستغلون نسبة هي أقل من ١٣ بالمئة من الارض التي يملكون وتبقى مساحة الارض المصادرة من دون ان تستعمل هي (٨٧٠ ...) هيكتارا تقريبا ! هذه المساحة الكبيرة بعض منها هو قيد المضاربة وبعض يؤجَّر للفلاح التونسي الذي تشد به للارض وشائج عظيمة فيبقى في جوار المعمّر لانه لا يجد مكانا آخر . ويزرع ، غريبا عما كان ارضه ويدفع اكثر دخله اجرا للمعمّر .

ولنعالج المسألة من مستوى الغايات الحكومية . اننا لنرتجف رعبا من هول المخطط الحكومي الذي يشد هنا بدقته . عندما نشاهد خارطة تونس نجد : أخطبوطا رأسه في تونس ، حيث تجلس الحكومة ، ومنها تمتد أذرعه وقد تجمعت في حزمتين تستديران في قوسي دائرة يمر الاول من منطقة الشمال وينزل الى تالة والثاني من شاطىء الساحل وصفاقس الى مكناسي وقفصة مارا بالارض الخصبة ويجهد كلاهما بالاتصال بأرض شركة الفوسفات الواسعة وتضيق الدائرة فتحاصر من كل الجهات الوسط الذي تتحرك فيه جماهير الفلاحين وتجهد دون أمل من عملية خنق شعب برمته . هذا الوحش ، هو الاستعمار الذي يتحرك. ولا نعني استعمار إحياء الارض البور وإخصاب الاراضي المهملة وانما الاستعمار السياسي البشع الذي يريد قلب أسس الدولة التونسية وتحويل الارض التونسية الى ارض فرنسية عن طريق امتلاك الفرنسيين للارض جميعا !

وعندما يكتمل هذا العمل سوف يبقى مجتمعنا على قيد الحياة حين تبدل السيادة التونسية جلدها تبعا للسيادة الفرنسية على ملكية الارض ، ولن نكون آنها ، نحن التونسيين غير دخلاء متطفلين نزرع ارضا غريبة !

تلك هي الخطة التي نستشفها من اعمال حكومة الحماية والتي يجب أن نفضحها أمام العالم المتمدن !

يساعد في تحقيق هذا المخطط ايضا طرد السكان , والحق ماذا حل بالملاّك القديمين الذين كانوا يعيشون على الارض الشاسعة التي يملكها اليوم الاستعمار ؟ لا بد أن يكونوا في مكان ما ، وهم لم يصبحوا مزارعين في مكان آخر لان مساحة الارض المزروعة لم تزدد منذ الاحتلال .

لقد غدوا السوقة عند السادة الجدد ، يضلون ، والجوع رائدهم ، على الدروب ، ينيخون على المدن بكلكل بؤسهم او ينهدون الى جدب الصحراء القاتل وراء أود يفر سرابه صوب اللانهاية !

لم يدر بخلد الحكومة واحسانها عندما وطدت للمعمّر أن تدع لهؤلاء المسلوبين البائسين قليلا من ارض يزرعون عليها خيمة او يرعون فيها الماشية . حتى اذا أمسك بهم شقاؤهم وحب ارض الوطن التي تؤوي أجداث أجدادهم ، أبيحت لهم منها قطعة جافية لا تغني عنهم شيئا . ويدفعون العبودية ثمن حبهم لمطارح ولدوا فيها ومن قبلهم ولد أجدادهم . يزيد في قسوة هذه العبودية محراث المعمّر ، الذي لا يحترم الموتى ، وهو يقلب المقابر فيجعل من عظامهم سمادا لحقوله : هكذا تزداد أسرع ثروة السيد .

وفي كل يوم تمحي قبة او جامع لتقوم كنيسة ؛ اما اذا خطر لجماعة تونسية قريبة من مركز ما من مراكز الاستعمار بناء بيت للعبادة ، جابهت خاطرتهم قرف «الاهلين جميعا» ونفي الجامع الى مكان قصي عن الامكنة المأهولة .

كما ان المستفيد من عطايا الاستعمار ، لا يكفيه ان يكون فرنسيا . يجب ان يكون مسيحيا : والمسلم عندهم حقير من عرق أدنى . وليس بعيدا عنا مثل ذلك الفرنسي المسلم الذي منعت عنه الاستفادة من تشريع «ارض الاستعمار» لسبب وحيد هو عقيدته الدينية .

على اننا مهما كان مقتنا وحزننا فاننا عامدون الى جلاء

الطبيعة الحقيقية للاستعمار الفرنسي في تونس : انه صراع حتى الموت ، غزو صليبي ضد مجتمعنا . انه قطع طرق منظم لثروتنا. وليس في سياسة سادتنا اية فكرة عن المستقبل الاقتصادي . يصل المعمّر ، فينهب ويسرق ويستغل في نهم مستعر في ظل «قوانين الحماية» حتى اذا أثرى رجع الى بلده حاملا غنيمته . وعندها ليس للتونسي حق في مخلفاته ، ولا يجوز له شراء ما كان في الماضي ارضه . فالحكومة ما زالت هنا وهي التي تستعيد الارض : ما زال في فرنسا جائعون ، هيا وليأتوا وتنتظر الارض هاويا يمكن ان يجيء ، هاويا ما سرق بعد ، أما التونسي فيبقى حيث هو في مضيعته الشقية وحاله تزداد رقة مع الايام .

زراعة الزيتون : هنالك أسطورة تدفعنا الوقائع الصارخة لتبديدها في ذهن الراي العام . زعموا ان تونس مدينة بزراعة الزيتون للاستعمار الفرنسي ورساميله . وضربوا على ذلك مثلا منطقة صفاقس وزادوا انها كانت من قبل صحراء وانها الان جنة عدن وأشادوا بعمل الاستعمار الفرنسي التمديني وانه تضحية وإنكار ذات ! ذلك كله افتراء .

ولنبدأ بالقول ان الزيتون ، كان عبر الزمن ، من ثروات البلاد الرئيسية وأن امتدادها يعود الى فترة استقلالنا . والاستعمار لم يعلمنا شيئا في هذا المجال ؛ على العكس ، لقد تعلم منا طرقنا ولقد بقيت اليد العاملة المبدعة اطلاقا تونسية . ونقتطف هنا ما قالته النشرة الرسمية لتونس عن اليد العاملة ، التي صدرت في ١٨٩٦ ، وقد أشرنا اليها آنفا : «يعود كل الفضل في هذه الزراعة الدقيقة الى السكان ، الذين توصلوا بالملاحظة، دون اتخاذ اي مثل من الخارج الى درجة من الكمال لم يعلمهم معها معمّرونا شيئا وكل ما فعلوا انهم قلدوهم فقط وبكل بساطة. عندما يذهب زائر الى مكان ما من الغابة ، يرى الافق منه واسعا، ويرى ان جمال اتساق الخطوط الذي يتناهى على مد البصر ،

ونظافة الارض التي لا تجد فيها عشبة وتشابه الاشجار قوة وصحة ، والملامح النظيفة التي تنطق عن عناية كاملة وغنى الزرع، تكوّن مشهدا من اجمل مشاهد العالم الزراعية . اننا لا نعرف احدا ذهب اليها وعاد الا وقد امتلأ بهجة ...»

كيف والى اي مدى ساهم الاستعمار في ازدهار المنطقة ؟

لمست الحكومة نهضة زراعة الزيتون المدهشة في صفاقس فقد زرع فيها السكان بين سنتي ١٨٧١ و١٨٩٢ حوالي ٢٠٠٠٠ هيكتارا دون تدخل الادارة . كان هنالك اذن مصدر ثروة يجب ان يفيد منها الاستعمار . وعلى هذا احيت الحكومة تشريع مصادرات الباي المجرم وعمدت في هذه المنطقة الى الاستيلاء على مساحات شاسعة من الارض بوصفها أملاك دولة . وأعطت الاستعمار ٢٣٠٠٠ هيكتارا بأسعار لا تتجاوز عشرة فرنكات للهيكتار مع ان هذه الارض التي كانت معدودة مواتا حققت عليها ضريبة ٢٥ فرنكا للهيكتار وذلك قبل عهد الحماية بعشرات السنين! واخذت مجانا شركة فوسفات قفصة ـ كما اسلفنا ـ ٣٠٠٠٠ هيكتارا . ووزعت الدولة في ناحية تبعد قليلا عن مكناسي ٢٩٠٠٠ هيكتارا زرع منها ١٣٠٠٠ زيتونا .

لقد زرعت اشجار الزيتون هذه كلها ، شراكة بين الملاكين والعمال الصفاقسيين بموجب عقد يدعى عقد مقارصة شبيه بالذي يعقد عن التشجير المشترك في فرنسا ، يتعهد الملاّك بموجبه بتقديم الارض وسلفة نقدية قدرها فرنكان عن كل خلف يشتل من الزيتون . ويقدم العامل الحيوان والزرع والعناية الى اليوم الذي يصبح فيه الانتاج قادرا على تغطية المصاريف . اي مدة عشر سنوات عادة . بعدئذ يقسم الزيتون الى قسمين نصف للمالك ونصف للعامل على أن يدفع هذا كل السلف التي تقاضاها. أما اذا لم يتمكن من الدفع فيتنازل لقاءها عن قسم من نصفه .

وتقدر مصاريف بستان من الزيتون مساحته ١٠٠٠ هيكتارا،

بما في ذلك نفقة الشراء وهي ١٠ فرنكات للهيكتار ، بحوالـــي ٦٠٠٠٠ فرنكا . ويكون للراسمالي عادة بعد عشر سنوات ٩٠٠٠ زيتونة . ولنلاحظ انه لم يدفع ثمن الارض عدّاً ونقـــداً وانما مقسطا على عشر سنوات .

يقدر ثمن الزيتونة التي بلغت الاثمار اليوم بثلاثمائة فرنكا ، اي ان الملاّك قادر على بيع بستان زيتونه بـ ٢٧٠٠٠٠٠ فرنكا. هذا حين يستطيع «المقاصري» رد المال الذي استلفه كاملا ؛ أما اذا لم يفعل فالعامل المسكين مكره بعد جهد عشر او خمسة عشر سنة مضنية أن يتنازل عن جزء من حقه للملاّك الذي يزداد ربحا يجده طيبا .

عندما نقارن بين تضحيات الاستعمار وما جناه لقاءها مـن ربح فاننا نقلص الاسطورة الى حدودها الحقيقية . لقد دفـــع الاستعمار سلفا عن الـ ٨٥٠٠٠٠ خلف زيتون التي يملكها سلفة تقارب ستة ملايين فرنكا تدفع بعد عشر سنين . ولقد رد له هذا المبلغ . وبقي لدى الراسمالي ربح صاف هو بمثابة فائدة ماله وعن وساطته الشريفة بين الحكومة وبين الفـــلاح التونسي تتجاوز بالقيمة الحالية ٢٢٥ مليون فرنكا فتكون نسبة الفائدة اكثر من ٤٢٠٠ بالمئة .

يقول فوكون Faucon في كتابه عن تونس : «من الصعب ان نجد مجالا لتوظيف المال اكثر ربحا من هذا» .

لو ان اصحاب هذه العقود كانوا اكثر حياء فلا يثيرون انتباه الرأي العام ! والحق ان مرابيي صفاقس هم اكثر منهم تهذيبا !

تربية المواشي : ان مسألة تربية المواشي مرتبطة ارتباطا كليا بحركة الاراضي .

والفلاح التونسي هو اولا مربي ماشية . كـان يترك نصف ارضه مراعي للقطعان . وكانت هذه الصنـاعـــة من اهم موارد البلاد وكانت منتجاتها ـــ من لحم وجلود وصوف وسمن مذوّب

الخ ... ــ مجالا لنشاط مزدهر .

بعد الاحتلال وتفاقم نزع ملكية السكان وجد الفلاحون الذين استطاعوا البقاء في المناطق الخصبة ، انفسهم محاطين من كل جهة بملكيات المعمّرين . واستحال العمل عليهم في تربية المواشي لعدم وجود المراعي ولأن المعمّرين رفضوا التمسك بالقوانين والاعراف التي تقادمت عليها البلاد .

كما ان الارض المشاع امتدت لها يد المصادرات الحكومية فصارت ارض مرور للقطعان فقط واضطر اصحاب القطعان لتعليل عددها .

كما ان المعمّر حين تعرّف على عادات البلاد ، استخدمها كي يطرد التونسي من جواره وكي يحل محله : فقد ركز جهده على أعز ما لدى الفلاح بعد الارض وهو الماشية . وتكررت الدعاوى اليومية ، والتوقيف ومصادرة الحيوانات التي كانت تجد نفسها كيفما اتجهت في اراضي المعمّرين . ولكن اندفع هؤلاء على طريق اللؤم ، بعد ان أيقنوا من مضاء هذا السلاح فأخذ بعضهم يستدرج قطعان البائسين الى ارضه كي يضع عليها اليد ويجر صاحبها الى المحاكم لعل ازعاجات الدرك «اللطيفة» توصلهم لليأس . وسهّل هذه المناورة ان ارض المعمّر كانت بلا سياج وأن ارض الفلاح جرداء .

أمام ما لا يطاق كان الفلاح التونسي بالضرورة بين اختيارين: ارضه او قطيعه ، ان يحتفظ بهذه ويترك ذاك او ان يدع ملكه للمعمر ويرحل مع ماشيته الى ارض قحط حيث الضيق واخوة الشقاء ووضع مهلهل : ارض جافة لا تقي غائلة والماشية تحت رحمة تقلبات مناخ حار .

وأرقام الاحصاء الرسمي بليغة تعكس الوضع الخطير لمستقبل تربية المواشي في تونس . فالحيوانات تتناقص بشكل مخيف منذ الاحتلال واذا تفاقم الامر نظرا لسياسة الادارة في طرد مربي

المواشي التونسيين وفقرهم في المناطق المكشوفـــة والشمس الحارقة فان أجمل ثروات تونس ستصبح في خبر كان . كان عندنا قبل الاحتلال ٤ ملايين راس غنم واخذ يتناقص هذا الرقم تبعا لتقدم الاستعمار حتى تدني في السنوات الاخيرة الى متوسط من ٧٠٠.٠٠٠ راسا . وتعاني الجمال نفس المصير فقد نقص عددها بين سنتي ١٩٠٤ و١٩١٣ ، ٣٧٠٠٠ راسا .

ولقد أصبح المربي التونسي مهددا دائما بامكانية فناء قطيعه وان تبتلع طاقته محاولة اعادة بناء هذا القطيع . ومخاوفه ليست عبثا فقد تدنى عدد الماشية اثر جفاف سنة ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨ مـن ٩٠١.٠٠٠ الى ٥٨٥.٠٠٠ راس غنم .

***

آلة الزراعة الاقتصادية

آلة الاقتصاد التونسية هي ايضا خدعة كلفتنا اقامتهـــا ٥٥. مليونا واستنزفت طاقتنا الاقتصادية . وكان افضل لنا أن نقول آلة الاستعمار .

لقد انصبت فعالية الحكومة الاقتصادية على انشاء مراكـز الاعمار التي هي خليتها ومعينها العمالي . ففي كل مكان حل فيه الامل باستغلال استعماري او حل بعض المعمّرين بطلب عشوائي من الادارة قامت بوادر قرية ـ من كنيسة ومدارس وري ميـاه وزراعة واصلاح ارض ، ومركز بريد ، ومركز شرطـــة وخطوط حديدية وعقدة مواصلات كبيرة متنوعة .

ومن الصعب ان نعطي رقما صحيحا للمراكـز التي انشأتها الحكومة وبذرت عليها ميزانيتنا العامة تحت بصرنا . لكننا نكتفي

بالارقام الرسمية التي عممتها الادارة في احصائها مع انها غير كافية . انشئت في فترة ١٨٩٣ ــ ١٩٠٠ ست عشرة مركزا وما بين ١٩٠٠ ــ ١٩١٤ مائة وعشرة والمجموع ١٢٦ على مساحة قدرها ... ١٣٠ هيكتارا .

والآن ما هو عدد المعمّرين الذين نجحت الادارة في اسكانهم على هذه الرقعة من الارض التي كلف اصلاحها الملايين التي اخذت من مالنا ؟ عددهم في أقصى حد هو ١٣٦٠ مالكا ! اكثريتهم المطلقة قطنت منطقة الشمال الخصبة .

وحوالي هذه المراكز انشئت كل شبكة الخطوط الحديدية.

تملك تونس الان ٤٣٠٠ كم من الطرق كلفت ٥٢ مليونا مصاريف انشاء (منها ٥ ملايين للجسور) . منها اكثر من الف كيلومترا تدعى «طرق الاستعمار» أقيمت لمصلحة المعمّرين وحدهم . وأقل من ٣٨٠٠ كم كانت استراتيجية هدفها عسكري بحت او طرقا تصل المراكز المختلطة التي يعيش فيها المعمرون الى جانب السكان فيستفيد هؤلاء من هذا الجوار .

اما الطرق العادية وطولها ٩٠٠ كم فهي حصة المراكز التونسية الصافية وهي ليست جديدة العهد : اكثرها طرق قديمة رقمت حديثا . وهي شبكة دقيقة ذكية الربط بين المراكز الموصلة اليها .

اما تكاليفها فقد كانت هينة : ٧ ملايين فرنكا .

أما عن السكك الحديدية فلا تختلف عن تلك في غاية انشائها: عريضة في مناطق الاستعمار ، ضيقة حيث وجد التونسي . ان نظرة واحدة الى الخارطة كفيلة بأن ترينا كيف تمتد الخطوط وتتعرج بدقة ثم تنحني الى مراكز الاستعمار حتى تصل بينها ، فاذا خرجت من هذه المناطق استقامت واستعجلت فارغة الصبر كي تصل الى الهدف الذي سبب وجودها وهو : منجم او مجمع معمّرين بعيد .

انشيء خط سوسة ــ صفاقس بناء على طلب الاستعمار في المدينة الثانية . وبنى الجيش خط صفاقس ــ قابس لغاية استراتيجية عسكرية وخط صفاقس ــ قفصة لنقل فوسفات المتلوّي اما خط سوسة ــ هنشير صواطير عبر القيروان فقد انشيء حين غدت القيروان مركزا استعماريا واكتشفت المناجم في هنشير صواطير. أما خطوط تونس ــ الكاف ، وقلعة جربا وقلعة سنام فمن اجل ان توصل المعمرين المنتشرين على طرقها ببعضهم حتى تصل الى غايتها في المناجم . اما في الشمال فهناك شبكة ممتازة : من بنزرت الى نفذا وطبرقة ، من ماطر الى باجة ونابل. وهناك خطوط أخرى ما زالت قيد التشييد : من تونس الى طبرزوق ومن زغوان الى بوفيشة ومن المنزل الى قليبية ومن صفاقس الى بوثادي . ومن خبر تلك النواحي يعرف ان هذه الاسماء هي مراكز استعمارية .

ويكفي النظر الى خارطة طرق المواصلات كي نعرف مواقع السكان البعيدة عن الشواطيء ، حيث لا توجد الخطوط الحديدية نستطيع بيسر ان نقول : هنا يوجد التونسيون .

الري الزراعي : لا نستطيع اتهام الحكومة ، في هذا المجال، بالجهل . فلقد درس الخبراء القضية دراسة عميقة دقيقة مكنت الادارة من الحصول على كل عناصر البدء بعمل مفيد له مستقبل عظيم . لكن شيئا من ذلك لم يقع ، شيئا لم يصنع ، شيئا لم يبدأ . والسبب بسيط . فالاصلاحات في بلدنا البائس لا تلهمها مصلحته وازدهار شعبه ؛ وانما هي اداة لاهداف سياسية وتأتي مصلحة الاستعمار قبل اي تقدير آخر .

رب قائل يقول ما دامت توجد اراض يملكها تونسيون حد مجاري المياه والينابيع ، فانه يستحيل على الحكومة ان تتبنى سياسة ري ؛ لانما تنجم عن هذه السياسة نتائج لا ترضى عنها حكومة مبرر وجودها هو وجود الاستعمار وامتداده ، ضمنها

اخصاب الارض وارتفاع ثمنها فكيف اذن تستولي عليها ؛ مثل هذه السياسة توطد للتونسي الرخاء وهو امر مردود نظرا لحاجة الاستعمار لليد العاملة الرخيصة . كما ان ذلك يعقد الوضع لان المالك التونسي يرفض آنئذ التخلي عن ارضه بعد ان باتت ثمينة.

هذا المذهب ليس بعيدا عن الحقيقة ولا بد لنا من ان نعترف ان الحكومة التي صرفت على الخطوط الحديدية والطرق ـ وكل ما من شأنه ان يفيد مراكز الاستعمار خاصة ـ مئات الملايين فهي لم تنفق على الري الزراعي غير ٩٦٤ ... فرنكا . ويزيد في قناعتنا به ان المبادىء البسيطة تقضي في بلد جاف بأن يسير انشاء الخطوط الحديدية مع اصلاح الري وفي خط مواز له كي يتحقق ازدهار اقتصادي صحيح وحقيقي تنمو معه امكانات البلاد المالية . لكن المهمة كانت أسهل فقد جعلت الحكومة في ارضها كل مرافق المياه الصالحة للري .

ولنلاحظ ان حكومة الحماية اخذت ، بعد ان استولت الدولة على الاراضي الواسعة كما نعلم ، تضع في منهجها مسألة الري الزراعي الى جانب مخطط يرمي الى زيادة الاستعمار الرسمي لعله يزيد في قيمة الارض المروية .

ومهما يكن من امر فاننا نجدنا ملزمين بأن نذكر ، بعد اربعين عاما من الادارة الفرنسية، ري الواحات الجنوبية السابق للاحتلال وبعض الآبار الارتوازية. ولا ننس خرائب وآثار المنشآت الرومانية العظيمة : فهي مجامع ومنابع ماء ، يكفي تنظيفها كي تعود الى سابق عهدها فنصل الى نتائج مرضية .

هنا ينتهي عمل الادارة : شيء ندركه ، فالاستعمار يملك الارض الخصبة والتونسيون وحدهم بحاجة للري . وعلى تونس اذن ان تعيش من دونه .

امتيازات الاستعمار : لقد ضحت الحكومة بمصالح البلاد جميعا من اجل ان تستقطب ندرة من المهاجرين للارض التونسية.

ولقد رأينا كيف استولت على ثلاثة أرباع التراب التونسي حتى تمنح الهواة اختيارا لا حدود له وكيف جعلت سعر الارض ، بعد خفضه ، دون قيمة حين قسَّطته على احد عشر عاما ، وكيف وجد المعمِّر ان هذه الحكومة خصته بجزء لا يقدر من فعاليتها لمصلحته الشخصية وكيف أعفته فوق ذلك والى يومنا هذا من الضرائب التي تثقل على حياتنا الاقتصادية . ولقد بالغت الادارة في اجتذابه فكسرت ارض البور وهيأتها واصلحتها ، بأموال الدولة واحتفظت بها له ثم أعطته اياها جاهزة للانتاج بأكبر مردود في أقل كلفة ، كما ان له الاولى على السكان في تسويق بضاعته. وتكونت منظمات للدفاع عن مصالحه تتلقى مساعدات ضخمة من الحكومة (٦٠ ... فرنكا في السنة) ولغرفتي الزراعة والتجارة الاستعماريتين اكبر الاثر في السياسة العامة .

ولا تتردد الدولة في السنوات العجاف من أن تمنح من تضرر من المعمِّرين منحا مالية كي تعوض عليهم وتمكنهم من دفع الاقساط السنوية المتحققة للدولة من ثمن شراء الارض . ولقد ادخلت مديرية الزراعة في ميزانيتها لسنة(١٩١٣) ٣٥٠ . ... فرنكا تحت باب المساعدة وتشجيع الزراعة والتجارة والصناعة .

وبما ان هواة الاستعمار هم غالبا من الموظفين او العسكريين المتقاعدين او اصحاب الدخول السنوية الذين يجهلون عن الزراعة كل شيء ما عدا الامتيازات التي تحققها لهم فقد ساعدتهم مديرية الاستعمار ، في الاستثمار ، بكل ما تملك من وسائل وهي توزع عليهم سيلا من النشرات تحوي كل التعليمات المفصلة كي يكون استثمارهم ذكيا ــ من البحث في اي نوع من الارض يلائم زراعة ما ، الى انتقاء البذور ، الى تسويق الانتاج ، الى حركة اليد العاملة ، الى جداول الاسعار ، الخ ...

أولئك هم البشر الذين يطلقون ، مسلحين بالامتيازات والسلطة ، ضد ابن البلد الاعزل المنهوب الذي لا يعتمد في

الدفاع عن نفسه الا على عمله ، وكثيرا ما يسرقون له ثمرته ، وعلى تعلقه بالارض التي نمت أجداده .

وضع الزراعة والزيتون التونسي : لسنوات خلت الاحتلال كانت تونس مسرح ولادة زراعية واعدة بمستقبل جميل . واقتضت الحاجات الجديدة علائق قانونية جديدة في عالم الزراعة تحددها نصوص شرعية كي تضمن سلامة المبادلات . وزاد في هذه الضرورة نمو التعاون بين الرسمال والعمل ـ الخماسة والمرابعة (الرباعة) في زراعة الحبوب والمقاصرة للاشجار ـ والتآزر العظيم بينهما الذي قامت على اساسه الفعالية الزراعية . ومن طبيعة التعاون ان تكون هنالك حسابات وأن تتدخل الادارة في حال الخلاف وأن تسويه بما جرت عليه العادة وهي لا تخلو من الخطأ والهوى . ولهذا صدر سنة ١٨٧٤ مرسوم ينظم علائق المالك والعامل الزراعي في «الخماسة» . لكن هذا التنظيم ما ارضى طموح الشعب المتعطش للعدالة . فقد كان فيه نواح قاسية على العامل الزراعي : مثلا اذا قبض سلفة من الملاّك فبذرها من غير حرص وما تمكن من دفعها ، أجبره المرسوم على العمل عند المالك حتى سداد دينه كله . فاذا جاءت السنة الجديدة ، الحت عليه الحاجة فطلب سلفة اخرى ، واستمر المسكين في دوامة العبودية ، دون أمل بمستقبل أفضل . وتلك هي مسبة «الخماسة» ولو انها من حيث المبدأ مؤسسة اجتماعية ممتازة لانها تنمي التعاون الحبي بين العمل والرسمال ! والخمّاس هو شريك المالك لانه يقبض اجره من الانتاج خمسا او ربعا (في الحالة الاخيرة يسمى (ربّاعاً) واحيانا نصف محصول الاستثمار . والخمّاس الجاد المقتر يستطيع بسهولة ان يكون ملاّكا . وليس في هذه المؤسسة غير نقص وحيد يحط من قدرها لانه مخالف لكرامة الانسان ، ألا وهو العمل بالاكراه .

كنا نظن ان اول ما تفكر به حكومة الجمهورية بعد ان سادت

قوانيننا ان تزيل هذه الظلامة . لكن شيئا من ذلك لم يحدث . وعلى العكس قوّت هذا العرف وزادت في مدى تطبيقه . ولقد صدر مرسوم في ٤ نيسان ١٨٨٤ أشر عليه ممثل الجمهورية في تونس يقول في مادته الاولى : «كل من رفض انجاز عمل تعاقد عليه ، كالخمّاس والمستخدم، يسجن من قبل محكمة الجنح حتى يوافق على تنفيذ تعهده» .

ولنلاحظ ان ذلك لا يعني الخماس والمستخدم المسكين وحدهما وانما «أيا كان» ، اي عامل . ولا ننس ان الاستعمار كان يوطد لنفسه وأن رفض العمال لاستغلالهم كان من دعامات الاستغلال الاستعماري الاساسية . ذلك ان شراكة الخماسة هي التي كانت سارية لدى المزارعين من تونسيين وأجانب فمفهوم البروليتاريا الحديث لم يكن موجودا . ومعنى ذلك ان كل عامل كان شريك معلمه في ارباح الاستثمار .

ما كان يلائم المعمّر طبعا ان يشارك التونسي في امتيازاته العديدة . وما جاء هو الا ليغنى ويستغل الارض وسكانها أقصى استغلال ، ولهذا رفض منذ البداية المشاركة . وفطنت الحكومة للامر فلم تدعه أقل حقا من المزارع التونسي وأعادت بينهما التوازن بأن وسعت مفعول المرسوم من الناحية التأديبية فجعلته يقضي بحبس البروليتاري الزراعي اذا رفض العمل .

كانت تجمع البروليتاريا الزراعية من بين الملاكين القدماء فتستغل بطريقة همجية . أما وسائل استعبادها فهي اثنتا عشر ساعة عمل يوميا في رقابة حراس كحراس الاشغال الشاقة ، واجر لا يكفي بأود وفوق ذلك الغرامات والسجن .

وحين يجازف العامل ، مدفوعا بيأسه من مستقبل افضل، عن سيد أقل همجية وأجر أعدل عن عمله ، يستدعيه القائد اذا شكاه المعمّر فيكرهه على احد اختيارين : المزرعة او سجن القائد المخيف .

ولقد اتحدت الدولة والبلديات والمؤسسات العامـــة ضد البروليتاريا كي تبقيها في بؤسها الضروري استمراره لمستقبل الاستعمار فالاجور التي تدفعها للعمال لا تتجاوز ابدا (بل هي أقل دائما) الاجور التي يدفعها المعمّر كي لا تدخل معه في منافسة تضر بمصالحه .

ولو كان العامل التونسي حرا بشخصه لفضّل الف مـــرة مواطنه الفلاح الذي يعطيه أجرا أفضل بكثير من ذاك عدا عمـــا بمنحه من اعطيات تقضي بها الاعراف فتزيد في أجره زيـــادة مرموقة (1) .

ومنع العامل ، تحت طائلة السجن من تكوين اية جمعية من اي نوع كانت حتى لا تنشأ البروليتاريا الواعية حقوقها . فعزل العامل الزراعي ، دون حول ، في مواجهة مستغله ، يجد امامه أبّان تحرك العمل بالاكراه وأجرا لا يسمن والسجن .

ثم اصبحت بعد الحرب حال المزارعين التونسيين انفسهم مثل حال العمال . ولقد امرت الحكومة عملاءها المحليين ، عندما نقصت اليد العاملة نتيجة لارسالها الى فرنسا ، بمصادرة كـل تونسي قادر على العمل كي يساعد الاستعمار في أشغاله . ومن المعروف ان أسعار القمح ارتفعت في الحرب ارتفاعا عظيما مكّن الاستعمار من ان يثري . وكانت نتيجة ذلك ان همت السلطات الادارية والبوليس ، مدفوعين من الحكومـــة ، فقبضت على كل تونسي رفض العمل عند المعمر : وما كان لهذا الا ان يأمـــر او يقترح فيجر اليه التونسيون والحديد في أيديهم وفيهم الطالب والمزارع الذي يدع ارضه مكرها وحصاده فيذهب مخفورا تحت

---

1 ـ مثل اللقاط مثلا . فعائلة العامل مسموح لها بلقاط القمـــح وراء الحصادين ، فيكون مردود عملها ثمينا يضاف دخله الى اجر الاب .

حراسة زبانية السلطة كي يشتغل لدى المعمر ، فيخرب بيته من اجل أن يجمع ذاك غلاله ويسوّقها قبل ان يبدأ التونسي حصاد ارضه !

كان وضعا لا يطاق ، فذهب وفد من الفلاحين مغامرا بأن يوضع في السجن بتهمة التحريض على العصيان وقدم عرائض يسأل فيها عدالة من المقيم العام . ووعد ممثل الجمهورية ان ينظر في المسألة بالاهتمام الذي تستحق .

ومن أفدح المظالم التي لحقت بالفلاح التونسي تطبيق مرسوم ٧ ايار سنة ١٨٩١ فقد اعطت به الحكومة نفسها باسم المصلحة العامة حق مصادرة زراعات الاهلين واجبارهم ايام زحف الجراد اذا زحف على ترك اراضيهم له من اجل حفظ ارض المعمر المجاورة لها . في هذه الفترات ترتكب مهازل تفوق الوصف .

اما عن معاملة الحكومة لزراعات السكان فانها كانت تتحمل كل الضرائب المالية التي يتفاداها الاستعمار منذ ثمانية وثلاثين عاما . طبعا لقد استفاد بعض كبار الملاكين من خفض تسعة أعشار العشر الذي كان مفروضا على الحبوب والتي أعفي منها المحراث الفرنسي ؛ لكن الواقع أن المستفيد الوحيد هو الاستعمار . لانه لم تكن هناك اية جمعية او تنظيم يأخذ على عاتقه مساعدة الفلاح في شراء الآلات الزرراعية اللازمة له وعونه بالرسمال الضروري لاستعمالها : فما من تعاونية لشرائها ولا نقابة ولا قرض زراعي . وسوف نرى كيف بذلت الحكومة جهدها لتجنب تكوين هذه الجمعيات او تحريكها وهي تتظاهر بتشجيعها ـ فقد حكمت على أن كل جمعية خطر على البلاد .

والحكومة النظيفة القصد لا تكتفي بتشجيع الزراعة عن طريق الغاء الضرائب فقط ؛ كان يجب اعداد الفلاح عقليا لاستخدام الآلة بعد أن زينت له ذلك ؛ كان يجب تعليمه عن طريق الارشاد ودعاية ادارية ذكية وثقافة تتأقلم مع الوسط كما كان ينبغي تنمية

مواهب العمل والتمثل وهي لا شك بوجودها لديه .

لكن حكومة استعمارية لا تستطيع ان تسير في طريق تضر بمصالح موكليها . وهي لهذا ما تدخلت ابدا في الامور المتعلقة بزراعتنا الا تحت وازع وحيد وهو تخفيف الآثار السيئة التي خلفها تشريع نهب الاهلين وتهدئة أفكار البسطاء الذين يطالبونها، متذرعين بالمعاهدات ، بحق الشعب التونسي ان يكون له مكانه تحت الشمس . وما بذلت جهدا في كل شؤون التونسيين الا وابتغت منه خداع الرأي العام الفرنسي بمظاهر العظمة والاكثار من الاحصاءات التي تمكن النقاد الاستعماريين من استخلاص ما يحلو لهم من نتائج سريعة حماسية .

ومن أبأس الكوميديات التي شهدناها في السنوات الاخيرة كوميدية انشاء «خدمات السكان الاقتصادية» (١٩١٣) . عطف حكومي علينا عظيم . مم اذن نشكو ؟

هنالك ادارة تدعى المديرية العامة للزراعة والتجارة والاستعمار ميزانيتها السنوية هي اربعة ملايين ، وهي في الحق مكتب استعماري بحت يضحي بكل مصالح التونسيين اطلاقا مع ان هذه المصالح هي مبرر وجوده . وعلى هذا اقتضت الحال وجود ادارة ترعى تلك المصالح . وأنشيء جهاز خاص لهذه الغاية .

قيمة هذا الجهاز تقدر بميزانيته . بلغت مخصصاته ، باعتبار انهمكتب ملحقبالكتابةالعامة، سنة١٩١٤مبلغا قدره٧٥٧٤٠ فرنكا منها ٢٠٠٠٠ رواتب موظفي الادارة ومن ٥٠ ــ ٦٠ الفا لموظفي المكاتب و ٢٠٠٠٠ لما بقي ؛ مع ان ميزانية الكتابة العامة تحوي بندا هو «مساعدة أسقفية قرطاجة» خصص له مبلغ ٦٠٠٠٠ فرنكا !

تتألف شعبة الزراعة في هذا الجهاز من موظف تونسي ومن ثلاثة او اربعة فرنسيين يقومون بما يتعلق بالموظفين والادوات

والمحاسبة . وتعمل هذه الشعبة على احداث ثورة في الزراعة الاهلية . أما عن عملها : ثمانية وثلاثون محاضرة في سنة ١٩١٣ على كل التراب التونسي اي بنسبة محاضرة واحدة في كل قيادية للعام الواحد ! ولقد جرى بعد كلِ محاضرة توزيع نشرات لا تستطيع قراءتها غالبية المزارعين الذين تبذل الحكومة كل جهودها كي تدعهم في جهل للغتهم . ويصدر هذا الجهاز الهام نشرة زراعية شهرية من ١٢ الى ١٦ صفحة يرسلها الى القائد فيوزعها على الرعية .

وقليلا ما يجري التوزيع وتبقى أكداس المطبوعات في عنابر هذا الموظف العالي المقام .

وزيادة في النشاط ترسل هذه الدوريات الى جريدة «الزوربا» .

وتحولت هذه الادارة في الحرب الى مشغل تعمل فيه موظفات من سيدات وبنات مسلمات في خياطة الشياب الداخلية للجيش الفرنسي مدة اربع سنوات .

هذه هي كل الحدود التي بذلت فيها مديرية الخدمات الاقتصادية للسكان جهودها الادارية العظيمة .

التعليم الزراعي : في تونس مدرستان زراعيتان لكل عنصر (المعمّر والسكان) مدرسته : مدرسة الاستعمار الزراعية والمدرسة ـ المزرعة في سمينجا . وهنالك حقول تجربة وبساتين تدريب .

أما الاولى فلها شهرة واسعة يجيئها الطلاب من أوربا وآسيا ومناطق افريقيا البعيدة للتعلم فيها . هذه المدرسة لها طابع دولي ولو ان الميزانية التونسية تساعد في جزء من نفقاتها فتخصص لها سنويا ... ٥٠ فرنكا . لقد درس فيها منذ تأسيسها حتى الان اي خلال خمسة عشر سنة اربعة طلاب تونسيين . وعندما نطالب بزيادة عدد الدارسين من ابنائنا فيها ، نجاب بأن الادارة

فتحت لهم المدرسة ـ المزرعة في سمينجا .

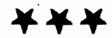
وهنا لا بد من كلمة عن هذه المدرسة كي ندرك التصميم الحكومي لمستقبل تعليم ابنائنا الزراعي .

حينما احس الناس في تونس بضرورة هذا التعليم عمدوا الى تبرع عام اسست على اثره في سنة ١٩٠٣ مدرسة للتعليم الزراعي في الانصارين وهي مؤسسة خاصة القصد منها أن تصير ثانوية زراعية .

ووجدت الحكومة ان مثل هذا النشاط خطير على مستقبل الاستعمار فتدخلت تحت ستار مساعدة المدرسة كي تملي عليها برامجها وجعلت منها مدرسة ابتدائية والحقت بها حقلا للتجارب وايأس هذا التصرف الناس فانصرفوا عنها وتركوها للحكومة فصفتها واقامت بدلا عنها المدرسة ـ المزرعة في سمينجا سنة ١٩١٤ ، التي يقبل فيها الفتيان دون شرط الشهادة الابتدائية فيتعلمون باللغة الفرنسية فيها مهنة العامل او معلم العمال الزراعي . وينتقى طلابها بطريقة لا تخرج عن اطار عدم استفادة زراعتنا من خبراتها : فهم من ابناء الموظفين او ابناء المدن الذين لا يفكرون ابدا باحتراف الزراعة فليست لديهم القابلية ولا الرسمال . ترى هل نحن بحاجة لان نضيف ان الحكومة لا تمنح هذه المؤسسة اية مساعدة وان انتاج الزراعة التي يقوم بها الطلاب هو موردها وما نقص عن حاجتها سددته ادارة الحبوس ؟

اما عن بساتين التدريب فإليك براي لجنة تحسين الزراعة الاهلية (١٩١٢) التي رأسها السيد ديكير ـ دافيد Deker - David شيخ جيرس : «لقد وجدت اللجنة بعد زيارتها لبساتين التدريب التي أنشئت في القيروان وسوسة وصفاقس وقفصة وقابس ـ جربا أن مبالغ كبيرة صرفت على تجهيزات عامة سيئة . كما انها لوقوعها بعيدا عن المراكز وخارج الشروط العادية للانتاج المحلي لا تتجاوب ابدا مع الهدف الذي ارادته منها مديرية الزراعة .

«وهي ، للاهمال اللاحق بها تعطي السكان فكرة سيئة عن التقدم الزراعي الرسمي . هذه البساتين الغالية الاكلاف ، والتي لم تحظ بالمراقبة منذ انشائها ، يجب ان تزول ...»



المؤسسات الزراعية

التوفير والقرض الزراعي : يقول التقرير المرفوع لرئيس الجمهورية عن الوضع في تونس سنة ١٩١٣ : «بما ان تونس بقيت بلادا زراعية فاننا نرى ان شعبها قادر على مقاومة المزاحمة الاوربية اكثر من قدرته في التجارة والصناعة وبناء على ذلك يجب ان تنصرف الجهود لتحسين الزراعة الاهلية . ولقد بدأ المزارع التونسي وهو أمام المعمّر الفرنسي - في منطقة الشمال على الاقل - يدرك فضائل الزراعة الاوربية .

«وهو يرى الهدف الذي يجب الوصول اليه «حصاد جيد في كل عام» لكنه تنقصه الوسائل لتحقيق هذا الهدف . فهو ، نظرا لعقود الايجار مدة قصيرة ، لا يستطيع الانتفاع بالارض ، لانه لا يجد المتسع الكافي من الوقت ولا الضمانة الضرورية . وهو بحاجة لسلف من اجل زراعته لكنه لا يجدها بعد ان اكل الربى رزقه ، لا يستطيع ان يحصل على الحيوانات او الآلات اللازمة ولهذا يعمل يوما بيوم على عادة أجداده» .

ونحن نرى لزاما علينا الا نهمل هذه التصريحات الرسمية . لماذا بقي الفلاح التونسي على ما كان عليه أجداده وخطأ من هذا؟ وهل بوسعه ان يمتلك الارض وينتفع من الضمانات الضرورية عندما تصادرها الادارة يوميا بالجملة وتستولي عليها شيئا بعد

شيء وبمراسيم ؟ وهل بوسعه تجنب المرابـــي وايجاد القرض عندما تجعل الحكومة ملكية السكان مهددة بما لا يخفي نيتها في الاستيلاء عليها ؟ وهل بوسعه ان يشتري الآلات الضرورية عندما ترى الحكومة ان ثقافته الزراعية ـ وهي لازمة لاستعمال الآلـــة النافع ـ خطرا على مستقبل الاستعمار ؟

ان دراسة فعالية الادارة التشريعيـــة ، فيما اختـــص المؤسسات الزراعية ، تفضح بوضوح نيات حاكمينا الحقيقية . وهنا نجد مرة أخرى العناية بالمظاهر والاكثـــار من الاحصاءات المليئة بالنظرات المتفائلة عن مستقبل تونس الزراعي وما ذلك الا تهدئة للخواطر الثائرة .

القرض الزراعي : بدلا من أن تبحث الحكومة فـــي أصل الضرر فتعالجه بترسيخ الملكية على قواعد ثابتة ، بتحديد الارض وتحريرها والاعتراف بالشخصية المعنوية للقبائل ؛ بدلا مـــن تشجيع الجمعيات والمبادرات الجماعيـــة وتعويد السكان علـــى المسؤولية الحرة ، بدلا من اعدادهم على الاستثمار الحديث بنشر التعليم الزراعي ، فانها لا تهتم ابدا ، رغم تظاهرها بسن القوانين لمصلحة التونسيين ، الا بمصالح الاستعملر المعادية .

ان المصرف العقاري التونسي الذي تأسس بموجب المرسومين الصادرين في ٢٠ حزيران ١٩٠٦ وفي ٣ نيسان ١٩٠٩ يحصر هباته في الملكية المسجلة اي الفرنسية الجنسية .

ولقد سمح مرسوم ٢٥ ايار سنة ١٩٠٥ بتأسيس جمعيـــة القرض الزراعي ، تلك التي لم يحس الفلاح التونسي بنفعها الا بعد مرور بعض الزمن ، حتى اذا فعل وجدت الحكومة ان عليها أن تتدخل في شؤون هذه المؤسسة وأن توقف الحركة التـــي تتوخى تنشيطها ، لان ادارتها لم تكن في يد الدولة . وجـــاء مرسوم ٢٠ ايار ١٩٠٧ يدشن سياسة خاصة بالتونسيين القصد منها الحيلولة ، بل قتل كل مبادرات الفلاحين الخاصة . كانت

الادارة ترمي من وراء مرسوم ١٩٠٥ ان تكون الجمعيات وقفا على المعمّرين ولو انه سن من اجل «جمعيات التوفير الاهلية» .

المادة الاولى : «تؤسس في كل من قياديات المحمية جمعية اهلية للتوفير ، والسلف ، والاعانات والتعاون الزراعي» .

المادة الثالثة ــ هدف الجمعية : أ ــ ان تمكن المنتسبين اليها من تطوير وتحسين زراعتهم واشجارهم بسلف عينية او مالية وزيادة وتحسين آلاتهم ومواشيهم ؛ ب ــ تقديم سلف الى جمعيات التوفير الاهلية ؛ ج ــ ان تسعف السكان الفقراء والمزارعين والعمال المصابين بالامراض او الحوادث او الكوارث الزراعية ، او وباء حيواني ، الخ ... ؛ د ــ بعقد تأمينات جماعية ضد الحريق والبرَد وغيرها ... ؛ هـ ــ بتأسيس جمعيات شراء وبيع تعاونية لاعضائها .

وهكذا يجد المزارع في هذه الجمعية كل الصفات التي يريدها من المؤسسات الاقتصادية النافعة . لكن هذا كثير على جمعية واحدة ، غير ان هذا هو ما تريده الحكومة لانها بهذه الوسيلة تقنن فعالية الفلاح وتهيمن على طاقاته .

والجمعية لا تستطيع الخروج على حدود القيادية وهي على ذلك مقسمة ، داخل هذه المنطقة الادارية ، حتما الى عدة شعب فتتفتت المؤسسة وتؤول اخيرا الى العجز . وتقضي المادة الثالثة ايضا بأنه «لا يجوز لجمعيات التوفير ان تشترك مع بعضها» .

واتخذت الحكومة عدة احتياطات اخرى كأن ما اسلفنا عن ذكر غير كاف .

المادة ٥ ــ وتمثل الشعبة لجنة مؤلفة من مشايخ المنطقة (عملاء السلطة المركزية) وهم اعضاء بالقوة يضاف لهم مزارعان رئيسيان من كل مشيخة تعينهما الحكومة لثلاث سنوات بناء على اقتراح القائد والقاضي وممثل ادارة المحبوس ومن عميد وجوه الشعبة ؛ كما يؤخذ راي المفتش المدني . والرئاسة هي من حق

احد المشايخ .

المادة ٦ ـ يدير الجمعية مجلس يتألف من القائد ، رئيسا ، ومن ممثل لمدير المالية ومن رؤساء لجان الشعب المحلية (وهم جميعا عملاء للحكومة) . ويستطيع المفتش المدني حضور او انابة ممثل عنه لحضور مناقشات المجلس والشعب .

المادة ٧ ـ يتألف في تونس مجلس تفتيش ومراقبة لجمعيات التوفير الاهلية ، تتألف من كاتب عام الدولة التونسية او من ينوب عنه رئيسا ومن موظف عال من كل من ادارات المالية والزراعة والاستعمار .

المادة ١٢ ـ يحدد مجلس التفتيش والمراقبة في شهر تموز المبالغ التي يجب ان تخصص في الحملة القادمة ، في كل جمعية لسلف البذور وسلف التشجير والمبالغ المخصصة للجمعيات الاخرى ومكافحة الربى .

المادة ١٣ ـ ان السلف المقترحة من الجمعيات لا يوافق عليها الا بعد تفويض مجلس التفتيش والمراقبة وفي الحدود وضمن التحفظات التي يرى ضرورة تحديدها .

وبعد ذلك صدر مرسوم ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩١١ بعد مرسوم سنة ١٩٠٧ ، ينظم السلف التي تقدمها جمعيات التوفير لاعضائها ، وتقضي المادة الثامنة منه بما يلي : «تستطيع الدولة في كل وقت ان تحل محل الجمعيات الاهلية للتوفير في العمليات التي يتناولها المرسوم الحالي . ونظرا لواقع هذه الحلول فهي تستطيع النيابة عنها نيابة كاملة في كل ما اختص بحقوق واعمال وواجبات الجمعيات الوما اليها تجاه المنتسبين والمستدينين والضامنين والكفلاء والقارضين بصفة شخص ثالث ، والمسلفين ومالكي السندات .

وتقضي المادة ٧ بادىء بدء بأن : «مسؤولية اعضاء الجمعية الاهلية للتوفير ، ما داموا متكافلين متضامنين تجاه الجمعية

وتجاه الشخص الثالث المقرض الذي ينوب عنها حقوقيا ، تكون ملزمة متى وافقت على اقتراض احد اعضائها» .

وبتعبير آخر ، الحكومة وعملاؤها هم الذين يؤلفون جهاز الجمعية المدير أما الدولة التي تحل اختياريا محل الاجهزة الاجتماعية فهي تدير الجمعية ، والمشتركون مسؤولون بالتكافل عن هذه الادارة ! وإنا لنعجب ، بعد هذا أن تجد الجمعيات التي تكونت في مثل هذه الشروط الغريبة اعضاء ينتسبون اليها . ونحن نجد في نصوص مرسوم ٣١ كانون الاول سنة١٩٠٩ الجواب على تساؤلنا .

المادة الاولى ـ «على كل التونسيين ومن كان بمثابتهم المسجلين في جداول المجبى (الضريبة الشخصية) والعشور (العشر على الحبوب) والقانون (ضريبة الزيتون والتمر) والمجارة والضريبة العقارية الخاصة بجربا بدءاً من سجل ١٩١٠ ان يكونوا اعضاء في جمعيات التوفير الاهلية المؤلفة بمرسوم ٢٠ ايار ١٩٠٧ بكامل حقوق العضوية وان يدفعوا اجباريا بصفتهم اعضاء ضريبة اضافية على الضرائب الموما اليها» .

المادة ٥ ـ «ان الضرائب الاضافية المقررة لمصلحة جمعيات التوفير الاهلية تدمج لتغطيتها مع الضريبة المناسبة وتكون تغطيتها بنفس ابراء الذمة ونفس الاجراء» .

وبمعنى آخر تتم التغطية بالجندرمة ومصادرة الاموال والسجن الاداري وكل قافلة المعاملة السيئة التي ترافق عادة تحصيل الضرائب .

ويغدو الفلاحون التونسيون في هذه الدوامة الهائلة وقد تحملوا مسؤولية مستقلة عن ارادتهم ، مشلولين تماما . وتستطيع الحكومة ان ترسم حرية كل الجمعيات الزراعية ذات التبادل المصرفي وجمعيات الضمان ، والتعاونيات وأن تسمح بائتلاف المجموعات المنطقية لانها تعلم ان فائدتها منذ الان فصاعدا مقصورة

على الاستعمار الذي تحرر من كل العقبات وتخلص من تدخل الفلاح التونسي غير المرغوب فيه . والحكومة عندما تخدم مصالح الاستعمار لا تنسى ابدا مصلحتها الخاصة . والمرسوم التنظيمي لسنة ١٩٠٧ يكلف الخزانة بادارة أموال جمعيات التوفير ويفوض في المادة التاسعة مدير المالية أن يستعمل ، لمدة مؤقتة ، ما كان جاهزا من هذه الاموال ، بناء على اقتراح مجلس التفتيش والرقابة اي بناء على اقتراح مدير المالية نفسه والكاتب العام ومدير الاستعمار . ويبلغ الان رصيد هذه الجمعيات اكثر من ١٠ ملايين فرنكا تسعة أعشارها جاهزة ، تحت تصرف الحكومة .



الصناعة التونسية

كانت الصناعة التونسية مقتصرة بصورة رئيسية على المدن. ولقد اعطينا فكرة ، في بدء هذا الفصل ، عن درجة تطورها وازدهارها في العشرين سنة التي سبقت الحماية .

لقد بدأ قبل الاحتلال انعكاس الآلية الاوربية على تونس ، غير ان ازمة سنة ١٨٨١ ما لبثت ان أحلت السياسة الاستعمارية محل السياسة الوطنية . وفتحت أبوابنا للمزاحمة الاجنبية وامتيازاتها وفعل فعله الاهمال الحكومي لمعاملنا هو والجمارك المفروضة على المواد الاولية الضرورية لصناعاتنا والتي من شأنها تأمين نصر البضائع المستوردة في أسواقنا ، فانتهت الى أن قضت على فعاليتنا الصناعية .

ونجم من ذلك أن جزءا هاما من سكان المدن ، **ممن كانوا** يعيشون على هذه الفعالية وحدها ، اضطرت لترك صناعاتها

فتضخم بهم عدد طبقة البروليتاريا . ونما مع البطالة الحادة الفقر وكل ما يتبع الفقر من بؤس الى نسبة مثيرة .

تجيب الحكومة على هذا الوضع اليائس بحرية العمل والصناعة : والتونسيون اليوم هم غير قادرين على النضال ضد الصناعة الحديثة لانهم ليس لهم غير ادوات بدائية وعمل يدوي. فهل هنالك ضرورة لفضح تعسف هذا التعليل ؟ لو كانت هنالك حماية جمركية ، مهما ضؤلت ، وتنظيم واسع للقروض الشعبية، وتوزيع معقول للطاقة الكهربائية تجعلها في متناول الصناعة الصغيرة ، لبعثت الفعالية الصناعية في المدن . لكن ما يكون آنئذ مصير مصلحة الصناعة الفرنسية ، على ضيق هذه المصلحة ؟ ما يكون مصير الاستعمار لو سمح للتونسيين بتعمير وطنهم ما دام افقارهم هو الشرط الضروري لمستقبل الاستعمار والهيمنة الفرنسية ؟

هذا المنحى هو واقع التفكير الحكومي ولذلك نرى ان البضائع المصنوعة في فرنسا معفاة من ضريبة الدخول لتونس بينما تدفع المواد الاولى التي يمكن تحويلها عندنا وبذلك تزاحم البضاعة الفرنسية في بلدنا ، واعباء الجمارك على صناعتنا هي جد كبيرة وخير مثل عليها هو الحرير ، الذي تصل مادته الاولى الى صناعتنا وقد فرضت عليها ضريبة تتراوح بين ٧٥ ـ ١٤٠ لكل مائة كيلو من خيط الحشوة الحريري من كل الانواع و٣٠٠ فرنكا لخيوط التطريز والخياطة والتزيين . اما عن الخيوط الخليطة فالتسعيرة تتبع الجزء ذا النسبة الاعلى . وغني عن الذكر ان الحرائر خاضعة ايضا لكل أتاوات الوسطاء العديدين .

واذا نظرنا الى الصناعات التي تزاحمها الصناعات الاجنبية ـ النمسا وايطاليا وغيرهما ـ فاننا نجدها غير محمية . تدفع الشاشية النمساوية (الطربوش) عند دخولها لتونس (من تشريع سابق للحرب) ٣٥ر. فرنكا ويدفع الصوف الوارد لصناعة

الشاشية التونسية من اجل التصدير رسم دخول هو ٢٥ فرنكا لكل مائة كيلوغراما .

وانا لنتساءل هل هي مصلحة الصناعة الفرنسية التي تشغل فقط بال الحكومة او انها تضمر امرا تريد له الصناعة المحلية بالذات ! ان العسف الذي يحيق بحرفنا ومهننا هو ، للاسف ، أوضح من ان يدع لنا مجالا لشك بوجوده .

كل الاشغال الكبرى وصفقات تموين الادارة تعطى لفرنسيين او ايطاليين .

ويقصى الصناعيون والصناع الاهليون ـ من نجارين ومعمارين ودهانين وطباعين ، وغيرهم ـ لكن هناك بعض الاشغال التي تعود بطبيعة الحال للصناعة التونسية مثل الطباعة العربية. وجزء كبير من مطبوعات الادارة هي باللغة العربية . لكن انجازها يعطى للطباعين الفرنسيين رغم نقص الآلات اللازمة لديهم وضعف خبرتهم ، حتى ان الطباعة العربية ، بعد ان ضاق مجالها بسبب حذف حرية الصحافة والكتاب ، مهددة الان بالخراب .

كما ان استخدام حد ادنى من العمال التونسيين لا يرد في دفاتر شروط الاشغال العامة ، على عكس العمال الفرنسيين . ونجدنا منبوذين عن الاشغال التي ينفذها بمالنا العمال الاجانب مع انهم يكلفون المتعهد اكثر من عمالنا للقيام بنفس العمل .

تلك طبعا سياسة الادارة .

وقد تستخدم ورشات الاشغال من حين لآخر خاصة في الساحل اليد العاملة الاهلية في السنوات السيئة خشية ان يثير الفقر الاضطرابات . هذه الوسيلة تمنح الحكومة منفعتين أولهما تجنب الحوادث التي يمكن ان تلفت انتباه اوربا لادارتها وثانيهما انها تعطي أجورا زهيدة لهؤلاء البائسين الذين يعضهم الجوع بنابه . وتنتهز الصحافة الاستعمارية الملهمة ، هذه المناسبة لتشيد «بفضائل» الحماية وعطف الادارة الابوي التي توجد العمل

للتونسيين المعوزين ، فقط من اجل ان تعطيهم اجرا !

التعليم المهني ـ وفي نفس الوقت الذي كانت تخنق فيه الحكومة صناعاتنا الوطنية ما كانت تغفل عن ابراز تأخرنا وتحمل مسؤوليته لطرقنا المتخلفة وتعلن عن ارادتها برفع مستوى الصناعة المحلية بالتعليم التقني المهني . وما كانت تلك غير وسيلة تثبط بها الراي العام وتربح الوقت .

انشأت الحكومة في تونس سنة ١٨٩٨ مدرسة مهنية بشعب ثلاث : الحديد والخشب والتجليد .

«في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٠٤ بدات هذه المدرسة بتعليم ٧٥ طالبا منهم ٢٨ فرنسيا و١٧ مسلما و٣٠ اجنبيا . لكن الآلات في هذه المؤسسة لم تكن تتناسب مع التقدم الصناعي ولا كانت ابنيتها كافية . ولذلك اتخذ قرار ببناء مدرسة مهنية جديدة في مكان واسع خارج المدينة وخصصت لها مبالغ هامة اخذت من موارد الكلية الصادقية (لم تكن الحكومة تدفع سنتيما واحدا لها لان المستفيدين منها كانوا تونسيين صرفا) وفي ٢٨ نيسان ١٩٠٣ وضع رئيس الجمهورية الفرنسية الحجر الاساسي ثم جاء السيد جوتييه Gautier وزير الاشغال العامة في ٣ تشرين الاول سنة ١٩٠٥ وراس حفل تدشين البناء الذي أعطي اسم مدرسة لوبه E. Loubet .

«كان هذان الاحتفالان مناسبة لتصريحات أثلجت قلوب الاهلين . فقد اعطت فرنسا بلسان ممثليها المسؤولين تأكيدا بيّنا للمسلمين بأن ابناءهم سوف يقبلون بنفس الشروط التي يقبل بها الفتيان الفرنسيون كي يستفيدوا من التعليم الجديد الذي يمكّن العناصر التونسية من تحسين شروطها الاقتصادية فتتمكن من مضاربة الصناعة الاوربية بقوة .

«لكننا لاحظنا بعد شهور ان مدرسة اميل لوبه تعد من مجموع ١٦٥ طالبا ١١٩ فرنسيا و٣١ اجنبيا ، ٧ اسرائيليين و٨

مسلمين . ما الذي حدث وكيف يمكن تفسير اقصاء الاهلين الذي يكاد يكون كاملا عن مؤسسة دفعوا جزءا من نفقات انشائها من أموالهم مع ان العدل يقضي أن تفتح لهم ابوابها بنسبة هي على الاقل نسبة مدرسة باب السويقة القديمة التي كانت ٢٣ بالمئة من اصل مجموع الطلاب ؟

«كان الجواب على هذه الاسئلة التي طرحتها الصحافـــة العربية وعدد من الصحف الفرنسية ان اسباب هذا الوضـــع السيء هي من نوعين : أولهما ان اكثرية الابناء الذين تقدم أباؤهم بطلب قبولهم لا يحملون شهادة الدراسة الابتدائية التي جعلهـا نظام المدرسة الجديدة شرطا للدخول ، وثانيهما ان اكثرية العائلات اعلنت عن عدم قدرتها على دفع الاقساط المدرسية ونفقة المعاش التي حددت تعرفتها في النظام نفسه : وبما ان السلفة المخصصة في ميزانية الدولة للبعوث المدرسية قد خصصت ، بناء على رغبة الندوة الاستشارية للفرنسيين فان الادارة لم تتمكن ابدا من منح اعفاءات جزئية او كاملة تفتح بها ابواب المعهد للفتيان التونسيين الذين يستحقون اكبر اهتمام .

«... وانشئت في مدرسة اميل لوبه دورات تحضيرية ؛ فطلب بعض الآباء تسجيل ابنائهم فيها ، لكنهم اجيبوا ان قبول الاهلين غير ممكن ، هذا الابعاد صعب فهمه : ما دام الاهلـــون يقبلون مبدئيا في المدرسة نفسها ، فلماذا يمنعون من تلقـــي التعليم التحضيري فيها ؟

«كما ان الاهلين لم يقبلوا الا في شعبتي النجارة والتجليد .

«وعندما نجد كل هذه العقبات تقام أمام الناشئة التونسية التي تريد ان تتعلم مهنيا نتساءل فيما اذا كانت الادارة خاضعة لتأثير المخاوف التي برزت يوم انعقاد الندوة الاستشارية فقـــد اقترحت في جلستها المنعقدة في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٠٣ أن يقتصر تعليم السكان التقني على تمكينهم من أن يكونوا يدويين

مهرة لا معلمي عمل لان مزاحمتهم قد تزعج العناصر الفرنسية»(١).
بعد ذلك بفترة قبل التونسيون في شعبة الحديد ، غير ان هذه الانتقادات تحافظ على كل قيمتها : ولقد كانت تعد المدرسة عشية الحرب سنة (١٩١٣) ١٤٥ فرنسيا و٢٠ اسرائيليا و٤١ اجنبيا و٢٣ مسلما . ثم انشأت الحكومة ، يدفعها حرص المظهر والزعم انها تبذل جهدا اشتراعيا غايته دعم المؤسسات الاقتصادية الاهلية ، انشأت داخليات للعمال المدربين : وبدلا من قبـــول ناشئتنا في مدرسة التعليم المهني ، اخذت منهم الادارة عددا على حسابها وأرسلتهم بصفتهم عمالا تحت التدريب الى المصانع التي وصفنا آنفا حالها المتردية المؤسفة : وهكذا منع هؤلاء الفتيان من الثقافة المهنية المتينة التي تسلحهم للنضال الصناعي .
عدد الذين اختيروا من المدن لهذا النـوع من التدريب ٥٦٩ مواطنا منهم ٣٤٩ من تونس وحدها .



الارزاء الاقتصادية والاجتماعية

لم تتردد حكومة الحماية في سياستها الرامية الى استغلالنا النهم في كل المجالات من ان تخلق ارزاء مخيفة تكون لها عونا في طريق تحقيق هذه السياسة . هذه الارزاء هي : الربا والكحول والخدمة العسكرية .

---

١ ــ لصرم : مسائل تونسية . الرسائل التي قدمت لمؤتمر الاستعمار في مرسيليا الذي انعقد من ٥ ــ ٩ ايلول سنة ١٩٠٦ ص ٣١ .

الربا ـ منذ ان بدات هيمنة السياسة الاستعمارية المطلقة على مصالحنا الاقتصادية نشأ جيش عرمرم من المرابين ، من كل الجنسيات توزع على كل ترابنا ، كي يكون قريب المنال من مواطنينا وانسربت فروعه في كل طبقات مجتمع هذه البلاد البائسة .

منذ أن يجد الملاك او صاحب الدخل المحدود او الموظف نفسه ضمن أحابيل الاحتيال بأن يستدين بالرهن او بالسند لامر يحول الى رهن فانه يسير دون ونى الى خرابه ويجرد من ماله تحت سمع السلطة وبصرها . ان الفائدة العادية هي قرشان عن كل فرنك شهريا ؛ لكن المستقرض يجب عليه ان يتعهد بدفع الفائدة عاما كاملا حتى ولو دفع دينه الاصلي خلال شهور . هذه العملية تقع طبعا تحت طائلة العقاب ، لكن المرابي يحتاط من التعرض للقانون الجنائي فيسجل في السند مجموع الفائدة على انه جزء من الدين الاصلي . اما اذا انتهى الاجل فما استطاع المدين البائس سداد دينه ، لان موسمه جاء على غير ما يؤمل تسري الفائدة على أصل الدين والفوائد التي أضيفت فأصبحت من الرسمال . وتلك هي ألف باء المهنة . ولقد بلغ الربا عندنا درجة من الكمال لم يعهدها اي بلد آخر ، نظرا لجهلنا المطلق لقواعد التجارة الاساسية . ولقد كان من شأن هذه السبل الفاسدة التي وجدت لها مكانا في خلفيات الدكاكين والمدارس العامة ومكاتب الادارة ـ لأن كثيرا من المعلمين وكبار الموظفين الفرنسيين يتعاملون بالربا للاسف ـ ان استعبدت الطبقة العاملة والصناعة والزراعة المحتضرتين .

في الصناعة يقدم المال المرابي وهو في غالب الاحيان تاجر ويطلب من الصانع ان يبيعه انتاجه بالسعر الذي يراه هو وهو سعر أنقص دائما من السعر الحقيقي وقد لا يتجاوز في بعض الاحيان سعر الكلفة . ونتخيل كيف تضيق الأنشوطة بطيئة

واكيدة : ويدور الصانع في حلقة مفرغة ثم يهوي الى وضع عامل يشتغل لحساب معلمه بأجر دنيء .

وتلاقي الزراعة نفس المصير : دين ، فرهن ، فسلف على الحصاد المقبل ، فمزاد علني ، ثم مصادرة بالقـــــوة في غالب الاحيان . وإدارة الضرائب هي في هذا المجال خير مصيدة عنـد المرابي . فهي كثيرا ما تقدر الموسم في غير الوقت الذي يكون فيه التقدير معقولا وتجيء التقديرات مبالغا فيها فتأكـــل الضريبة ، خاصة في المواسم السيئة ، جزءا كبيرا من سلف الفلاح العقارية وتكرهه ضرورات معيشته على ان يقتطع من رسماله : والمرابي منه قريب . عندئذ تبدأ رقصة موت ارض ميراثه .

أما العامل الذي لا يستطيع تقديم ضمان لادائه فانه يحمل أثاث بيته وعفشه ويغدو أجره ملكا للمرابي .

يرى العابر في حي عربي في اي مكان طرقه من شوارعهـــا مشهدا صعبا حزينا : دكاكين صغيرة امتلأت بضاعة من كل نوع فقد غدت بيوتا للرهن .

هنالك جمعية تجارية تستغل ضمن النظام الرهون يعـــود انشاؤها الى ما قبل الاحتلال ؛ لكن مثل هذه المؤسسة بعيدة عن متناول التونسيين . وهي قائمة في تونس مثلا في الحي الاوربي بعيدا عن الاحياء الاهلية حتى ليجهل سكان هـذه الاحياء تقريبا وجودها . وهي لا تقبل الا الاشياء الثمينة مع انه مفروض فيها أن تقبل كل الاثاث الذي يقدم لها . أما من جهة قيمة العقود فان عملاء الجمعية نفسها هم الذين يقدرونها ولا يتجاوز القرض نصف ثمن القيمة . هذه الشروط تدفع الطبقة الفقيرة للظن أن مرابي الزاوية أربح فهو لطيف ومحتال .

ونرى انه من واجب الحكومة درءاً لهذا الجرح النازف أن توجد قرضا بلديا او أن تخفض على الاقل الفوائد او أن تمنح هي او البلدية مساعدة لخدمة الصالح العام وأن تطلب الدولة بنتيجة

هذه المساعدة ان يقوم بتقدير الاشياء المرهونة خبراء تسميهم الادارة وأن ترفع السلفة عليها الى ثلثي قيمتها .

هنالك طبعا بنوك ومؤسسات مصرفية كبرى تقرض التجارة والصناعة ؛ لكن السياسة التي انتهجتها الحكومة ضد الصناع والتجار الصغار وضعتهم في حال بائسة فدفعت هذه الفئة من الشعب رغما عنها بين ذراعي المقرضين برباً فاحش .

ولقد غدا المرابون زبائن المصارف الرئيسيين والفوا جيشا من العملاء بين موظفيها ، يسهر على الا يعطي اي قرض للتجار والصناعيين الصغار . فيكرهونهم على الرجوع للمرابي مستسلمين خاضعين . ولا نظن بنوك الاقراض الكبرى تحوي في مكاتبها خصما او عدوا للمرابين : لكنهم يجب أن يوجدوا في المؤسسات الملائمة لاوضاع الصناع الصغار الذين ينتفعون ببعض قروض منها ، يجب أن يوجدوا لان القلق العام في البلاد يهدم كل ثقة بمستقبلها الاقتصادي .

يجب أن تتدخل الحكومة وأن تستقيم سياستها وأن توجد تنظيم قروض تعاوني وأن تكون هنالك بنوك شعبية تقدم الدولة قسما من رسمالها دون فائدة على ان تستوفى بعد أجل طويل المدة . ومع مثل هذه المؤسسات يجب ان تقوم سياسة جمركية اكثر اهتماما بمصالح صناعاتنا .

أما بالنسبة لحاجات الزراعة فهناك جمعيات التوفير الاهلية، والجمعيات التعاونية للبيع والشراء (1) ومنهجا كاملا خطته يد

---

1 ـ توقفت شركات السلف الزراعية التعاونية الخاصة بالتونسيين عن العمل منذ سنة ١٩١٦ دون ان تعطي الحكومة تبريرا لذلك مع انها هي التي اوقفتها، حتى ان السلفة التعاونية الزراعية صارت ولا وجود لها بالنسبة للتونسيين مع انها ما زالت تعمل بالنسبة للمعمّرين الاجانب .

معلم في النصوص القانونية . ولكننا بيّنّا آنفا كيف تم تطور هذه المؤسسات الممتازة أصلا وكيف وضعت لها العراقيل بما اختص التونسيين وكيف شلّها تنظيم جمعيات توفير تشمل كل المزارعين التونسيين دون استثناء وكيف كان اعضاؤها جميعا مسؤولين عن الادارة المالية التي هي بين يدي حكومة غير مسؤولة .

هذه المسؤولية الضخمة التي أمليت على جماهير الفلاحين أقلعتهم ودفعتهم عن تحمل مسؤوليات أخرى او نفقات مالية .

كان من نتيجة ذلك ان الجمعيات التعاونية للسلف الزراعية بات عددها بين سنتي ١٩١٤ ـ ١٩١٦ ، اربعين جمعية لكن مجموع المنتسبين اليها لم يتجاوز ١٤٥٠ عضوا والتونسيون اقلية صغيرة فيهم .

ولندرس عمل جمعيات التوفير .

من المناسب ان نميز بين نوعين من العمليات الاجتماعية : عمليات السلف والعمليات الاخرى ـ التأمين الجماعي ضد الحريق ، والبرد وسواهما ... مساعدات الفقراء من الاهلين ، والمزارعين والعمال ، وانشاء تعاونيات البيع والشراء بين الاعضاء الخ ... ـ أما النوع الثاني من العمليات فما كان غير وسيلة عند الحكومة كي ترفع من الميزانية النفقات التي لا يفيد منها غير التونسيين وطريقة لزيادة الضرائب بمكوس سمتها «مساهمة» وهي مخصصة لتغطية النفقات التي تتحملها عادة ميزانية الدولة حين غياب التنظيمات البلدية . يكفي أن نقدم دليلا على ذلك الواقعة التالية : لم تؤسس جمعيات التوفير منذ انشائها اية تعاونية ولم تقم بأي تأمين ، لم تقم الا ببعض المعونات ، وبعض قروض الاعاشة (بعدد جد هزيل) كي تكافح الجوع الذي نجم عن فقر الريف العام .

عمليات الاقراض ـ أما الدين بالرهن ، خصم المرابي الحقيقي فلا وجود له . لم تقم الجمعيات بعد مرور اربع سنوات على

تأسيسها بالموافقة على اية عملية من هذا النوع : لقـــد دفعت الجمعيات الـ ٣٢ او ٣٣ لكل البلاد قروضا بالرهـــن قدرها : ١٣٨ ٤٠ فرنكـــا لعام ١٩١١ و ١٨١ ١٠٢ فرنكـــا لعام ١٩١٦ و ٩٥٤٢ فرنكا لعام ١٩١٧ اي كان المجموع منذ انشائها حتى نهاية ١٩١٧ مبلغا قدره ٤٠٠ ٨٢٤ ١ فرنكا اي بمعدل سنوي قـــدره ١٩٠٠٠٠ فرنكا بنسبة ٩ بالمئة (منها ٨ بالمئة فائدة و١ بالمئة عمولة سنوية عن الرسمال المقترض) . ومن الطبيعـــي ان الحكومة لا تستطيع بمثل هذه الطرق مكافحة المرابين .

وأهم ما في عمليات هذه الجمعيات سلف البذور التي تقدم عينا ولعام واحد . ويتم القيام بها في ظروف خاصة ، يسجل حاجات المزارعين الشيخ (موظف حكومي) بموجب سلطته المطلقة. وترفع القائمة الى اللجنة التي يراسها القائد الذي يرسلها للسلطة المركزية للموافقة . أما عن حاجات ورغبات اصحاب المصلحـــة فليس من يهتم بهم . ويجري توزيع أكياس البـــذار (كيس او كيسان لمن وافقت عليه الادارة) في احتفال رسمي يخطب فيـه القائد مذكرا الفلاحين بأنهم مدينون بهذه المساعدة القيّمة لكرم فرنسا وعطفها . ولا يستغرب ذلك اعضاء الجمعيات لانهـــم يجهلون ان الضريبة التي وجدوها ذات يوم أفدح من الامس تحوي «مساهمتهم» . أولم تسمّ الادارة والمستلفون ، سلف البذار بهذا الاسم المعبر : «حبوب الدولة» ؟

وجرت العادة أن يكون نوع هذه الحبوب رديئا غير صالـــح للزراعة . ويضطر ثلاثة أرباع المستفيدين الى زرعها وحصاد قمح سيء ؛ أما النتيجة التي لا ينتظرها احد : فهي ان هذا التوزيع بحد ذاته هو شهادة حسنة لمصلحة المرابي . والفلاحون الذيـــن يزرعون هذا القمح يجدون انهم أدنى زراعة من أولئك الذيـــن اكلوه ثم ذهبوا الى المرابي فرهنوا واستقرضوا وحصلوا علـــى بذار جيد .

لكن الاستعمار يلاحقنا حتى في هذا العمل الحكومي الصرف والمرابي في ركابه . والدولة حينما تشتري الحبوب لحساب جمعيات التوفير لا تفوّت هذه الفرصة فتفيد منها المعمِّرين . فهي تشتري قمحهم السيء الذي يريدون الخلاص منه بأسعار جيدة . اما موظفو الشراء واما الوسطاء فهم ايضا يجدون لهم مغنما بعمولات نظيفة تضاف على الاسعار . اما مصلحة الجمعيات التي تبعثر أموالها فليس من يفطن بها وهي لا تشغل بال هؤلاء السادة الذين يعملون عند الدولة لا على حساب الجمعيات .

وأثر تدخل الحكومة الاول في هذا المجال : انها تحمل الفلاح سلعة لا يفيد منها ، ضارة الحصاد وتدفعه فوق ذلك الى أحابيل المرابي .

ويستقبل الفلاح التونسي فترة توزيع قروض البذار في خوف غريزي فهو يعرف ماذا ينتظره في الصيف التالي ، عند رد الدين . وهذه القروض تعتبر ، كما رأينا ، ضريبة وتخضع بهذه الصفة لكل قواعد دفع الضريبة. وعلى ذلك يتعرض لكل مضايقات الجابي ، فيقدم له ، حتى تدفع الضريبة ولدابّته معه المبيت والاكل والشراب ، وبعد ذلك يجري الحجز على موسمه . وهو مكره ، اجتنابا للحبس أن يرشي كل جهاز جلاّديه العاديين . من ذلك كله يخاف خوفا غريزيا ويفضل ان يتعامل مع المرابي على ان يحس بشبح الادارة المقيت وهو يلاحقه .

ويتملص الفلاح ، مدفوعا بهذه المخاوف قدر استطاعته ؛ ما عدا البائس المسكين منهم الذي ليس لديه رهن يقدمه للمرابي فيستسلم لواقع الحال . والنتيجة سهلة معرفتها . ولقد كان ما قدمته جمعيات التوفير ، التي يرتفع دخلها الى ١٠ ملايين ، ٤٠٠ ٧٦٥ ١٤ فرنكا اي بمعدل ٦٠٠ ٦٤٠ ١ فرنكا سنويا وهو رقم تافه كما نرى . وعلى ذلك ظل المرابي ملك الزراعة الاهلية .

اما عن السلف المالية لاجل قريب ولعمليات الحسم السريعة

التي تقتضيها فترات النشاط الزراعي ، فان جمعية التوفير لا تستطيع القيام بها ، نظرا لآنيتها : وجمعية التوفير هي مؤسسة حكومية اي آلة ادارية ثقيلة . لكننا نرى في الطرف الآخر ان صندوق سلف التعاون الزراعي ـ وهو مؤسسة تابعة للاستعمار بحكم الامر الواقع ـ قدم في فترة اربع سنوات (١٩١٢ ـ ١٩١٥) ١٣ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنكا في عمليات حسم ، بينما ظل التونسي فريسة المرابي .

طبعا تستطيع جمعيات التوفير القيام بمثل هذا النوع من العمليات ، لكنها مثلها مثل القرض الطويل الاجل ، تتطلب من المنتسب إن يقدم كفيلين بالذات او كفالة او ضمانات رهن : «ويقدّر مجلس ادارة الجمعية اذا كان القرض سوف يستعمل في غرض نافع واذا كانت الضمانات كافية وخاصة حق ملكية المستقرض على العقار المقدم للرهن وهل هذا الحق مدعوم بسندات نظامية ، او ان ملكيته قديمة ، لا اعتراض عليها ، ولم تنقطع . وحين تكون الضمانات كافية تطلب الجمعية تفويض مجلس التفتيش والمراقبة في تونس . آنئذ يدفع القرض بعد تسليم سندات الكفالة للرهن هي او صكوك الملكية عن الارزاق المرهونة » .

ولا ننس ان راي القائد حاسم في التفويض الذي يعطيه مجلس التفتيش والرقابة وأن ثمن ذلك «يدفع» .

هذا وليس بوسعنا ان نطلب من هذه الجمعية عمليات حسم او سلف منفعتها راجعية للسرعة التي تنفذ بها عندما تقتضي المعاملة شهورا ثلاثة او ستة او عاما وربما خمسة اعوام !

الكحول ـ كانت المشروبات الروحية مجهولة في تونس تقريبا قبل الاحتلال . وكان تعاطيها محصورا في الوسط الاوربي وجماعة قليلة من الاسرائيليين .

لكن جيوش الاحتلال جاءت بها ومعها الحضارة الفرنسية

فساهمت مساهمة فعالة في تثبيت وتدعيم النظام الجديد لانها ارهقت الصحة والثروة العامتين فقد فعلت فعلها بتحطيم شخصيتنا الذي بدأته الحكومة بالاستعباد والافقار المنهجي .

وافدح ما في هذا الرزء – وهو أثمن ما فيه للاستعمار – أن فيه لدى شعبنا بريق الثمرة المحرمة ، فتفشى وفتحت آلاف المشارب ، تحت غطاء حرية التجارة ، في الاحياء الشعبية ووصلت حتى أبواب المساجد . واندفع الناس اليها جموعا . وما فتئت هذه الآفة ان أولدت معها أخريات : الدعارة ، والاباحية والجريمة وكل قافلة الانحلال والبؤس الاجتماعي الملازمة لهذا الرزء القاتل ، الذي ثبت انه سلاح ماض للخلاص من النخبة التونسية والثروة التونسية التي كانت موئلا من موائل المقاومة في البلاد .

لقد قام الكحول بواجبه خير قيام وواكب الانحلال الخلقي الخور الجسدي ووهن الروابط العائلية . وفي نفس الوقت الذي اطلقت فيه صيحتها جمعيات مقاومة الكحول في اوربا جاءنا هذا الداء فأقام في بلدنا منتصرا . في سنة ١٩١٣ استهلكت تونس ١٠١٠٤٠٠ ليترا من الكحول مع العلم ان نساءنا وأبناءنا لا يتعاطونها ولا الـ ... ٥٠ طفلا كبيرا ممن لم يبلغوا الخامسة عشر من الاوربيين !

وبالرغم من رد الفعل الذي جاء متأخرا ومنع بيع الخمور للتونسيين ، خاصة في المدن الكبرى ، فان الكحول ما زال يلعب دورا اساسيا في عدد الوفيات . ولقد كان عدد وفيات التونسيين في مدينة تونس سنة ١٩١٤ ، ٢٦٦٩ منهم ٦٣٢ ماتوا بالسل !

الخدمة العسكرية – ان الخدمة العسكرية هي أداة هامة في انحلال نظامنا الاجتماعي وفي تسفيهنا بعين العالم المتمدن ، وهو فوق ذلك موجه كي يكون آلة امبريالية عند الحكومة الفرنسية .

يتعلم التونسي في القطعة العسكرية تعاطي الكحول والفساد.

وفيها ينشؤون عقله ، بالمعاملة السيئة ، على شكل يصبح فيــه قاسيا ثائرا على شرائع العائلة والمجتمع . وفي كل عام تتلقف مدرسة الرذيلة والفساد هذه ٢٣٠٠ شابا .

والخدمة العسكرية هي ايضا من أسس إضعاف مقاومتنـا الوطنية . ومنذ سنة ١٩٠٤ يموت الآلاف من ابنائنا في بـلاد نائية كالمغرب وغيرها .

يبلغ عدد الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عاما ٣٥٠ ... في تونس أقل من نصفهم تتراوح أعمارهم بين الثامنـة عشرة والخامسة والثلاثين ، اي ان عددهم ... ١٦٠ وفيهم المريض وغير المؤهل . ذهب من اصل هؤلاء ... ٦٥ وهم افضل الناس صحة الى الجبهة الغربية ، كما جنّد ... ٣٠ وأرسلوا الـى فرنسا كي يعملوا في الزراعة والصناعة . ونجهل حتى الان عدد الذين فقدوا من العمال بنتيجة الحوادث والمرض وصعوبات مناخ ليس مناخهم اشتدت قسوته في الحرب . يبدو أن عددهـم بالالوف . لكننا نعرف خسارتنا العسكرية : ارتفع عدد القتلـى والجرحى الى ... ٤٥ اي ثلاثة أرباع عددهم وهو ثلث الرجال من شعبنا وأقواهم !

الخدمة العسكرية هي أداة استعمارية . انهم يخلقون فـي جنودنا المساكين روح المرتزقة . فهم يحيطونهم بمدربين زبانيـة حتى اذا تكونت عقليتهم على ما يريدون ، اخذوهم ، دون خوف من جرح شعورهم الذي سمموه ، الى حملات وحروب لا مثـل فيها ولا خلق . ولدينا الف شاهد على مفهوم الحكومة الفرنسية هـذا .

١ ـ لا تجبر الحكومة ابدا الطبقة المثقفة على القيام بهـذه الحرفة المخجلة وهي تعفيهم منها . لقد كان عدد الذين يلمـون بالقراءة والكتابة بالعربية او الفرنسية ٥٢ من اصـل ... ١٥ استدعوا للخدمة العسكرية سنة ١٩١٧ !

٢ ـ لا يستعمل الجيش التونسي ابدا في أمن التراب التونسي . والحكومة التي تدرك سوء عملها في البلاد وسياستها الفاسدة لا يمكن ان تثق بهذا الجيش او تعتمد عليه في تهدئة الاضطرابات التي يثيرها الظلم والبؤس العام. الذي يقوم بهذه المهمة النبيلة هو الجيوش الاستعمارية .

واكبر شاهد على هذه الروح ، أشدها اهانة وأبأسها اننا بعد ما خسرناه في حرب الحق ، بعد مساهمة شبابنا الفعالة وجدت الحكومة الفرنسية ان هذه التضحيات واجب علينا وأنه دين عن بضاعة وفيناه سقط متاع . منذ النصر لم نلمس اي عرفان بالجميل والوعود التي وعدنا ايام محنة الحرب لم تحقق . ونحن اليوم مستغلون اكثر من البارحة وبالقدر الذي يسمح به ضعفنا . وهم يعتبرون ان ليس لنا اي حق في احترام حرياتنا !



الصحة والعناية الصحية العامة

كانت لاعمال البر والاحسان مؤسسات عديدة في تونس نتيجة لازدهار البلاد الاقتصادي . وقد وهبت اراض كبيرة لبناء المستشفيات والانفاق عليها ، ومآوي العجزة والمستوصفات ولدفع مهر البنات الفقيرات ولبيوت الحسنة ، ومد المراكز المحرومة من الماء به ، والى تسفير السواح الفقراء الى أوطانهم ... الخ ... وكان ينمو باضطراد كرم الطبقات المالكة والتعاون الاجتماعي من دون عقبات .

اما الان فقد تغيرت الحال : فالأتاوات المالية المتزايدة باستمرار قضت على هذا الاندفاع الكريم لمصلحة أعمال البر

والاحسان . كما ان النفقات الضرورية تضخمت الى حدود كبيرة؛ وازداد جيش المعوزين . واصبحت ربوع المؤسسات الخيرية غير كافية الان لسد حاجاتها . وبات ملحا ان تعمل الحكومة التي تسود أقدار شعبنا على مد يد المساعدة لسد العجز .

المساعدة ــ ماذا فعلت الحكومة في هذا المجال ؟ ان رواية قصة مستشفى الصادقية في تونس تعطينا فكرة عن هذا التدخل .

أنشيء هذا المستشفى في القرن السابع عشر وخصصت له دخول ضخمة . وفي سنة ١٨٧٩ نقل الى بناء أوسع وكان يحوي ١٥٠ سريرا وتحسنت تجهيزاته واتسع نطاق عمله . ولم تقم حكومة الحماية بأي شيء من اجل هذا المستشفى بين سنوات ١٨٨١ ــ ١٩٠٠ . وقد آلت النفقات الضخمة التي يتطلبها التحسين المستمر الى أن تنوء بها ميزانية المستشفى وما تقدمه ادارة الحبوس ، التي كانت تضطلع بأعباء نفقات التشكيلات الصحية في المناطق الى جانب اعبائها الكثيرة .

وأمام تمنع الحبوس قررت الحكومة تمشيا مع سياستها القائمة على التمييز ان تعطي الشخصية المدنية لمستشفى الصادقية سنة (١٩١٠) وأجبرت ادارة الحبوس على ان تقدم له مساعدة هامة : وبلغت موارده الاجمالية ... ٣٠٠ فرنكا .

المشاريع التي حققتها هذه المؤسسة ــ صدر مرسوم سنة ١٩٠٣ بناء على اقتراح من رئيس أطباء هذا المستشفى يقضي بانشاء جهاز من المساعدين الصحيين التونسيين يوزعون على المراكز الصحية في المحمية . وانشيء من اجل اعداد هذا الجهاز قسم للتدريس النظري والتدريب العملي . لكن هذه الدراسة ما لبثت ان اعتبرت خطرا في مزاحمة الاستعمار الطبي : وتوقفت الدروس سنة ١٩١٠ واصبح المساعدون عبارة عن ممرضين . لكن هؤلاء المساعدين التونسيين ما زالوا يرسلون عند حلول الاوبئة

الى القرى الموبوءة في محل كثير من الاطباء لانهم لا يستطيعون العناية بالمرضى من الاهلين في مثل هذه الحالات الخطرة .

لقد بلغ عدد المعالجين في المستشفى حسب سجلاته ٢٩٥١ سنة ١٩١٣ و٣٤٧٤ سنة ١٩١٧ ، وبلغ عدد ايام الاستشفاء لنفس سنة (١٩١٣) ٣٦ ٠٧٣ منها ٤٨٧ ٥٥ يوما للفقراء وكان عدد العيادات والتضميد الخارجي وتوزيع الدواء ٩٠٥ ٣٩ لسنة١٩١٣ و ٢٦٠ ٦٢ لسنة ١٩١٧ وكان عدد العمليات ١٤٤٥ سنة ١٩١٣ و٢٦٢٤ سنة ١٩١٧ وبلغت المصاريف ٢٣٤ ٢٢٢ فرنكا سنة١٩١٣ اما متوسط سعر اليوم للمريض فهو ٣٫٠٤٣ فرنكا .

لم يكن في المستشفى قسم للامراض المعدية ولم تشأ الحكومة الموافقة على اية نفقة لاقامة هذا القسم الذي يفيد منه الاهلون خاصة لكنها ألحقت بمستشفى الصادقية محجر الرابطة على أن يتحمل المستشفى نفقاته ، وارتفعت نفقات المؤسسة الجديدةالى ٢٣٧ ٢٦ فرنكا سنة١٩١٣ والى ٠٠٠ ٣٤ سنة١٩١٧ .

من هذه الارقام الرسمية التي بين أيدينا نرى اهمية فعالية هذا المستشفى المتزايدة وتناقضها مع ثبات ميزانيته ، وهو لم يتلق اية مساعدة من الدولة او من بلدية تونس مع انه الوحيد في تونس ومع انه يتلقى فوق ذلك كبار المرضى من الاقاليم . وعوضا عن ذلك قامت الحكومة بعملية تفضح دناءة وسائل ادارتها فقد أجبرت ادارة الحبوس على دفع مساعدة غير حقيقية لهذا المستشفى تبلغ اكثر من ٠٠٠ ٨٠ فرنكا .

وإليك كيف تصرفت بالشكل الذي لا تثير فيه الرأي العام . تعطي ادارة الحبوس ريع الاملاك التي وهبت لهذه المؤسسة وتتحمل هي نفقات ادارتها واستثمارها . هذا الريع يناهز سنويا ٠٠٠ ٨٠ فرنكا .

بعد سنة ١٩٠٩ فقط أنشأت الحكومة لغاية ١٩١٤ عشرين مستوصفا موزعة على كل التراب التونسي . ومن جهة أخرى فان

المستشفى المدني الفرنسي الذي لا يستقبل الا المرضى الفرنسيين تبلغ ميزانيته ... ٤٤٨ فرنكا . ولقد سجلت احصاءاته : ٢٣١٦ معالجة و ٧٩٥ ٧٥ يوم استشفاء منها ٦٣٥ ٤٧ يوما للفقراء وبلغت نفقاته الاجمالية ٩٠٥ ٤٣١ فرنكات وسعر السرير في اليوم وسطيا هو ٦٩٦ر٥ فرنكا .

ولنقارن الان بين هذه الارقام : نلاحظ وجود ٢٣١٦ معالجة في المستشفى الفرنسي و ٢٩٥١ في مستشفى الصادقية وأن ميزانية نفقات الاول ٩٠٥ ٤٣١ وميزانية الثاني ٢٣٤ ٢٢٢ فرنكا وأن سعر يوم الاستشفاء ٦٩٦ر٥ فرنكا هنا و ٠٤ر٣ فرنكا هناك .

وتأخذ مقارنة هذه الارقام معناها عندما نعلم ان مرضى المستشفى الاول هم من اصل ... ٤٠ نسمة وهم غير فقراء بينما يهتم مستشفى الصادقية بحوالي مليوني نسمة .

نرى ايضا الظلم الفادح في معاملة المستشفيين . ولهذا التميز آثاره المزعجة في حالة الريف الصحية . ولن نقدم دليلا على ذلك غير الاحصاء الرسمي للتجنيد الاجباري بين السكان . في سنة ١٩٠٤ كان عدد غير المؤهلين للخدمة مرضيا ٥٤٣٨ من اصل ٤٣١ ٢٣ مسجل في سن الخدمة ونجد في سنة ١٩٠٧ ٦٣٢٧ غير مؤهل من اصل ٦٣٧ ٢٨ وفي سنة (١٩١٠) ٥٢٦٤ مريضا من ٤١٩ ٢٣ وسنة (١٩١٦) ٦٠٦١ مريضا من ٦٣٤ ٢٦ وفي (١٩١٧) ٩٧٢٧ من اصل ٣٧١ ٣٥ . أن ربع المسجلين هو غير مؤهل للخدمة !

نفقات المساعدة ــ قبل ان ندرس نفقات المساعدة العامة يجب أن نذكر بمفهوم الحكومة لها .

اول ما نلاحظه في الميزانية التونسية انها قائمة على عدم مساعدة الاهلين . فعندما تجد الادارة نفسها مضطرة لانشاء مؤسسة خيرية تفرض ضرائب خاصة لها يدفعها التونسيون

وحدهم : وهكذا عندما دشنت سنة ١٩٠٩ سياسة المستوصفات في المناطق كلفت المواطنين ببنائها ووضعت مرسوما تضيف به بضعة سنتيمات على الضريبة الشخصية للانفاق عليها . وهكذا كلما برزت حاجة يعود القيام بها الى الدولة ، يدفع التونسيون ضريبة خاصة حتى يكتسبوا الحق بتدخل الدولة ومساعدتها . أما المؤسسات الصحية والمساعدات الفرنسية فأنها تعطي المخصصات اللازمة كاملة من ميزانية الدولة العادية (١) .

ان ميزانية المستشفى المدني الفرنسي وهي ٤٥٠ ٠٠٠ فرنكا تأتي معظمها من ميزانية الدولة التونسية . ولنفحص على ضوء هذه الملاحظات نفقات المساعدة الطبية الاهلية . وميزانية ١٩١٣ تعطينا الارقام التالية :

مجموع ما تتلقاه مستوصفات المناطق	٢٧٤ ٤٨٥ فرنكا
مجموع ما يتلقاه مستشفى الصادقية	٣٠٠ ٠٠٠ فرنكا
المجموع	٥٧٤ ٤٨٥ فرنكا
هذه الموارد تأتي من :	
ادارة الحبوس	٣٣٣ ٩٦٠ فرنكا

---

١ ــ ان المساعدات التي تدفع للمساعدة واعمال البر الفرنسية هي من المصادر التالية : أ ــ الأتاوات على وسام نيشان الافتخار : ٤٣ر١٠٠ فرنكا (سنة ١٩١٤) . ب ــ الأتاوات المفروضة على قسائم البارود وإجازات حمل السلاح وشرائه : ٦٣ر٧٠٠ فرنكا . جـ ــ حصيلة المخالفات والاحكام الصادرة عن المحاكم الفرنسية : ٣٤ر٨٠٠ فرنكا . د ــ ٥ بالمئة من انتاج اقطاع ارض في مقابر تونس. هـ ــ ضريبة ٥ فرنكات على بيع الخمور . و ــ حقوق الفقراء ومتفرقات : ٢٨ر٧٠٠ فرنكا .

بلغ مجموع هذه الموارد سنة (١٩١٤) ١٧٠ر٣٠٠ فرنكا .

مساهمات التونسيين	٦٣ ٨٣٥ فرنكا
مجموع أسعار ايام المداواة للتونسيين المرضى ممن يدفعون	٢٣ ٧٣٦ فرنكا
متفرقات (تبرعات ، هبات الخ ...)	٥٣ ٨٩٦ فرنكا
المجموع	٤٢٧ ٤٧٥ فرنكا

مجموع كله من مساهمة التونسيين فقط .

مساعدات البلديات	٣٣ ٨٠٠ فرنكا
المساعدة العامة	١١ ٣٠٠ فرنكا
مساعدات الدولة	٥٥ ٢٩٢ فرنكا

وارتفعت ضرورات المساعدة بين ١٩١٣ و١٩١٧ بنتيجة الحرب وانتظر الناس ان تزداد مساهمة الحكومة . لكن شيئا من ذلك لم يحدث وعلى العكس فقد هبطت مساعدتها من ٢٩٢ ٥٥ فرنكا سنة ١٩١٣ الى ٢٨٩٣٠ سنة ١٩١٧ كما نقصت مساعدة البلدية ٦٠٠ ١٠ فرنكا ورأت نفسها ادارة الحبوس مضطرة سنة ١٩١٧ لزيادة مساهمتها ... ٤ فرنكا وازدادت مساهمة الاهلين ... ١٧ فرنكا وازداد دخل سعر السرير للمرضى الذين يدفعون من التونسيين ٥٠٠ ٢١ فرنكا عما كان عليه سنة ١٩١٧ . ومن المفيد ان نذكر أمام هذه الارقام ان الحكومة أنفقت سنة١٩١٧ على معهد تونس البيطري مبلغا قدره ٩٠٠ ٣٥٣ فرنكا !

والخلاصة ، يبلغ ما تنفقه الدولة على المساعدة الطبية للاهلين ٩٠٠ ٢٤٢ تدفع للجهاز الطبي الاستعماري ـ اي رواتب للموظفين وتجهيزات ـ و ٢٩٢ ٥٥ فرنكا اعانات لدور التمريض والمستوصفات . وكانت حصيلة ما دفعته خلال سنة ١٩١٣ لمساعدة الاهلين الطبية ... ٢٩٨ فرنكا وسنة (١٩١٤) ٦٣٨ ٢٧١ فرنكا فقط !

أعمال البر ـ ما الذي صنعته الدولة في هذا المجال ؟ ماذا

فعلت لتخفيف بؤس الاهلين الذي كانوا ضحية سياسة النهب والاستعمار ، بؤس بالغ فيه دخول الكحول لتونس وغيره من هبات الحضارة الاوربية ؟ هنا ايضا دور هزيل ، كما في المساعدة الطبية .

انشئت التكية ، ملجأ للعجزة والمعتوهين سنة ١٧٧٥ بميزانية قدرها ٩٨ ٨٣٩ فرنكا تجنيها من مواردها الخاصة . ولم تكتف الدولة بأنها لم تقدم لها اية اعانة بل اضطرتها على أن ترمم العجز في دخول مستشفى الصادقية من مواردها فصغر ميدان نشاطها .

ولقد أقام الاهلون ، تحت ضغط الحاجة جمعيات بر في تونس وبنزرت وسوسة ونابل والمهدية والموناستير لم تعنها الحكومة ابدا الا منذ سنتين حيث قررت ان تمنح جمعية تونس اعانة هزيلة قدرها ٥٠٠ فرنكا : أما الاعانة الاجمالية السنوية لبقية الجمعيات فلا تتجاوز ١٠٠٠ فرنكا !

اكثر هذه الجمعيات ازدهارا هي جمعية البر في تونس التي اسستها جماعة من التونسيين منذ خمسة عشر عاما رغم مقاومة الحكومة الصامتة ، وبقيت طبعا دون اية مساعدة من الدولة . لقد وضعت هذه الجمعية لها هدفا : المساعدة الطبية ، والنجدة عينا او مالا ، والمساعدة بالعمل والتعليم . وأنشأت مدرسة فيها اليوم اكثر من ثلاثمائة تلميذا تتعهد غذاءهم وكساءهم باشراف خمسة عشر معلما . وتبلغ ميزانية الجمعية ٢٠ الى ٢٥ الف فرنكا مصدرها الصدقات والهبات العينية والمالية ويدفع الباي لها ١٢٠٠ فرنكا اعانة سنوية ومثلها ادارة الحبوس ويدفع لها التجار اتاوات يضيفونها الى سعر مبيعاتهم . منذ سنتين فقط عزمت الحكومة على أن تدفع لها اعانة ٥٠٠ فرنكا .

لقد عارضت الحكومة هذه المؤسسة ورفضت مساعدتها مساعدة فعالة لانها قامت على فكرة استمرت على تنفيذها وهي

العمل على تحقيق أروع صورة للمساعدة الاجتماعية : تعليم ابناء الفقراء. هذا التعليم الذي يلعب فيه التثقيف العربي الوطني دورا عظيما يضر ولا شك اضرارا عظيما بالتعليم الحكومي لانه يدفع الاهلين للمقارنة والايمان بأفكار خطرة عن اهداف المناهج الرسمية الحقيقية وطبيعتها الدنيئة . هذه الجمعية تجمع مواردها بمشقة من كرم الناس وهي مكرهة على أن تعيش كل يوم بيومه .

نجد في ميزانية ١٩١٣ وحدها (وليس في ما سبقها من ميزانيات) اعتمادا قدره ٦٥٥ر٦٩٤ ١٥٠ فرنكا في باب «نفقات من موارد استثنائية او خاصة» وتحت بند «اعانات الفقراء من الاهلين» ، ثم اختفى في الميزانيات اللاحقة كما اننا لا نجد في ميزانية ١٩١٣ نفسها قيدا للايرادات التي تصرف منها النفقة الموما اليها . هذا الاعتماد لم يبدل شيئا من نيات الحكومة ولقد مر بظروف خاصة لا بد من شرحها . وهو في الحقيقة ليس الا جزءا من الاموال السرية الضخمة التي تحت تصرف الحكومة ، التي ظنت انها ترضي ضغط الراي العام بلعبة ماهرة فوضعت في الميزانية بند «اعانات الفقراء من الاهلين» . أما ما وقع فهو ان مبلغا ضئيلا وزّع على الفقراء «العاقلين» في مدينة تونس بناء على راي شيخ المدينة «مفوض البوليس» واستخدم هذا المبلغ لمساعدة الجواسيس وشراء الصحافة المحلية والانفاق على موجة من الدعاية للادارة . وافضل دليل على ذلك ان التوزيع جرى بمعرفة الكاتب العام وفي مكتبه . ولم يعط سنتيم واحد لمؤسسات البر التونسية وكانت النفقة الواقعية ٨٦ر٧١٢ ٨٧ فرنكا من اصل المبلغ المخصص وقدره ٦٩٤ ١٥٠ .

ولنقارن الان بين ما يجري عندنا وبين مؤسسات البر الفرنسية (التي يستفيد منها الفرنسيون وحدهم) .

من المفيد أن نلاحظ منذ البدء ان الفرنسي الذي يجيء الى تونس ، انما يجيء الى بيته . فيجد كل شيء تحت تصرفه :

رؤساء الحكومة في خدمته والميزانية ، والمنظمات الاقتصادية المديدة ، كلها تعمل ما استطاعت كي تغنيه وتمكنه من الرخاء. اما في الحالات النادرة التي يكون فيها الفرنسي غبيا او عاجزا فقد انشئت له جمعيات البر . وهي على عكس الجمعيات التونسية : غنية مزدهرة ، تدفع لها غالبية اتاوات المساعدة العامة . وحصيلة هذه الاتاوات من القائمة الطويلة التي رأينا هي ۱۷۰ ... . تعطى منها المؤسسات الفرنسية ۱۳۰ ... فرنكا . وتتلقى جمعية البر الفرنسية في تونس وحدها ٦٥ ... (ارتفعت سنة ۱۹۱۹ الى مائة الف) عدا عن معونات الدولة الهامة .

ولقد خصصت ميزانية ۱۹۱۳ العامة مبلغ ۱۰۷ ۱٥۹ فرنكا للبر والاحسان تدفع معونات وبعوثا وإعفاءات مدرسية للفتيان الفرنسيين وحدهم .

ولنسجل للذكرى فقط المبالغ الكبيرة التي تدفعها المقيمية العامة لمعونة الفرنسيين وهي مبالغ لا يمكن حصرها في ارقام متفرقة لان مبلغها الاجمالي وهو ٤٧٦ ٨٧٤ر٧٠ يوجد في الميزانية تحت بند «مصاريف الندوة الاستشارية والمعونات وتسفير المواطنين» .

ونجد ايضا مجموع المعونات المختلفة التي تقدمها الدولة التونسية للمبرات الفرنسية هو ۸۰۷ ۳۲۹ فرنكات .

هذا العرض لمساعدة المبرات التونسية يعطينا فكرة عن حالة المواطن السيئة بعد ان جرد مما يملك وافقر واستغل وحجبت عنه الدولة مساعدة ميزانية هو الذي يمولها . فما هو هدف الحكومة المخيف في سلوكها هذا ؟

نحن نفهم انها تريد ارضنا وانها تدفعنا عن الوصول الى الادارات العامة ولكن ما لا ندركه هو ، ماذا يضر بمصلحة الاستعمار والسيطرة الفرنسية لو انها تحافظ على وجودنا ؟ هل يكون هدف الحماية النهائي هو ان تمحونا ؟

وإنا لنتأمل في حزن شديد هذه الاحصائية عن موتانا !

ولادات ووفيات السكان

القيروان		تونس		
الوفيات	الولادات	الوفيات	الولادات	السنون
١ ٥٠٦	١ ٩٢٩	٣ ٣٧٨	٢ ٦٥٦	١٩١٠
١ ٤٣٦	٩٠٢	٣ ٥٥٣	٢ ٤٢٩	١٩١١
٩٨٥	١ ٣٥٠	٢ ٧٧٤	٢ ٤٣٨	١٩١٢
١ ٢٢٥	١ ٦٤٠	٢ ٧٦٦	٢ ٦٦٣	١٩١٣
١ ٤٤٢	١ ٣١٢	٢ ٨٨٦	٢ ٤٧٢	١٩١٤

الفصل الحادي عشر

لم تختنق الحياة التونسية الاجتماعية ولا فعاليتها الثقافية رغما عن التمييز الحكومي تجاه مؤسساتنا . وهي ما تنفك تحس بحاجة وجودها بالقدر الذي تزداد فيه سياسة الحكومة شططا في عدائها ومعارضة ازدهارها الحر . ان المجتمع التونسي موجود وهو يثبت دعائمه على مر الايام .

لقد تأسست بين سنتي ١٩٠٤ و١٩١٢ عدة جمعيات موسيقية وأدبية ووداديات قدماء الطلاب بجهود النخبة التونسية التي تعمل دون ونى لتحسين ثقافة مواطنيها الاجتماعية . لكن الحكومة شلت هذا الاندفاع عندما اعلنت الاحكام العرفية سنة ١٩١٢ .

الجمعيات المسرحية لا حق لها بالتمثيل دون تفويض من الحكومة لا تعطيه الا بعد مراقبة جد منحازة بينما تعمل المسارح

الايطالية والفرنسية بكل حرية .

طبعا لا تتلقى الجمعيات التونسية اية مساعدة او تشجيع من الادارة مع ان بلدية تونس تخصص في ميزانيتها ، مثلا عن عام ١٩١٩ ، نفقة بلغت ١٥٠ . . . ١٥٠ تعطى للمسرح البلدي عن شهور اربعة وللاعمال الفرنسية فقط وما نشذ عن ذلك الا ما اعطته البلدية سنة ١٩١٣ لجمعية التمثيل التونسية «الادب» وهو مبلغ قدره ٥٠٠٠ فرنكا . شيء أثار حكومة الحماية فشطبت هذا المبلغ المتواضع من الميزانية !

ولا نعجب ايضا من عدم وجود متاحف للفن التونسي او اعتمادات لصيانة الآثار الباقية من حضارة يريدون أن ننسى حتى ذكراها . لانما بوسع المتاحف والآثار والجمعيات الفنية والادبية ومعاني الفن التونسي أن تجابه سياسة حكومة الحماية بالكشف للتونسيين عن ملامح شخصيتهم وقيمتهم الفكرية مما يعرقل التأثير الفرنسي ويسيء الى سمعة العصبة التي تستغل بلادنا .



المالية التونسية العامة

لقد قلنا بما فيه الكفاية عن التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى ليمكن ان نتنبأ بيسر عما هو عليه التنظيم المالي.

تعهد باي تونس في معاهدة سنة ١٨٨٣ الفرنسية التونسية على ان يجري الاصلاحات المالية التي تراها الحكومة الفرنسية مفيدة .

وعلى ذلك فقد نظمت ادارتنا المالية على صورة الادارة الفرنسية ؛ لكنه من الخطأ الفاضح ان يذهب بنا الظن ان ماليتنا

تدار على غرار الماليات الاوربية . ولا ننس ان الباي هو سيد تونس المطلق وأن ارادته التي يعبر عنها بالمراسيم هي قوانين . وبناء عليه فان المراسيم التي يتخذها مضطرا تنفيذا لمبادرة حرة من المقيم العام ، كما تقضي المعاهدات ، تسن القواعد المالية ـ كتخصيص المبالغ ، او الوحدة الميزانية ـ حتى اذا صدر مرسوم آخر يخالف هذه القواعد فان شرعيته لا تسقط : كل ما في الامر انه يعلق فقط بالنسبة للحالة الخاصة موضوع المرسوم الجديد . ولقد عمدت الحكومة من اجل ان تتجنب خرق قواعد الميزانية ومن اجل ان تنبه الرأي العام الى عبث الضمانات التي كان مفروضا ان تغطيها هذه القواعد الى ان اخذت لنفسها حق عدم العمل بها من دون ان تخرج على الشرعية .

ومجلس الوزراء يستطيع خرق تخصيص المبالغ فيجري بينها المناقلات . وتقضي المادة الثالثة من المرسوم التنظيمي الصادر في ١٢ ايار ١٩٠٦ بما يلي «اذا لم تكن المبالغ المخصصة في مادة من الميزانية العادية لسد الحاجات الماثلة ، يسدد العجز من الفائض الموجود في مادة اخرى من الميزانية» .

وهذا ليس كل شيء ؛ ففي الميزانية باب خاص لا تجوز فيه المناقلة يحتفظ به لسد عجز النفقات العادية او غير المنتظرة ـ بعد موافقة مجلس الوزراء والشؤون الخارجية .

كما تنص المادة ٨ من مرسوم ١٢ آذار سنة ١٨٨٣ والمادة ٣ من مرسوم ١٢ ايار سنة ١٩٠٦ انه «تمكن اعادة النظر في الميزانية وهي قيد التطبيق ، لتصحيح الصورة التي وضعت عليها» .

هذه القرارات تتجنب اللجوء الى المبالغ الاضافية التي تعطي فكرة سيئة عن الحكم .

وأقل ما بوسعنا قوله هو ان هذا التنظيم موجه ضدنا . فقد بات عاديا ان نرى الخدمات الخاصة بمصالح التونسيين وقد خصصت لها مبالغ كبرى حتى اذا جاء الحساب وجدنا هذه المبالغ

صفرت حين التنفيذ وانقلبت فذهبت الى خدمات مصالــــح الاستعمار الفرنسي .

وهنالك الى جانب الميزانية العامة صناديق مستقلة ، تديرها الدولة تتصل عائداتها بدقة في الميزانية العامة وعددها خمسة :

١ ـ صندوق الاحتياط والهدف منه سد العجز الحاصل من نقص في الايرادات المخصصة لدفع نفقات الميزانية العادية . كان فيه سنة ١٨٩٦ ثمانية ملايين من الفرنكات . وقد دفعت عائداته دائما لمصاريف الابنية المدنية المفاجئة ولصندوق الفوائض . ولقد نقص رسماله سنة ١٩٠٠ ثلاثة ملايين لحساب الصندوق الاخير. كانت موجوداته في ٣١ كانون الاول سنة ١٩١٣ خمسة ملايين فرنكا ممثلة بسندات على الدولة الفرنسية .

٢ ـ صندوق الفائض المستقر الذي يصرف على تنفيــــذ الاشغال غير العادية ودفع النفقات الاستثنائية . يمول هـــذا الصندوق من الميزانية العامة ولقد كان حسابه بين سنتي ١٨٩٦ ـ ١٩١٣ ، ٢٧٠ ٨٣١ ١٠٣ فرنكا وارتفعت مصاريفه في هذه المدة الى ٧٧٠ ٥٠٢ ٩٥ فرنكا .

٣ ـ صندوق الاستعمار الذي قام بعمليات منذ سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩١٣ بلغت عائداتهـــا ... ٨٢٦ ٣٨ فرنكا وبلغت النفقات اكثر من ١٩ مليونا من الفرنكات .

٤ ـ صندوق الاحتياط لكفالة سكة حديد مجردة التي كانت تنفق عليها الحكومة الفرنسية ثم تخلت عن مسؤوليتها للخزانة التونسية . كان رصيده ... ٧٥٠ فرنكا سنة ١٩١٣ .

٥ ـ صندوق كفالة السكك الحديدية التونسية ، ما عـدا شبكة مجردة ، وقد أسس سنة ١٩٠٤ كي يواجه العجز فـــي استثمارات السكك الحديدية التونسية . وصدر مرسوم سنة ١٩١٣ وسع شموله الى اشغال التحسين وجلب قطع التبديل في الحالات غير المنتظرة والماسة التي تسببها حوادث القطارات

وللاشغال المتممة لها وقد وصلت عائداته سنة ١٩١٣ الى ... ٢٠٠ ١٢ فرنكا وكانت النفقات ... ٢٠٠ ٩ فرنكا .

واي عنصر من الشعب يمول الميزانية ؟ في ميزانية العائدات نجد نوعين من الضرائب : الضرائب التي يدفعها التونسيون والضرائب المختلطة التي يدفعها التونسيون والاوربيون .

يزعم الاستعمار ، خلافا للواقع ان الاوربيين يدفعون ٢٥بالمئة من الميزانية ، ودحضا لهذا الزعم نقدم بعض ملاحظات نراها لدى فحص الضرائب الرئيسية التي تكوّن موارد الميزانية الرئيسية والتي يمكن ان نتخذها قاعدة للنسبة . يدفع المكلفون الاوربيون وعددهم ... ٣٥ تقريبا منذ سنة ١٩١٤ فقط ضريبة شخصية قدرها ١٠ فرنكات بينما يدفع ... ٣٢٥ من السكان ٥ر١٢ فرنكا لنفس الضريبة .

يدفع اذن الاولون بالنسبة للاخيرين العشر .

يدفع الاوربيون من ضريبة القانون (ضريبة الزيتون) نسبة الثلث (٤٠٠ ١٠٥ فرنكا) بينما يدفع التونسيون ٥٠٠ ٣٨١ ١ فرنكا .

ومن أعشار الحبوب لم يدفع الاوربيون حتى يومنا هذا الا عشر أصل الضريبة وبما انهم يزرعون ٤٨٠٠٠ هيكتارا ويزرع التونسيون ... ٣٨٨ هيكتارا يدفعون عنها كامل التعرفة فاننا نستنتج بسهولة ان الاوربيين يتحملون ١/١٠ من الضريبة فقط .

أما عن الضريبتين الخاصتين بكاب بون وجربا فان الاوربيين يدفعون من الاولى ٨٥٠ ومن الثانية ١٢٠٠ فرنكا بينما يدفع الاهلون ٤٠٠ ٤٨ فرنكا و ... ١٤١ فرنكا .

وفيما خص الضرائب غير المباشرة : الاستهلاك والجمارك والطوابع والتسجيل ؛ وللاحتكارات والاستثمارات الصناعية للدولة ، فان السكان جميعا دون تمييز خاضعون لاعبائها وعدد التونسيين يقرب من المليونين بينما يعدّ أولئك ... ١٥٠ .

يساهم اذن الاوربيون بجزء من اثني عشر من هذه الضريبة.

ولقد قيل كثيرا عن نشاط هذه الجالية الكبير وبذخها مما يجعل ضريبة انفاقها غير المباشرة خارجة على النسبة العدديـــة وهذا ضلال لان اكثر من مائة الف من اصل المائة وخمسين الفا (من ايطاليين ومالطيين ويونان) هـــم من العمال او صغـــار المستخدمين يعيشون في خصاص والثروة محصورة في يد بضع رسماليين اكثريتهم تعيش خارج البلاد .

وفي مقابل هذه الطبقة الاوربية توجد البورجوازية التونسية (من اسرائيلية ومسلمة) في المدن وهي اكثر عددا ، معروفـــة بتبذيرها . ومن يجهل نعت الاوربيين للتونسيين بعدم التبصر لاسرافهم ؟

يضاف الى هذا كله ان السلعة التي يستهلكها الاوربي بصورة عامة : مثل المواد الكحولية المستوردة من فرنسا والاقمشـــة والآلات الزراعية الفرنسية هي معفاة من الرسوم الجمركية كما ان الخمور معفاة من ضرائب الانتاج الخ ... أما السلعة الاهلية التي يستهلكها التونسيون فضرائبها كثيرة يعود فرضها الى ستين عاما خلت حين كانت تتخبط حكومة الباي في صعوبات مالية لا مخرج منها . ولا نغالي حينما نذهب الى ان الاوربيين لا يدفعون اكثر من ١/١٢ من الضرائب التي يتحملها التونسيون وبوسعنا أن نؤكد انمساهمتهم في الميزانية العامة للدولة هي في ٥ الى ٦بالمئة من الايرادات .

كل ذلك طبعا يتعلق بإيرادات الضرائب المختلطـــة مع ان الضرائب التي تقع على كاهل الاهلين وحدهم فهي عديدة : مثل الضرائب المباشرة على البلح، والضرائب الخاصة بكاب بون وجربا، والضرائب على الاجازات والرسم المفروض على دعوة المواطن عن طريق الجندرمة الى المحاكم التونسية . الخ ...

والآن لمراقبة من تخضع هذه الميزانية ؟

تنظمها المقيمية العامة ثم تضعها أمام الندوة الاستشارية للرأي . وتصادق بعد ذلك عليها وزارة الخارجية الفرنسية .

الندوة الاستشارية ـ لقد عرضنا في بداية هذه المذكرة تاريخ هذا المجلس وهي شبيهة باللجان المالية الجزائرية . عارية عن السلطة ، أثرها على السياسة المالية راجع الى نفوذ اعضائها الشخصي على الحكومة . وهذا يعني ان الشعبة الفرنسية وحدها ، المنبثقة مباشرة عن الاستعمار لها صوت مسموع .

ولقد اتى زمن ـ كان لا يحق فيه للتونسيين دخولها ـ انتشى فيه النواب الفرنسيون حتى موت الاحساس بأن بين أيديهم ميزانية لا يستهان بأرقامها يتصرفون بملايينها من دون ان ينفقوا من مالهم . وما كانوا يأبهون للاعباء المنهكة التي تثقل على كواهلنا فيصوتون في ندوتهم على مبالغ ضخمة تخصص لمصالحهم : من زيادة لا حصر لها في البعوث المدرسية المخصصة للفرنسيين وحدهم ومن زيادة في اعتمادات الميزانية لبناء مدارس جديدة في مراكز الاستعمار ، ومساعدات لصناعة الكحول وزيادة في عطاءات الدولة لصندوق الموظفين المتقاعدين ولتطوير مستعمرات العطل المدرسية ، وإلغاء أقساط المدارس ولمساعدة لجان المشاتي والسبق ، والعناية بالسيارات ولزيادة الاموال الموضوعة تحت تصرف المقيم العام لنجدة الفرنسيين ولايجاد وظائف للموظفين ومساعدة غرفتي الزراعة والتجارة الفرنسيين والمبرّات الفرنسية وعقد قروض مغنمها للمؤسسات الفرنسية ومغبتها على التونسيين بزيادة أعبائهم المالية، ولتوسيع المرافىء وانشاء خطوط الترامواي من اجل الضواحي التي تقطنها الجالية الادبية وبناء الطرق والخطوط الحديدية للاستعمار الخ ...

وكانت الحكومة تتدبر امرها في تحقيق هذه الرغبات والحصول على الايرادات من دون ان تمس مصالح الاستعمار . ورأينا كيف أدى امر هذه الفضائح الى توسيع الندوة الاستشارية

ودخول العنصر التونسي اليها .

وارادت الحكومة ان تمنح الشعب سرابا من الرضى فنصت في المادة ٥ من مرسوم ٢٧ نيسان سنة ١٩١٠ على أن الشعبة الفرنسية تضيف علاوات على اصل الضرائب المفروضة على الطاقات الاستعمارية عن كل ما تقترحه او تنشئه من نفقات ويعتمد نفس الاسلوب بالنسبة للاتاوات على التونسيين .

هذه الطريقة خادعة بمظهرها العادل . ان مجرد التفكير بأن ميزانيتنا واعتماداتها العامة يذهب جلها الى حاجات الاستعمار التي اعتبرت انها الصالح العام هو هو ، تجعلنا ندرك اي ظلم نتحمل : المعنى مما أسلفنا أن اي تحسين في وضع الاهلين يتطلب ميزانية خاصة وأعباء جديدة تضاف على الاعباء الثقيلة الحالية.

ولنقل كلمة اخيرة : ليس للندوة الاستشارية الحق بإبداء الرأي الا بجزء من النفقات المحددة بمرسوم: اي النفقات الاختيارية التي تمثل ثلث الميزانية .

وبما انها تستشار بالضرورة عند فرض ضرائب جديدة فانها تعطي ايضا رأيها بمشاريع القروض .

الضرائب ـ لا يجوز للضرائب ، في نظام معقول ، ان تعيق نهضة البلاد الاقتصادية او ان تفرض الا على الدخل ؛ لكن مثل هذا النظام لو طبق في تونس لاصاب الرسماليين الذين يستغلون ثروتنا . فكيف تجنبهم الحكومة هذا العبء المالي الثقيل ؟ الحل كان سهلا : تبقي الحكومة الضرائب التي كان يدفعها التونسيون وحدهم طبعا ، لا تمس الا قليلا ولئن خفضت أحيانا ، تحت ضغط الاحتجاجات وتبعا لشدتها ، عن المضطهدين فان قواعدها بقيت على ما هي عليه .

كانت الضرائب الظالمة العديدة وسيلة اثراء استخدمها نظام الباي في فترة افلاس . نعطي مثلا عليها «المحصولات» وهي ضريبة استهلاك فرضت على التجارة الصغيرة وعلى الضروريات

الاولية ؛ والضريبة الشخصية التي لا ينجو منها تونسي مهما كان، متى بلغ الثامنة عشر وضريبة الاجازة التي تطال العتّالين وصغار التجار والبقالين الاهليين ، والعشور او رسوم الحبوب التي اتخذت ساحة الارض قاعدة لها ، وكانت من قبل متناسبة مع الدخل ، وهي تستهلك الان كل ربح الفلاح اذا كان الموسم رديئا. كل هذه الضرائب كانت في السابق أقل ضررا لانها كانت تجبى بصورة غير منتظمة . لكن الادارة الان جعلت مردودها عشرة أضعاف ما كانت عليه وذلك بتنظيم طريقة الجباية فجعلتها جائرة ظالمة .

هذه السياسة نفسها كانت وراء الضرائب الجديدة والاصلاحات الضريبية .

وهكذا نجد ان ضريبة التسجيل والانتقال هما ٤ بالمئة بينما هي ٢ بالمئة لبيع اراضي الاستعمار . كما ان كل المعاملات الكثيرة الوقوع عند الاهلين ضرائبها باهظة : منها مثلا تربية الحيوان لدى الاهلين وبوسعنا ان نعطي مثلا معاملات الطلاق التي تكثر بين الفقراء ورسومها ٧٠ الى ٧٥ فرنكا . هذا التشريع خلق فئة خاصة من الفقراء وضعها غير صحيح مما يسيء الى العائلة : ينفصل هؤلاء البائسون عن نسائهم ولكنهم لا يستطيعون ، لقلة مواردهم تسجيل صك الطلاق الذي نص عليه القانون .

اما المعاملات السائدة بين المعمِّرين فضرائبها قليلة : مثلا تدفع اتفاقيات الضمان بين ٢٥ر. فرنكا و ٥٠ر. فرنكا تبعا لمعاملة الضمان . والكرمة لا تدفع اية ضريبة ابدا مع ان انتاجها يبلغ ٤٥ مليونا من الفرنكات .

وبهذه الطريقة تتوصل الحكومة الى هدفين اثنين : ضرائب قليلة على الاستعمار وتشجيع نمو الشركات المالية الكبرى .

طرق التحصيل ـ يقوم بالتحصيل عملاء فرنسيون وتونسيون . اما وسائلهم فهمجية : المصادرة والبيع ، والسجن

الاداري . ودافع الضريبة التونسي البائس يخضع لاشق الجور وأفدح الظلم .

ويزداد حماس القادة ، عملاء الدولة الاقوياء ، بالقدر الذي يؤمن تحصيل الضريبة مكاسبهم .

وكثيرا ما يحدث أن مواطنا شقيا تطلب منه نفس الضريبة اكثر من مرة لانه لم يتنبه لاخذ الايصال حين يخرج من السجن. ومن المعروف ان القوانين لا تجيز حجز الاشياء الضرورية لحياة المدين . والقائد يحترم القانون فلا يتصدى لهذه الاشياء ، لكنما عنده السجن وهو وسيلة أنجع للوصول الى ما يريد لان المدين يسجن حتى دفع ما عليه من ضريبة . وبما ان السجن ، خاصة سجن القائد لا يعيل المسجونين ولا عائلاتهم ويضطر المسكين الى وضع مستحيل على العمل والزاد والانفاق على اهله او دفـــع الضريبة . وعلى هذا وبعد زمن قليل يوقع المظلوم مستسلما طلبا طوعيا ــ ولكم هو طوعي ! ــ ببيع أشيائه وحيواناته ان كان منها عنده كي يشتري حريته . ويرى ان فقره كلفه غاليا ، فعدا عن الضر الذي لحق به من ايام العطالة الاضطرارية ، وعن الضريبة، وهو مكره على ان يدفع أجر العسكري الذي ذهب الى بيته وجلبه الى القائد ، عليه ان يدفع ايضا حق الخروج الى سجّانه ونفقة الاقامة وأتاوة لصيانة السجن لان السجن ، ما دام على حساب القائد ، فهو على حساب السجناء .

اما تحصيل العشور ففيه عذاب اكبر . لا يستطيع المكلف اخذ محصوله الا بعد دفع الضرائب كلها . حتى ان محصوله ، عندما لا يملك المبلغ الكافي يبقى على البيدر حتى يجد المالك من يشتري ما يقابل دينه منه . هذا التأخير وتلك العقبات تلحـــق ضررا بالغا بمصالح المزارعين لانها تجعلهم أقل قدرة على مجاراة مزاحميهم الاغنياء .

لقد مكن من هذه الاساليب سببان : أ ــ الاستعمار الــذي

ينعم بحصانات ضريبية لا تخضع لنظام الضرائب العام . ب ـ لقد ثقلت الاتاوات المالية على كاهل الشعب ، الذي يفقرونه ، لكن الاستعمار ما ينفك في بحثه عن ايرادات لنفقاته يشجع الادارة ويحميها-عندما تعتمد على الوسائل القسرية الكفيلة بجني الموارد التي تفوق طاقة المكلفين العادية .

القروض ـ لكن للطاقات حدودا ومن الصعب سد نفقات الاستعمار من الضرائب التونسية وحدها . ولهذا عمدت الحكومة بطبيعة الحال الى القروض التي يدفع التونسيون أعباءها .

في سنة ١٨٩٢ استفادت الحكومة حين قلبت الدين التونسي سبعة ملايين ونصف من ارباح العملية .

واستقرضت سنة ١٩٠٢ اربعين مليونا (٤٥ مليونا اسمية) من اجل تحقيق برنامج استعماري لمد ٥٥٠ كم من الخطوط الحديدية . وأدت أخطاء الحساب الى ضرورة قرض جديد للتصفية سنة ١٩٠٧ قدره ٧٥ مليونا (بقيمة اسمية ٩٢ مليونا) الذي استخدم منه ٥٦مليونا لاتمام الخطوط العائدة لقرض١٩٠٢ ، حتى ان البرنامج الذي بديء به لعام ١٩٠٧ لم يتم وعقدت الحكومة قرضا ثالثا للتصفية سنة ١٩١٢ قدره تسعون مليونا ونصف .

واستخدم من القرض الاخير مبلغ ٥٦ مليونا لتنفيذ بقية أشغال برنامجي ١٩٠٢ و١٩٠٧ .

ولقد كان من نتائج الحرب وتمشيا مع تقاليد الحكومة ان وقعت أخطاء حسابية اخرى في شأن القرض الاخير واقتضت الحاجة الان عقد قرض جديد لا يقل عن ١٠٠ مليونا (١) يستفاد منه في انهاء برنامج ١٩١٢ وبداية عمليات جديدة واسعة (برنامج

---

١ ـ وهنالك تفكير جديد في ان يرفع الى ما لا يقل عن ٢٥٠ مليونا !

فلاندان) لا تتوخى ابدا بناء شبكة ري للزراعة في تونس وانما منح الاستعمار قفزة جديدة في سبيل الاسكان والاستثمار وايصال خط حديدي للصحراء . لأن المقيم العام المسيو فلاندان Flandin يفكر بأن يربط هذا الخط سكة حديد عبر الصحراء التي ما زالت فرضية ، بالمرافىء التونسية !

ولسوف يحصل المسيو فلاندان على القرض ولا شك ويبدأ العمل ثم يدع اتمامه لسواه .

الذي لا شك فيه ان بلادنا الشقية سوف تواجه مقبلا صعبا.

ان قصة قرض١٩٠٧ ـ وقصص القروض الاخرى متشابهة ـ قمينة بأن تبرر شرعية مخاوفنا . وهنا نورد كيف رواها مدير الاشفال العامة الى الندوة التشريعية :

«ان فكرة عقد قرض للاشفال العامة ، تهوم منذ أجل بعيد في الاجواء التونسية . ولقد نصح بها منذ سنوات السيد دوكارينير De Carnières وفي ايار ١٩٠٧ صدرت رغبة تبنتها الندوة بالاجماع تقرر على أثرها برنامج قرض يبلغ ٣٧ مليونا من اجل القيام بأشفال كبرى تدخل بينها خطوط حديدية بمبلغ ١١ مليونا فقط وهذا يعبر عن التواضع الجمّ الذي كانت تعلن فيه المستعمرة عن رغباتها. وفي ايار ١٩٠٦ وبعد الاتفاق مع السيد المقيم العام كان لي شرف الاقتراح على الندوة ان تتبنى برنامجا بـ ٦٥ مليونا .

لكن باريس رأت ان المشروع اجرأ مما ينبغي وأن تصويت الندوة كان أفلاطونيا لان شيئا ما لم يكن يدل على ان فكرة القرض التونسي لها حظ في الوصول الى البرلمان الفرنسي .

لكن الوضع تغير فجأة في الصيف وكتب لي المقيم العام بيشون Pichon (الذي أوشك على أن يكون وزيرا للخارجية) من باريس في بداية ايلول وطلب مني أن أوافيه اليها ومعي تقرير عن القرض التونسي كي يعرض على البرلمان .

واسرعت في عملي فانتهيت منه وقدمت له في أول تشرين الاول تقريرا كاملا وافق عليه .

ولا بد لي من ان الاحظ ، عما تعلق بالخطوط الحديدية انه لم تكن لدينا اية دراسة عن اية سكة من السكك الجديدة لاننا ما كنا نعلم ولا استطعنا أن نحدد زمنا تقريبا نتمكن فيه من ايجاد المال اللازم . حتى ان تمداد هذه السكك لم يجر ابدا مما دفعني الى مراجعة مجموعة محاضر الندوة من أولها حتى أضع القائمة.

أما عن النفقات فلم اجد طريقة أفضل لتقديرها من استعمال المسطرة على الخارطة فتوصلت الى قياسات تقريبية وطبقت على اطوالها اسعار الكيلومترات وطرحت منها واردات الخطوط الحديدية الشبيهة بها والتي انشئت حديثا .

وهنالك حاجة فرضت نفسها عليّ وهي الا اتجاوز في مجموع القرض المبلغ الذي يمكن ان يقبل به وزير المالية فيصوت عليه البرلمان دون مناقشة . ولقد دارت مناقشة طويلة وقلبت وجهات نظر السيد بانشون بوجود مدير المالية السيد ديبورديو Dubourdieu وغيره من رؤساء الاجهزة الموجودين في باريس .

ثم اتفق على تحديد المبلغ ب ٧٥ مليونا لا يمكن تجاوزها تخصص منه ٥٨ مليونا للخطوط الحديدية و١٢ للطرق و٥ للاستعمار .

وعندما أصبح السيد بيشون وزيرا للخارجية في ٢٠ تشرين الثاني قدم مشروع القانون الذي يفوض بقرض تونسي قدره ٧٥ مليونا . وفي ٣٠ كانون الاول بعد وساطات عديدة ملحة ، الفضل فيها لدعم الوزير القوي ، صوّت مجلس الشيوخ على القانون خلال مدة لا سابقة لها في السرعة .

لقد زحمنا الوقت كثيرا . فلقد انتهت الدورة البرلمانية مباشرة بعد هذا التصويت وتم حسم القرض من ميزانية ١٩٠٧».

وهنا نرفض التعليق على سرقة وتبذير أموالنا العامة من كل أولئك الذين بيدهم مباشرة او غير مباشرة ولو قدر زهيد من السلطة .

والآن ما هو الوضع المالي في تونس ؟ سوف نعرضه بكل بشاعة بساطته :

تتراوح الميزانية حول رقم ٧٠ مليونا يدفع منها التونسيون ٩٥ بالمئة اي ٢٠٥ فرنكات في السنة للفرد العامل (عدد السكان الذكور الذين تربو اعمارهم على ثمانية عشر عاما = ... ٣٢٥) . كان الدين العام سنة (١٨٨١) ١٤٢ مليونا ، قابلة للسداد من انتاجها ، وهي الان : (باللايين) ١٨٩ (١٨٩٢) + ٤٥ (١٩٠٢) + ٩٠ (١٩٠٧) + ٩ (من شراء سكة حديد تونس ـ مجردة) + ١٦ (من البلديات) + ٥ر١ (من الدخول مدى الحياة) + ٥ر٩٠ (١٩١٢) = ٤٤٢ مليونا .

وهذا المجموع وهمي . فالحقيقة شيء آخر ولنأخذ آخر هذه القروض اي الـ ٥ر٩٠ لسنة (١٩١٢) كما اتفق عليه بين الكريدي فونسيي الفرنسي والدولة التونسية في (٩ تشرين الاول سنة ١٩١٢) . الجزء الاول منه هو ... ٣٥٠ ٧٢ فرنكا تدفع على ٧٥ عاما لكل عام ٤٠٠ ٥٠. ٣ فرنكا ـ بفائدة قدرها ٤ بالمئة ـ مما يجعل الجزء الاول من القرض ... ... ٢٣٠ !

هذا القرض بمجموعه يجعل الدين مبلغا أقله ٥٤٢ مليونا اي انه في الواقع يفوق ـ مع الاحتفاظ بنسبة الحجم ـ نسبة الاعباء المالية لفرنسا قبل الحرب الى ايرادات الدولة (النسبة هي ٨ الى ١) ذلك ان أعباء تونس المالية سوف تصبح ٧٥ر٧ أضعاف الايرادات العامة اي بفائدة أقلها ٢٣ مليونا (يعني ثلث عائدات الدولة العادية) . وعلى ذلك فان تونس هي بين الدول المعترف بها قبل الحرب اكثرها أعباء مالية . وليس بوسعنا ان نبني آمالا عريضة على خصب البلاد وامكاناتها الاقتصادية فهي حتما بالمقارنة

اقل مما هي عليه فرنسا ! وعندما نفكر ان تصفية اوضاع الحرب لا تدخل في ما قدمنا ؛ وأن جزءا كبيرا مما أنفق على الاشغال العامة من الميزانية العادية ـ ١٤٠ مليونا ـ لم تدخل في حسابنا ؛ عندما نفكر بأن ثلاثة أرباع الاشغال العامة كانت لمصلحة الاستعمار وحده وأحيانا لمصلحة بعض المستعمِرين ؛ عندما نفكر بتبذير أموالنا العامة ـ وبالاخطاء الحسابية في كل قروض الحماية لتونس والتي رفض البرلمان الفرنسي كفالتها على هذا الاساس ، عندما نفكر بالافقار المنهجي لاهل البلاد الذين يحتملون ثقل هذا العبء المضني وبالسياسة الاستعمارية التي تعني سلب الشعب كل اراضيه الزراعية ؛ لا نستطيع أن ندفع أنفسنا عن التساؤل عما يخبئه لتونس القرض المنوي عقده ولماذا يجر هذه البلاد البائسة الى مغامرة سكة حديد عبر الصحراء !

ولا نخدعن أنفسنا بالوضع الظاهر للميزانية التونسية والدعاية الصارخة التي تدّعي ان فيها دائما وفرا هاما . والذي نعلمه جيدا ان الوفر لا يمكن ابدا التصرف به . والحق انه فقط للدعاية واحتياط في الميزانية العادية تحت تصرف صندوق الاستعمار والحماية الاسود ـ وهو صندوق يستحيل على غير العارف ادراك وضعه من قراءة فصول الميزانية .

ان عدم قابلية التصرف في هذا الوفر ـ الذي لا وجود له في الواقع ـ هو حقيقة لا مرية فيها والدليل عليه ان حكومة الوصاية لم تستطع عقد قرض ١٩١٢ ولا زيادة رواتب موظفيها الا بعد فرض ضرائب جديدة .

كما ان القرض المقبل سوف يقضي بضرائب جديدة ترهق المواطن ولو انه اصبح منذ اجل على شفا طاقته الضريبية .

ونرى لزاما علينا ان نفضح سياسة التخبط والخراب المالية التي اتبعها مقيمون عامون فاقدون للمسؤولية عن هذه البلاد شرهون للقروض لانهم عابرو سبيل تسندهم مجموعة من البرلمانيين

اصحاب المصالح .

فهل اغتنى التونسي حتى يحتمل ازدياد الاعباء المالية السريع المستمر التي ترهق الاقتصاد الوطني ؟ للاسف لا ! ولقد رأينا مما تقدم كيف يتعثر المواطن على طريق آلام فقره الحزينة وسلبه ارضه الزراعية . رأينا كيف تنازع صناعته ، كيف نقصت ماشيته بصورة فاجعة حين صارت بلا مأوى فتعرضت الى تقلبات الاجواء ، وكيف يقضمه الربى ، وليد النظام ، كيف انكفأ الى ارض قاحلة يحرثها تحت سماء بخيلة بالقيم لعله يجني منها سنابل هزيلة يدفعها ضريبة ضعفه .

ويجيب الاستعمار : ان فقر الاهلين ظاهرة خادعة لان الدخل الوطني يزداد ، بفضل القروض وانشاء وتحسين الآلة الاقتصادية، مما يغني البلاد حتما .

كذب أسود ! وماذا تغني عن الشعب التونسي الذي تتراكم على كواهل ابنائه أثقال الرهون المالية ، ماذا تفيد ثروته العامة من استعمال القروض في بلده ؟ ماذا يفيد الشعب التونسي ومرافئه، التي انفقت على انشائها الحكومة عشرات الملايين ، تستأجرها شركات مساهموها في بلاد اجنبية والسفن التي تمخرها هي ايضا اجنبية وأداة بيد المزاحمة التي تشجعها الحكومة في قتل صناعتنا والطرق والسكك الحديدية جعلت فقط لفائدة الاستعمار تقريبا الذي يصدر انتاج الارض وما تحتها الى الخارج وتبقى هناك الرساميل المستفادة . هذه الآلة تستقطب الرسماليين الكبار وفي ركبهم صفقاتهم التي لا تشبع الا من تجريد التونسي من ارضه.

يزعمون ان سياسة القروض حققت في تونس ثورة اقتصادية ويتفنون بمستقبل مناجمنا . وعلى هذا المستقبل ، الذي يدّعون ان فيه ازدهار بلدنا ، يبنون آمال الميزانية العريضة .

ان زيف هذا التفاؤل يمسنا مباشرة فحق علينا ان نجلو قيمته وما هو عليه من كذب .

ان بعض الملاحظات كافية لان تشرح كيف تغنى تونس وكيف تستفيد ميزانيتها .

قيمة فلز المعادن (الحديد والرصاص والزنك)
المستخرج والمصدر سنة ١٩١٤ ١٥ ٥٥٢ ٠٠٠ فرنكا
ارباح ميزانية الدولة :

	١٩١٣	١٩١٤
اتاوة المعادن	٥٠٣ ٩٢٣ ف	٣٠٥ ٣٠٠ ف
الحقوق على استخراج الفوسفات	١ ٠٠٥ ٦٢٧ ف	١ ١٨٠ ٠٠٠ ف
انتاج مقالع الفوسفات ملك الدولة	١ ٦٧٦ ٧٢٧ ف	٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ف
الحقوق على استخراج فلز الحديد منذ ١٩١٤	٣ ٧٨٥ ٣٠٠ ف	٣ ٢٠٦ ٢٧٧ ف

تربح الخزانة من استثمار المعادن اكثر قليلا من ثلاثة ملايين ونصف من الفرنكات .

وصرفت في المقابل لبناء السكك الحديدية الموصلة لهذه المناجم فقط عشرات الملايين التي ندفع نحن التونسيين فوائدها واستهلاكها . ولقد اخذت الحكومة ٨٠ ٠٠٠ هيكتارا من ارضنا لاستثمار هذه المناجم ومنحت شركة فوسفات قفصة مليونين من الهيكتارات واستولت الدولة على مليون آخر اعطتها عليها حق الشفعة ووهبتها مجانا ٣٠ ٠٠٠ هيكتارا من ارض الزيتون . ولقد كان يعيش على هذه الاراضي عشرات آلاف الفلاحين والرعاة . وجردنا من حق ملكية ما تحت ارضنا ومن حقنا في المقالع عندما تكون مقالع فوسفات من اجل التمكين لهذا المستقبل المنجمي .

أما عن الرساميل فاننا نلاحظ ان اصحاب امتيازات المناجم هم من كبار الماليين او رجال السياسة المقيمين في فرنسا . اما عن أرباح الاستثمار فانها تذهب حتى آخر سنتيم خارج تونس .

كان يمكن ايضا ان تعوض تونس جزءا من نفقات استثمار المناجم باستعمال عدد كبير من العمال المحليين . حتى في هذا المجال لا تفيدنا هذه الصناعة اية فائدة وهي فوق ذلك هدامة لصحة شعبنا وحياته .

الموظفون الاعلون ومستخدمو المكاتب هم فرنسيون والمعلمون والعمال الاول والتقنيون هم فرنسيون او ايطاليون . اما عامة العمال فهم ليبيون او جزائريون قبائليون او مغاربة وعدد ضئيل من التونسيين .

ندع الكلمة هنا للسيد فينيي دوكتون Vigné D'Octon وهو النائب الذي ارسل في مهمة سنة ١٩١١ فلا نتهم بالانحياز. لقد راى بأم العين الشروط التي يستخدم فيها هؤلاء العمال البائسون في استثمار فوسفات قفصة . ونرى مما كتب اية آلام، اي دم امتزج به الفوسفات كي يخصب ارض الفلاح في فرنسا :

«كلمة اولى عن العمال . من هم ؟ من اين يأتون ؟ ما هي عقليتهم ؟ توجد في فروع سجن قفصة الفوسفاتي فرنسيون عددهم قليل (لا أتكلم عن مستخدمي المكاتب وانما عن عمال المناجم والعمال اليدويين فقط) وايطاليون عددهم اكبر لكن الاكثرية هي من القبائليين والليبيين والمغاربة .

... لا تسيء الاستعمال فقط (الشركة) بالعقوبة والامساك بالاجور ، لا تنسى تسجيل ايام عمل العمال فحسب وانما تزيد فتتلاعب وتتاجر بسوق الآلات ـ التي يستعملون ـ الاسود وعلى حسابهم .

وهي تفرض على كل عامل جديد أن يشتري من مخازنها أدواته ويحجز عليه أجر ايامه الاولى ثمنا لها حتى يسدد ثمنها وفائدته . لقد رأيت رفوشا ومجارف دفع العامل ثمنها بين ١٢ ـ ٢٠ فرنكا مع انها لا تسوى اكثر من مائة قرش .

وعندما يذهب العامل عليه ان يترك آلاته على حقل العمل ،

ولو انه دفع ثمنها حتى آخر قرش ، من دون ان تعيد له الشركة شيئا من ثمنها .

لكن ما اثارني اكثر من هذه الاتاوات والسرقات الطريقة التي تسكن فيها شركة قفصة منبوذيهـــا البائسين وليس بوسعنا أن نتخيل اوبأ او اقذر من الغربيات التي يسكنها عمال الرديــــف الاهليون .

انها لا يشبهها ولا يعطي فكرة صحيحة عنها غير اصطبـلات الخنازير في اللوزير والآفيرون . أكواخ شقية من أخشاب مشققة شدت بعض الى بعض وقامت في بلوعة وسخة ... ودائرة من النفايات والاقذار من كل نوع تحيط بهذه الاكداس من الخيم التي يعيش فيها الفوسفاتي وفي بعض الاحيان عائلته العديدة البائسة.

والتيفوس ملك في هذه الاصقاع غزواته مخيفة قاتلة ولم أعرف ابدا احصاءات أسود من تلك التي وصفها كل الاطباء الذين تعاقبوا على المتلوي وخاصة الرديف ..

وأعلموا ايضا ان الشركة اندفعت في نهمها المخجل المجرم الى التجارة «بعلب التيفوس» هذه . نعم انها تقبض من الاهلين ثمن الخشب والواحه المعدة لهذه البيوت بعد ان تضيف لها ثلث الثمن على الاقل .

ان هذه الشركة وهي اغنى وأكثر شركات العالم ازدهــــارا تسرق عمالها أجورهم وتزيد أرباحها الضخمة بلصوصية صغيرة مخجلة وتستغل التيفوس الذي تفضح به خيامها الموبوءة ، ليس لها غير هدف وحيد من استغلالها وهي أن تنتج ما استطاعت وعلى ذلك تستخدم الوسائل التي تعطي اكثر مردود دون ان تهتم ابدا بحياة البشر التي تزهقها آلافا .

لقد جعل نهم شركة قفصة منها مجرمة الى الحد الذي تخلت فيه عن طريقة الاستثمار «بالعمد» على حقولها ولجأت الى طريقة «التفجير» لان الاولى اغلى ولو انها أضمن أما الثانية فهي ارخص

ولكنها اخطار مخيفة .

ولقد افادني احد مهندسي الشركة القدامى ان تبديل الطريقة كلف حتى الان مئات من العمال حياتهم لان الانفجار لا ينتظر ولقد ذكر لي حادثة قريبة قتل فيها مائتا ضحية .

والشركة لا تقيم تخشيبات وخنادق في دهاليزها لانها تجد ان نقل الخشب الى المتلوي والرديف يكلفها غاليا وعلى ذلك تسلم للموت المحقق حيوات عدد هائل من العمال كي توفر حوالي خمسين الفا من الفرنكات .

لقد استطاعت ادارتها نظرا لبعد حقولها والخنوع الملازم لطبيعة عرق البائسين الذين تستخدمهم ان تخفي كل الحوادث التي تجري بسبب شحها البشع .

وتلك الارض الملعونة لا جرائد فيها وبالتالي لا راي عاما واكثر الذين تبتلعهم تلك الاصقاع هم «بلا عائلة» «تائهون» «بطونهم خاوية» يدفعهم الشقاء الى هذا السجن .

آه ! لو ان اصوات كل المنبوذين من بدو وقبائليين وبرقاويين ومغاربة الذي دفنوا في السراديب السيئة التخشيب والحفر ترتفع من قاع قبورها المسلمة البائسة فتفضح بخل جلاديهم الحقير القاتل ...

لكن ما يعني الدم المسفوح ، ما تعني تضحية حياة البشر ، ما دام المهم ان ترتفع أرباح المساهمين الى نسبة خيالية ؟ هذا وبعد ، أليست تلك الكائنات بنسبة تسعة الى عشرة من « العرق المنحط » ؟

اما من وجهة النظر الجراحية فإلى القارىء كيف تقسم الجروح التي تعالج في المصحات في المتلوي والرديف بالنسبة الى منشئها وأسبابها .

١ ـ الجراح الناجمة عن قسوة وسوء معاملة رؤساء المخافر وبوليس المناجم ٢٤ بالمئة

٢ ـ الجراح الناجمة عن حوادث المتفجرات ٤٠ بالمئة
٣ ـ الجراح الناجمة عن الانهيار وحوادث العمل ٢٦ بالمئة
٤ ـ الجراح الناجمة من نزاع العمال بين بعضهم البعض ١٠ بالمئة

اما عندما ندرس احصاءات الامراض الباطنية التي تعالج في تلك المصحات المزعومة نجد ان ٩٠ بالمئة من الحالات التي داواها أطباء الشركة هي أمراض تعفن معدية سببها قذارة الغربيات التي تؤوي فيها الشركة عمالها الاهليين .

واول هذه الامراض المعدية وسيدها هو التيفوس ...»

عرق البرانس تأليف فينيه دوكتون Vigné D'Octon ص ٣٣٧ وما يليها .

عندما يصل التونسي الى درجة العياء ، هل يتحمل المعمِّر موارد الميزانية واعباء القروض ؟

يبدو ان الحكومة تعتقد بذلك . وعلى هذا وحين رات ان البلاد غدا على شفا الهاوية ، تمكنت من الوصول الى مساهمة المعمِّرين ببعض الضرائب .

لكن الاعتقاد بنجاعة هذا الدواء هو خطأ كبير . اولا لان هذه المساهمة زهيدة بسبب الاستعمار (والحكومة تضاعف مائة مرة ما تتلقاه منه مع انه يتراوح بين ٦ الى ١٠ بالمئة من عائدات الميزانية) ونتيجة هذا التدبير الوحيدة انه يطيل عمر افلاسنا بضع عشرات من السنين .

ولقد رأينا ان شركات المعامل والفوسفات وشركات امتياز المشاريع الكبرى والاشغال العامة ، والمرافىء وكل الاشغال ذات النفع العام هي مضخات هائلة تمتص رساميلنا وانتاجنا كي تدفع بها للخارج .

وليست مساهمة المعمِّرين في مجال الانتاج بدواء افضل لمعالجة وضعنا المنهك من دواء الشركات الكبرى .

ومن المعروف ان الفرنسي لا يحب البقاء طويلا خارج بلاده.

يأتي الى تونس وهو يفكر بالثروة ثم العودة حتى اذا اغتنى رجع الى فرنسا ومعه قطعة من ميراث وطننا الشقي .

ويتسارع انهاك تونس بثلاث ، سلب التونسي وانتزاع الثروات المحلية دون ثمن وتوريط الشعب بالكفالات المالية ، هذا الذي يعنيه «العمل على النهوض الاقتصادي والاجتماعي» الذي تنفذه حكومة الحماية .



«العرق الاعلى» و «العرق الادنى»

نستنتج من التحليل الذي أوردنا في هذه المذكرة عن سلوك حكومة الحماية أن سياستها تتركز في هدفين : سياسة حرب ، وغصب وإفقار وتمييز من جهة وسياسة امتيازات وقطع طرق من جهة اخرى . فكان من ذلك انقسام الشعب انقساما لا رد له الى: طبقة مدللة ، ممتازة تسود قرارات الحكومة وبالتالي قدر البلاد، طائفة غازية ، عرق أعلى من الفرنسيين والى حد ما الاوربيين عودة لذكريات الامتيازات ، والى طبقة ضعيفة ، مستغَلَة ، مضطهَدة محرومة من كل حقوق الكائن البشري المعترف بها ، هي الشعب المغلوب ، العرق الادنى .

ولقد ولّد هذا الوضع في الطبقة الاولى الغرور الجهول والقسوة والوقاحة واحتقار كل ما هو وطني ؛ وعند الثانية حركة مقاومة تتميز : بالانكفاء على ذاتها ورفض مسبق لكل ما يجيء من الثانية على انه اجرامي وهي تغذي اشمئزازا عميقا ، غريزيا تجاه العنصر الذي يعمل بأعصاب باردة على انحلال مجتمعها وتفكيك ميراثها الثقافي الخلقي الذي تناهى اليها عن الآباء .

والصحافة الاستعمارية ، صحافة السباب والشتيمة ، هي من أهم عوامل هذا الانقسام ، ينهل من اعمدتها المسمومة المثقف التونسي فيغذي مقته . ويتصل شعوره بجمهور الشعب الصامت فيكتسب القناعة ان كل عمل حكومي هو فخ يخفي خسةً . ويؤيد هذه القناعات تطبيق المراسيم التي ظاهرها حق بالروح التي حضت عليها تلكم الصحف ، حتى لقد فقد الامل بطيب الاستعمار الفرنسي او التفكير به وغدا التعاون معه خيانة لمصالح الوطن المقدسة .

والصدامات عديدة . فالمعمر يسلك سلوك الغزاة . لا يوقفه شيء : انه فوق القوانين . يحس ان الحكومة والادارة هما شريكتاه في البلاد ، يجمعه اليهما تضامن المنفعة الضيق ـ باسم مصلحة فرنسا العليا ـ فيولد عنده شعور مطلق بالتنزه عن العقاب ، وتقرب بينهم عزلتهم وانهم أقلية فيتعاونون في عمل عام مشترك مجرم يثير عداء الشعب . ومع كل هذا المبدأ العظيم القائل بالحفاظ على نفوذ الفرنسي مهما كان الامر .

كما ان سلوك الحكومة والادارة والبوليس والمحاكم هو ضد كل مبادىء العدالة وحقوق البشر المقدسة . بوسع الاوربي ، وخاصة الفرنسي انيضرب او يجرح او يقتل التونسي: فالبوليس والمحاكم تعطيه الحق دائما ؛ كلمته صدق والحجة التي تبرئه هي الدفاع المشروع عن النفس . او ان السبب خطأ فادح من التونسي ينفي عن غريمه المسؤولية ، والذي يفيد من النغمة الاخيرة هو شركات المناجم والنقل الكبرى .



التسامح والكرم التونسي

منذ ١٣٠٠ سنة وتاريخ تونس نادر بين التواريخ فهو لم

يسجل فيها اي نزاع ديني . مع ان تونس من البلاد التي فيها ديانات كثيرة . كما توجد في قلب الدين الواحد شيع ومذاهب تعيش بعض الى جانب بعض في اتساق كامل ، والصراعات الداخلية التي حدثت ما كانت غير معارك ملك او سلطة .

اليهود الذين رحلوا الى أطراف الجنوب التونسي بسبب الاضطهاد الذي سبق الحكم الاسلامي ، وثقوا بروح التسامح التي حملها معهم العرب وصعّدوا الى مناطق الشمال الخصبة فكان لهم فيها استقلال ذاتي بكل ما تعلق بأحوالهم الشخصية أما من النواحي السياسية والاجتماعية والحريات فكانت لهم حقوق المسلمين التونسيين وعليهم واجباتهم . ودخلوا الوظائف العامة حسب كفاءاتهم حتى لكادت تقتصر عليهم الوظائف المالية ووظيفة رئيس البروتوكول والترجمان وسكرتير الامير الشخصي .

وحملت هذه الحال الملائمة لنمو المجتمع غير المسلم عديدا من الجاليات اليهودية التي اضطهدها التعصب الاوربي الى الهجرة لتونس : فجاء منهم خلق كثير ممن طرد من اسبانيا والبرتغال وايطاليا وغيرها والغريب ان يهود تونس اعترضوا لدى السلطات العامة بقوة على هذه الهجرة .

لكن الحكومة التونسية لم تخلّ بسياستها التقليدية في الكرم والتسامح ؛ لكنها اضطرت الى تقسيم اليهود الى طائفتين متميزتين : الذين هم من اصل تونسي والقادمون الجدد أما ما اختص بمنح الحقوق والحريات فقد سادت بين الطائفتين .

ولقد شيد دورام باي في سنة ١٦٩٧ في تونس كنيسة من مال الدولة ، بناها عمال تونسيون كي ييسر للمسيحيين الآتين من اوربا اقامة شعائرهم ، لانهم عامل هام في الازدهار الاقتصادي .

وفي سنة ١٧٤٠ سمحت الحكومة التونسية ، لمصلحة البلد ، بسكنى بعض الجنوبيين في طبرقة . وعلى ذلك جاء ٩٠٠ ايطالي بين تاجر وصياد مرجان فقطنوا هناك وساهموا في

ازدهار مؤخرة البلاد ـ في كروميريا ، وغارديمـــاو ، ونفظا ـ ونشأت بينهم وبين اهل البلاد علائق ود ، لكن شهوات الجنوبيين تفاقمت فعمد هؤلاء الضيوف الذين قبلتهم تونس ووثقت بهم ، الى خيانة حق الضيافة الذي منح لهم فأقاموا تحصينات علـــى الشاطىء الذي سكنوا فما كان من السلطة الا ان طردتهم .

وعندما غزا بونابرت مصراً أرسل السلطان يدعو الحكومــة التونسية لقطع علائقها الدبلوماسية مع فرنسا والاستيلاء علـى السفن الفرنسية ووضع أملاك رعايا العدو تحت الحراســـة القضائية . لكن تونس اكتفت بقطع العلاقات الدبلوماسيةورفضت اعلان الحرب مبررة ذلك بقولها : «ان الفرنسيين الذين جاءوا الينا واثقين من كلمتنا لهم نفس حقوق التونسيين . هذا وبعد فان الرعايا الفرنسيين المقيمين في تونس لم يجندوا ولم يعلنوا الحرب علينا . وعلى ذلك لن نستولي على سفنهم التجارية التي تنقل في جزء كبير مما تحمل ، بضاعتنا» .

وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية أعلمت الحكومة قنصـــل فرنسا انه يستطيع البقاء في تونس فردا عاديـــا اذا أحب وان بوسعه السفر اذا شاء . وأن الحكومة تأخذ على عاتقها حمايـة مواطنيه .

ويذكر مؤرخ تلك الحقبة ، بن ضياف ، أن الجالية الفرنسية اظهرت رضاها الكامل عن سلوك حكومة الباي واعلنت ان معاملتها لم تكن على مثل الحسن الذي هي عليه الا منذ غادر قنصلها .

كما سمح لرسل البابا بالاقامة على الارض التونسية وبنـاء كنائس في كل المدن تقريبا .

وأقيمت مدارس مسيحية تبشيرية في تونس وسوســـة وصفاقس وبنزرت وباجة وعنق الواد وأصبح عدد هذه المعاهد سنة ١٨٨٠ عشرين منها ثانوية واحدة وأنشئت ثـــلاث مدارس اسرائيلية وكلية تونسية لتعليم اللغات .

واعترف ميثاق سنة ١٨٥٧ ، طبقا لحقـــوق الانسان ،

ودستور سنة ١٨٦١ للاجانب بنفس الضمانات ونفس الحقوق المدنية التي للتونسيين . والحق ان اصحاب النية الحسنة ليعترفون بأن بلدا على هذا التسامح الوسيع ، بلدا ليس في تاريخه اية مذبحة ارتكبت ضد المسيحيين او اليهود ، ليعترفون ان شعبه ليس متأخرا ولا متعصبا ولا كارها للاجنبي .

ان حكم الحماية وشهوات المستعمرين وسيطرتهم وصحافة في خدمة بعض الرأسماليين الجشعين ، هي التي علمتنا كلمة تعصب ولوّحت بها امام الرأي العام الخائف الثائر من الظلم .

واليوم عندما يطالب شعب تونس المستعبَد المسلوب بحقوقه كامة يقذفون بوجهه كلمة «تعصب» لعل صيحات السياسيين الاستعماريين الحاقدة والماليين والصحافة المأجورة تكبت صوت هذه البلاد التاعسة وتستر سرقاتها ولصوصيتها .

التعصب ، انه الشبح الذي تحركه الحكومات كي توقظ فتربح الى جانبها روح الصراعات الدينية التي يمكن ان تغفو في أعماق كل كائن بشري .

الخلاصة

خلال الحرب العالمية التي ارهقت العالم المتمدن ضحّى شعبنا وهو الذي لا يكاد يعدّ مليوني نسمة ، تضحية تفوق طاقته فقدّم ٦٥٠٠٠ مقاتلا جرح او قتل منهم ٤٥٠٠٠ ، و ٣٠٠٠٠ عاملا ومنهم عدد كبير ليس لعائلاتهم سند سواهم ذهبوا الى فرنسا كي يزيدوا في انتاج المعامل والحقول لعلهم يساهمون بكل طاقاتهم المنتجة في تموين الحلفاء .

وكانت لنا ثقة لا تتزعزع بأن مصيرا جميلا سوف يفتح بابه نصر الحق والعدالة الامميين وذلك بتحقيق مبدأ تقرير الشعوب الحر الذي وعد به رجال الدولة العظام أمام الله وأمام الانسانية المتمدنة .

هذه الثقة زينت لنا أن الواجب يقضي علينا بالمساهمة الفعالة دون تحفظ في النصر المحرر .

وفرنسا مدينة بتحررنا دينا مزدوجا : التضحيات التي اخترنا ووعودها العظيمة . لقد حصلت الامم الصغيرة العدوة على استقلالها . فكيف تعطي الحياة والحرية الى شعوب قاتلت في

صفوف العدو وساعدت في تطويل مقاومته بمساهمتها بالقروض والجيش في الحين الذي احتفظت به لنا الحكومة الفرنسيــــة بأقسى مصير : لقد تابعت مخطط اغتصابات جديدة واستغـــلالا استعماريا اكثر تنظيما ، يزيد في تنظيمه تعاظم القوة العسكرية الفرنسية واننا خرجنا من المعركة دامين منهكين .

وما ان انتهى عقد الهدنة حتى ظهر علينا مخطط الهجـــوم الهائل الذي جعلته فرنسا مكافأة لنا : سدوة هذا المخطط هـو توسيع الاستعمار الى اكبر حد ممكن : وجلب الفرنسيين على اية أخلاق كانوا واية مهنة احترفوا وبكل الوسائل التي لدى الحكومة وهي عظيمة لانها كل أموالنا العامة وطاقاتنا الاقتصادية مجتمعة.

وما هي فائدة فرنسا من مثل هذه السياسة التي ألهمت كل أعمالها منذ سنة ١٨٨١ وخاصة بعد ١٨٩٢ ، بعد حرب الحـق والعدالة وخلافا لكل توقع مشروع ، ولماذا تعود اليها اليوم في بلادنا بقوة وحزم لا سابق لهما ؟

ما كانت نتائج الظلم والبغي اللذين أصبحا مؤسسات الدولة والعطايا والحصانات التي منحت لقبضة من ١٢٧٤ معمّرا اكثرهم من شذاذ الآفاق غير أهل لاحترام شعب كشعبنا يريد ان يحترم ويبقى على قد ماضيه ؟

نحن نعرف جيدا ماذا يلاحق الاستعمار المستغل والاستعمار الاسكاني مشتركين : انه افقارنا بمصادرة ارضنا الخصبة وشلل مؤسساتنا الزراعية بقوانين تخرب تجارتنا وصناعتنا ؛ انه تدني مستوانا العقلي والخلقي بإبقائنا في الجهل والذل بغياب المدارس والتمييز الحكومي الذي ينزل بتعليم العربية ، اللغة الوحيـــدة التي تجددنا ؛ انه استعبادنا بإبعادنا عن ادارة شؤوننا العامـــة والسلطات الاجتماعية ؛ ان ما تلاحقه الحكومة في تونس هو حل تنظيمنا الاجتماعي الغالي علينا ، وتدنينا الى درجة «العـــرق الادنى» .

ان اكتشاف هذه الحقيقة الراعبة خلق في جماهير الشعب التونسي احساسا بالشك والعداء المعلل تجاه المعمّـــــر والفئة الحكومية التي خلقت فينا فرط حس وانفعالا ما عهدناهما فينا.

ماذا يريدون أن يحققوا بهذا الثمن ؟

هل يريدون امتداد ونشر الثقافة والحضارة الفرنسية ؟ اننا لنعتقد كما يعتقد كل عاقل ان القسوة والنهب والظلم وقـــد اصبحت مؤسسات في الدولة ، لا تجعلنا نحكم لمصلحة الحضارة الفرنسية . اننا نقدّر ، عبر صغار الاشخاص الذين يقتحمون بلادنا ، أن الشعب الفرنسي هو شعب من الجائعين وقطاع الطرق وأن حضارته ، التي نرى في صورة أخلاق هذه النماذج ، هــي كذبة هائلة تخفي عقلية اصحاب المتعة الدنيئة .

عندما نرى ان المعلمين يستغلون اباء الطلاب ويقرضون بالربا ولا يتورعون عن اظهار احتقارهم لمؤسساتنا لا نؤمن ابدا بخلقية هذه الحضارة .

عندما نرى سرقة أموال الحكومة ضاربة في الوسط الحكومي، عندما نرى اعضاء الحكومة ، بعد ان تثبت سرقتهم يعينون في وظائف عالية اخرى بدلا من ان يوضعوا في السجن او ينقلون الى فرنسا برتبة اعلى نعتقد ان لدى الحضارة الفرنسية مفهوما غريبا عن الاستقامة والشرف وانها فاسدة وانها لا تناسبنا . عندمـــا يزعمون تلقيحنا غصبا بالثقافة الفرنسية فان حركتنا الفريزية هي في أن ندفعها عنا مقتا وأن يكبر شعورنا بقيمة حضارتنا حتى ليملأ قلوبنا .

وليست هذه الظاهرة وقفا على الجمهور ؛ انما شعور كـل التونسيين وهو اكثر بروزا في التونسيين ذوي الثقافة الفرنسية الذين يظن انهم فقدوا قوميتهم و«تفرنسوا» . هذه الفئة تقربت من الاستعمار عن حاجة للمال او مرض بالالقاب فتملقت الحكومة: ولو ان الحكومة لم تنخدع بهم في أعماقها ، فهي تعرف انهـــم

مهانون وأنهم اعداء الداء للنظام الذي لفظهم الى مرتبة الخدم .

ونحن ، مهما كان رأي النخبة الفرنسية ، مكرهـــون على الاعتقاد بأن الشعب الفرنسي ، الممثل بحكومته تنقصه المعرفـة النفسية الاولية نقصا كاملا .

انها عندما تتحدث عن «تمثلنا» تدلل على جهل مطلق بتاريخنا وحضارتنا .

لم يستطع اي احتلال من تلك التـــي تعاقبت على الارض التونسية أن يؤثر بعقليته الخاصة تأثيرا محسوسا على هذه البلاد الى الدرجة التي تفقد معها شخصيتها وتذوب في بوتقته .

لقد استطاع الشعب التونسي ، وهو الذي وسمه القـــدر ضحية للمطامع الامبريالية نظرا لوضعه الجغرافي ـ ملتقى طرق الابيض المتوسط الحقيقي ـ ان ينتصر على كل الاحتلالات فتمثل منها ما هو قريب من روحه وحافظ بشدة على طبائعه الاساسية المميزة له الخالدة . لقد اخذ الشعب فقط من الذين سادوه الى أجل الصفات الملائمة لطبيعته الخاصة : أخـــذ عن القرطاجيين فعاليتهم البحرية وعن الرومان الفعالية الزراعية والري وحب المدن والأوابد وعن البيزنطيين البذخ والملذات وعن العرب الدين وحس العدالة المرهف ، والاخوة والمساواة والديموقراطية والعلـــوم والآداب والفنون وعن الاتراك التنظيم السياسي والاداري والتعاون الاجتماعي بالمساعدة والبر عن طريق المؤسسات الدينية الخ ...

ونتج عن هذا المزج المتعاقب عرق طبيعته خاصة ، مثلـه الاعلى خاص به ، دأب على أن يدفع عنه كارها كل محاولة اجنبية لتمثله او امتصاصه .

ان الرغبة في تمثل التونسي او امتصاصه هي من الوهم لا شبيه لها الا ان يحاول اليابانيون مثلا تمثل الفرنسيين .

ان التمثل بالتسلل السياسي هو كالتمثل بالقوة مستحيل حتى ولو تخفّى تحت التورية «السلمية» .

وما دام التمثل غير ممكن فهل يبحثون ، بصرف النظر عن كل الاعتبارات الانسانية ، عن زيادة «الامبراطورية الفرنسية» من سد العجز الدائم الخطر في الولادات الفرنسية ؟

مفهوم غريب ـ لا نجد ضرورة في افاضة الحديث عنه ـ وكيف يمكن لشعب ضمته سياسة خاطئة ، أن يزيد في قوة الامبراطورية الفرنسية ؟ انها على العكس مهمة تنتقص اكثر فأكثر من سمعة الشعب الفرنسي . ولقد مضى الزمن الذي يكم فيه فم الشعب فلا يصرخ من ألمه أمام العالم المتمدن . والذي نكونه في جنب فرنسا سوف ينزف دائما ولن تستطيع تهدئة آلامه الا بجريمة جديدة تسيء الى البشرية .

عندما أدركت حكومة الحماية عدم نجاعة ، بل استحالة التمثل لجأت الى وسيلة متطرفة تري بوضوح تخبطها وغضبها لفشل محاولاتها : هذه الوسيلة هي جعل الارض التونسية ارضا فرنسية وذلك بنزع الصفة الوطنية عن ملكيتها ، وذلك بالعودة الى تطبيق برنامج السيد فلاندان **Flandin** المقيم العام الحالي الذي رسم سنة ١٨٩٢ وتأكد في ١٨٩٦ و١٩٠٣ . ينص المرسوم الصادر في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٠٣ : «تساعد الحكومة في استعمار البلاد الزراعي عن طريق نقل ملكية الارض الخاصة بها او التي تأخذها من اجل هذا الهدف الخاص . يكلف مدير الزراعة بتحقيق برنامج استعمار مستمر قائم على امتداد المراكز الموجودة وانشاء مراكز جديدة وبيع قطع المزارع النائية» .

ان احدا لا يغيب عنه معنى هذه القرارات المجرم : انه يعني السلب وطرد السكان الدائم . ولقد رأينا من عرض وضعنا البائس الطويل كيف تملكت الحكومة اراضي القبائل والاراضي المحيطة بالغابات ؛ كيف ذهب حوالي مليون هيكتارا الى يد الاستعمار ، كيف صرفت الحكومة عشرين مليون فرنكا من الميزانية كي تحقق هذه العمليات وتسهل سكن المعمِّرين ومئات الملايين من اجل الآلة

الاقتصادية في المناطق المستعمَرة ؛ وكيف يتآكل مجتمعنا جهلا ومرضا ، كيف أسلم دون دفاع لهذه الارزاء القاتلة .

اما هدف هذه السياسة الهمجية ؟ فهو اسكان ١ ٢٧٤ معمرا فرنسيا يخدمهم ٩٨٤ من جنسيتهم .

أما فشل الحكومة بعد ثمانية وثلاثين عاما من العمل الدائب فتقييمه سهل .

الفرنسي لا يغترب ابدا الا وفي نيته العودة . والاحصاءات الرسمية تثبت ذلك : يوجد بين الـ ٤٥ ٠٠٠ فرنسي ٠٠٠ ٢٧ عازبا و ٥٠٠ ٩ عائلة فقط . وهو لا يهاجر الى تونس من اجل ان يتبلّد فيها وانما من اجل ان يرجع حالما تيسرت له الثروة عن اي طريق جاءت : بالتجارة ، بالصناعة ، بالعمل على الارض او المضاربة .

ولقد وضعنا اليد على هذه المضاربة من حساب الملكيات الاستعمارية : ٠٠٠ ٨٧٠ هيكتارا من اصل مليون واحد لا يفلحها مالكوها . ولنحدد بأخذنا مثلا ارض سوق الخمّيس الواسعة وهي من أخصب الاراضي التونسية . قسمت الـ ٣٧٠٠ هيكتارا الى ٣١ قطعة وسلمت للاستعمار . لوحظ انه يوجد بين الـ ٢٧ الذين تملّكوها ٩ فلاحين منهم اربعة جزائريين وعشرة بورجوازيين وثمانية مضاربين !

أما المزارع فيستغل بأقل الرساميل أقصى مردود الفعالية الحكومية وطاقات البلد الاقتصادية ويحقق خلال خمسة او عشرة او خمسة عشر عاما ثروته ويعود الى فرنسا .

هذه العودة باتت شاغل الحكومة لانها مكرهة على شراء الارض، فلا تعود الى مالكيها التونسيين الاولين ، بأسعار فادحة كي تحتفظ بها الى غاوي استعمار جديد، حتى ان بين يديها مساحات واسعة من الارض على خصب نادر تدعها ، دون ان يفيد منها احد ، على انتظار هجرة فرنسية قد لا تأتي .

لقد ظهر هذا الميل واضحا عند المعمرين في فترة الحرب التي مررنا بها . أدت زيادة اسعار القمح وعدم ثقة الفلاح التونسي بالعملة الورقية التي أغدقها البنك في البلاد ورغبته في توظيف ما اقتصده ورقا في الارض وندرة الارض الممكن شراؤها ، الى ارتفاع أسعارها ارتفاعا خياليا . وما كان من المعمّر الذي ربح من ارتفاع السعر ربحا فاحشا الا ان استعجل في البيع لتحقيق ثروته .

لم يستطع الاستعمار الكبير الذي نفذ لخدمة رجال السياسة والمال والصحافة الكبرى أن يتوصل الى تحقيق الاسكان : هنالك ٦٨ مالكا لديهم حوالي ... ٥٠٠ هيكتارا يسكنون خارج البلاد.

لكن السبب العميق لقلة عدد المعمّرين الذي دفع الحكومة لان تجعل من الاستعمار استغلالا ، ليس راجعا فقط الى حب الفرنسي لارض وطنه ؛ وانما هو راجع الى تدني الولادات في فرنسا وخطره على وجودها نفسه وهي ليست البلد الذي يستطيع تقديم عدد كاف من المهاجرين يسمح للحكومة بأن تأمل بإسكان بلادنا .

والحق ان نصف المعمرين قبل ١٩١٤ كان من الجزائريين الذين جاءوا تونس يسيل لعابهم شهوة الى ربح اكبر ووعود الحكومة التونسية المغرية .

أما بعد الحرب وقد افتقدت الزراعة والصناعة والتجارة ملايين الايدي فقد غدا الاستعمار ضلالا خطيرا . والزراعة الفرنسية التي فقدت أفضل يدها العاملة فضعفت بذلك طاقتها الوطنية ، ما تنفك ترسل النداءات اليائسة لليد الاجنبية . وفرنسا التي فقدت ثلث امكاناتها الانتاجية باتت مضطرة لاستقبال أمواج العمال من كل جنس : من اسبانيين وايطاليين وبلجيكيين وبولونيين وسواهم كي يعملوا في نهوضها الاقتصادي .

وما دامت فرنسا غير قادرة اليوم وغدا والى اجل طويل ،

بل لا يجب عليها ان تقوم بأية حركة هجرة فلماذا تتعنت وتتابع عندنا سياسة الغصب وهي تعلم انها دون جدوى ؟

هل ذلك من اجل جني الربح فقط للمجتمع الفرنسي ؟ وهل يتفق هذا المنطق مع اقصاء الفلاح عن الحياة الاقتصادية التونسية والصناعي التونسي وهما دعامة الانتاج الرئيسية ؟ وماذا تفيد فرنسا من نظام لحمته وسداه الاستبداد والمظالم التي نرزح تحتها ؟ لا شك انه ربح زهيد ، وميزاننا التجاري يشير الى (وسطي سنوات ١٩٠٩ ـ ١٩١٣) : ٦٤ ٨٨٢ ٣٧٠ فرنكا للصادرات و ٦٩ ٥٠٠ ... فرنكا للواردات !

فهل يستأهل هذا الفارق المعاملة الفظيعة التي نخضع لها منذ ثمانية وثلاثين عاما ؟ ان تنظيم العلائق الجمركية بيننا وبين فرنسا كان يكون كافيا ...

هنالك حجة تعتمدها فصيلة من الفرنسيين كي تبرر بها ضرورة الاحتلال الفرنسي لتونس وهي : تونس ـ كما زعموا ـ قاعدة عسكرية بحرية من الطراز الاول في الحروب المقبلة ...

لكن هذه الضرورة يمكن ان تترجم باحتلال عسكري بحت ؛ من غير ان يؤدي ، حسب ما نعلم ، الى اغلال مجتمعنا واستعباده وهو اكثر شعوب العالم قاطبة حبا بالسلم .

ومنهم من يقول ان السبب العميق الوحيد لآلامنا ان بلادنا هي اقطاع الى الشخصيات التي تريد الحكومة الفرنسية أن تكافئها لاخلاصها للقضية الفرنسية او بغية باجتذابها لسياستها. ويعطون دليلا أمثلة فاضحة نتأبى عن ذكرها هنا . أما السبب فهو من البشاعة بحيث لا نتوقف عنده وما ذكرنا ذلك الا من اجل ان نسجل بعض ما يفكر فيه جزء من الشعب .

والدعوى الرسمية الوحيدة التي تتذرع بها الحكومة الفرنسية أمام العالم المتمدن ـ يفتر انها الوحيدة التي يمكن ان تعلن ـ هي في القول ان الشعب التونسي غير قادر على حكم

نفسه وان فرنسا الغيرية التي تسرع دائما للدفاع عن قضية الانسانية اخذت مقدراتنا بيدها لتدفع عنا ضعفنا فتحملت عنا مؤقتا أمانة سلطاتنا الاجتماعية وهي ستردها لنا عندما نبلغ الرشد .

ومهما قيل عن هذه النظرية التي اخترعتها الشعوب القوية كي تحكم الضعفاء فان ما صنع حتى الان لا ينسجم مع هذا الزعم .

وهذه المذكرة التي حيكت من آلامنا ليست غير تكذيب طويل واعتراض متألم .

ان ربط حريتنا بشروط تمنع من الوصول اليها سياسة عدوة شريرة وبكل ما أوتيت دولة مثل فرنسا من طاقات لهو حقا ربطها بشروط مستحيلة .



مطالبنا

اذا كانت الوصاية على بلادنا هي حقا ، كما يحلو للحكومة والبرلمان الفرنسي ان يعلنا وتقوله معاهدات الحماية ، ذات هدف وحيد مخلص ألا وهو : النهوض بنا الى «مستوى الامم القادرة على حكم نفسها» ، فان على فرنسا واجبا يقضي بتعديل أساسي ودون ابطاء للنظام الذي نخضع له والذي ما استمر حتى الان الا على حساب كرامتنا ، بالاضطهاد والخوف والظلم وهي الطرق التي لا تحيد عنها الانظمة المبنية على الاستبداد والطغيان.

ان الشعب التونسي المدرك لحقوقه وقد تفتحت عيناه على لهب الانقلاب الذي هز العالم المتمدن يطالب بتبديل جذري للنظام

الذي جعله زمنا طويلا يقصر عن أقداره .

يطالب الشعب الفرنسي أن يرد له ثمرة انتصاراته التي حققها بمشقة على السلطة المطلقة : حرياته ونظامه الدستوري القائم على المسؤولية وفصل السلطات الاجتماعية .

انه لمن الغريب ان نرى فرنسا تعتقد جادّة ، انها تزين تاريخها بالدفاع الحار عن شعوب ضعيفة اضطهدتها دول أخرى في الحين الذي تتألم فيه أمم اخرى تحت سيطرتها .

وأفضل دليل برأينا عن صدق دوافعها الانسانية هو في اعادة حرياتنا العامة الضائعة بتطبيق صحيح لروح وحرفية المعاهدات التي تربطنا بها ، والتي ليست ، على ما نعلم ، خرق ورق بالية.

ولن نذكرها بواجباتها ، فقد بات الامر للاسف بعيدا ! باسم الـ ٤٥ ... الذين قتلوا او جرحوا في الحرب من اصل ٦٥ ... من المقاتلين الذين حموا وجودها بحياتهم في ساعات الهزيمة المظلمة . لكننا نذكرها ببساطة بأنها حين تعد صراحة معبرة عن رغبتها بتحرير الشعوب التي تخضع لها ـ وعودا أفلاطونية دون مستقبل ـ نجد ان ايطاليا وقد شعرت بالتطور الذي حصل في الافكار وفي مفهوم الاخلاق العالمية ، تنهد الى العمل وتعطي طرابلس الغرب حكومة ذاتية ونظاما قائما على العدالة والحرية .

والحق اننا نرفض الاعتقاد بأن شعب فرنسا قصّر الى هذا الحد من أقداره وتنكر بهذه القسوة لكل ماضيه في الثورة من اجل انتصار حرية الفرد والجماعات المقدسة . ونحن نضع بين يديه مطاليبنا واثقين كل الثقة ان التحقيق السريع سوف يكون الجواب والعلاج لكل آلامنا .

اننا ليس في روحنا اي حقد على اجنبي ولذلك نضع في راس مطاليبنا : ١ ـ يعدّ تونسيا ويتمتع بحقوق وواجبات التونسي كل شخص اذا أبدى هذه الرغبة وولد او عاش عشر سنوات متصلة وبملء ارادته على التراب التونسي .

ونطالب ايضا :

٢ ـ بالحرية الشخصية المضمونة عمليا دون اي استثناء الا في الحالات المشروعة التي تحكم بها محاكم الحق العام .

حرية العمل ؛

حرية الاجتماع ؛

حرية الكلمة ؛

حرية الصحافة ؛

حرية الشكوى ؛

حرمة المسكن والملك والغاء الطرق الحكومية المتبعة في مصادرة الاملاك .

المساواة أمام القانون والاعباء العامة وإلغاء الامتيازات والحصانات الضريبية : كلّ يدفع دون تمييز بالجنسية حسب طاقته ودخله .

للتونسي الحق من اي دين كان او جنس أن يتقدم لمسابقات الوظائف العامة ويحدد الحق فيها الاهلية والكفاءة .

عندما تستخدم الحكومة التونسية رعايا اجانب فالاولوية تعطى للفرنسيين ضمن مصلحة الخدمات العامة . يعتبر هؤلاء الاجانب ، اثناء قيامهم بمهمتهم وبما يتعلق بعملهم ، مسؤولين أمام القضاء التونسي .

٣ ـ تنظيم السلطات العامة .

السلطة التنفيذية وراثية في العائلة المالكة حاليا حسب السن وتبعا للقواعد القائمة في المملكة .

يكون الامير المالك الذي بيده امتيازات السلطة التنفيذية ـ اصدار القوانين ، وتسمية الوظائف المدنية والعسكرية وحق العفو ـ مسؤولا عن أعماله اثناء ممارسته وظائفه أمام المجلس الاعلى .

وتمتد هذه المسؤولية الى الوزراء الذين يجب ان يستقيلوا

اذا سحب المجلس الاعلى منهم الثقة بالتصويت .

يقوم على السلطة التشريعية مجلس اعلى يتألـف من ستين عضوا من المواطنين التونسيين يسمى عشرة منهم رئيس الدولة وينتخب الخمسون الباقون لمدة اربع سنوات من قبـل الشعب بأوسع طريقة انتخابية ممكنة .

ينتخب مكتب المجلس لسنة واحدة وتمكن اعادة انتخابه .

يكون المجلس الاعلى مستمرا .

تلحق بهذا المجلس لجنة ينتخبها المجلس من اعضائه ، تكلف بالخدمات العادية مثل ابداء الراي لرئيس الدولـة والوزراء ، عندما يطلبون في الامور التي لا تتطلب موافقة المجلس الاعلى ، ومثل تحضير الاشياء التي تعرض على المجلس لمناقشتها ، وتعيين تاريخ الجلسات ، الخ ...

يتمتع اعضاء المجلس بالحصانة البرلمانية خلال عضويتهم .

تأخذ السلطة التنفيذية على عاتقهـا المبادرة في القوانين بالتعاون مع المجلس الاعلى . يتولى رئيس الدولة تثبيت القوانين التي تصبح نافذة بعد نشرها بجريدة المملكة الرسمية . هذا النشر يجب ان يصار اليه في الشهر الذي يلي التثبيت .

يصوت المجلس الاعلى على القروض العامة وبرامج الاشغال ذات النفع العام .

يصوت سنويا على الميزانية والضرائب في الحدود التي تسمح بها الالتزامات الدولية .

٤ ـ التقسيمات الادارية الحالية (القائديات) والمدن والنواحي يجب ان تنظم في بلديات والقبائل يجب أن تعطى الشخصيـة الاعتبارية وأن تكون لها مجالس تمثيلية منتخبة يراسها القائد في القائدية والمحافظون المنتخبون لما تبقى .

٥ ـ اقامة سلطة قضائية مستقلة . يجب ان يكون القضاء في كل درجاته مفوضا ممثلا للسيادة التونسية .

يجب تنظيم القضاء التونسي وخاصة الشرع ، وهو محكمة الحق العام العقارية على اساس ادارة صحيحة للعدلية .

تتولى استثناء محاكم الشريعة والمحاكم اليهودية والفرنسية الاحوال الشخصيـــــة والوراثية بالتوالي للمسلمين واليهـــود والاوربيين .

الغاء المحاكم الاستثنائية .

تنظيم واصدار مجموعة قوانين سريعا .

٦ ـ حرية التعليم .

التعليم الابتدائي اجباري للصبيان وباللغة العربية . يكـون تدريس اللغات الاجنبية اجباريا في المدارس الثانوية والعليـــا الحكومية وتكون للفرنسية الافضلية على اللغات الاخرى .

انشاء مدارس للتعليم الثانوي والعالي والتقني والحرفـــي متدرج تبعا للحاجة .

تأسيس معهد للمعلمين التونسيين يرفد التعليم العربـــي بالإطارات .

منح مساعدات هامة للمؤسسات الرامية للتثقيف الفكـري والخلقي والحرفي الشعبية . كما تمنح البعوث المدرسية السنوية للشباب التونسي من اجل ارسالهم للجامعات الاوربية .

٧ ـ تحديد وتحرير الاراضي والمحافظة على نظام الكتـــاب العقاري علمستند تورنس .

الاعتراف بحق الملكية للقبائل على الاراضي التي تقيم عليها.

تحويل المحكمة المختلطة الى محكمة مؤلفة من قضاة مستقلين تستلهم اول ما تستلهم قراراتهم الشرع ، لانه التشريع الوحيـد المؤهل في شؤون الملكية .



من كتابات
عبد العزيز الثعالبي الصحفية

واجباتنـا

الرقي نوعان مادي وأدبي وكون الثاني اساس الاول ممـــا يدعوني لاختصاصه الان بالنظر ـ ارتأي بعض المؤرخين أن أركان النهضة العلمية الاخيرة في مصر والشام خمسة : ١ ـ المدارس. ٢ـ والمطابع . ٣ ـ والكتب. ٤ ـ والجرائد . ٥ـ والجمعيات فلننظر في حالنا مع كل واحد منها على حدة .

***

١ ـ المطابع ـ لا شك ان من أهم وسائل نشر المعارف والآداب

الطباعة حتى عد العلماء اختراع المطبعة من آوائل القرن الخامس عشر فاتحة عصر جديد للعلم والمدنية ـ فهل تلك الوسيلة متوفرة لدينا ؟ كلا . فانه ليس لنا الا ثلاث مطابع عربية . الرسمية ولا تشتغل بأكثر من مطبوعات الحكومة غالبا ـ التونسية ومعظم خدمتها في المطبوعات الادارية ـ فلم يبق الا المطبعة الاهلية وهي لا تفي بحاجة قرية ناهضة فكيف بحاجة شعب يناهز المليونين ـ ومن العار المخجل أن توجد بصفاقس مطبعة فرنسوية ولا يكون للاهالي مطبعة عربية حتى يضطر صحافيهم لطبع صحيفته الصفاقسية بالعاصمة وكذا وقع لصحيفة القيروان .

ومن هنا كنا ولا نزال عالة على الشرق في كتبنا الدراسية وغيرها بل أن بعض مواطنينا طبع هنالك ما تعلقت همته بنشره ـ ومرت بنا فترة اثناء الحرب الاخيرة انقطعت فيها واردات الشرق فكنا نتذمر من فقد الناقد وغلاء لموجود ـ ولما قطعت الصحافة العربية عقبة الحجر في مارس السالف وجدت أمامها عقبة الطبع فلم تبرز جرائد قرر تأسيسها وتأخرت أخرى عن ميعاد البروز ـ ولولا المطبعة الاهلية ما أشرقت علينا شمس الصواب ولا الوزير ولا المنبر وكنا نندب حظنا من المطابع بدل أن نندبه من الحرية الصحافية .

نعم قد تأسست اليوم بهمة بعض الوطنيين الحازمين مطبعة كبرى تحت اسم النهضة ومرادها ان تصدر صحيفة يومية عربية عظمى وتتوسع في الطبع باللغتين العربية والفرنسية ـ وستكون فائدتها الوطنية بقدر اقبالنا على اشتراء أسهمها .

ان هذه الوسيلة العلمية لا يكلفنا انشاؤها بذلا خيريا كما قد يكلفنا غيرها من بقية الوسائل فمن العجب أن لا نقبل على انشاء الشركات فيها انشاءنا لها في غيرها فنستفيد ماليا وعلميا حيث نباشر بها طبع ما نحتاجه من الكتب القومية والاجنبية .



قد آن لنا ان نفقه مركزنا من المجتمع البشري العظيم ونخلع عنا رداء الخمول والتواكل ونستبدل الانفاق على الخرق والقبور واللهو والفجور بالتبرع على تنشيط العلم والرحمة بالانسانية .
وإليكم هذين المثالين العظيمين من اعمال الامم المتمدنة :

١ ـ توفي الدكتور نوبل بيسكويت عن ثروة طائلة أوصى بها لمن يأتي بأنفع عمل للجنس البشري ووزعها كما ترى . أهم اكتشاف او اختراع في ميدان العلوم الطبيعية . أهم اكتشاف او تحسين في علم الكيمياء . اهم اكتشاف في الطب . اعظم مؤلف ادبي تصوري .

٢ ـ وانشأ يوسف فردي الموسيقي الايطالي الشهير (١٩٠١) مستشفى بفيلانوفا وأوصى له بعشرين الف فرنك سنويا وبمثلها لملجأ الاطفال و٣٠ الفا لملجأ اصحاب العاهات وانشأ ملجأ قرب ميلان للموسيقيين المعوزين الذين يتجاوز سنهم ٦٥ سنة وهو يسع ستين رجلا وأربعين امراة .

اما مؤلفاتنا فقليلة حقيرة كأننا لم نتأهل للتأليف في شيء ـ يموت العالم منا فيكتب في ترجمته انه ترك كذا وكذا من المؤلفات ثم لا نرى لها اثرا بعد ذلك الا تبجح ذويه بها وكان الزمان الذي لا يحيي معه الا الصحيح قضى عليها بالموت الابدي واراحنا من سخافاتها ومن المحقق ان اكثرها تعاليق وحواش بعضها غير تام والناس ينسبون عدم تمثيلها للطبع ونشرها بين الناس الى خوف اصحابها من انتقادها وهذا من الخور الذي أنزههم عنه فان الانتقاد ينتاب سائر التآليف بل المهم منها وهو السبيل الحق لتحريرها واظهار مزيتها حتى ان علماء الغرب يعدون من علامات سقوط التآليف عدم اهتمام الكتّاب بنقده .

ان الشرقيين مشوا شوطا بعيدا في الاخذ بأسباب الرقي والمدنية يجعلهم اهلا لان نقتفي أثرهم ونتتبع خطاهم ـ وعلماء العربية منهم اذا راموا التآليف تخيروا لهم موضوعا على حسب

استعدادهم العلمي والفطري وخاضوا ما تلمسه أيديهم من المؤلفات فيه ثم جاءوا لنا بما شاء الذوق والتحرير والحسن في الادب او اللغة او الاخلاق او التاريخ او الحساب او غيرها (وذلك ما جعل الاوروبيين يهتمون بنقل كثير منها الى لغاتهم) وان حشوا كانت حواشيهم غالبا فصلا في المقام المحتاج اليها ـ ورجال اللغات الاجنبية منهم يقومون بترجمة الكتب الى لغتهم في الفنون والآداب على اختلافها كما كان يفعل أمثالهم على عهد الرشيد والمأمون عندما اراد المسلمون نقل المدنية اليونانية والفارسية وغيرهما الى لغتهم ـ فما بال المتضلعين منا باللغتين لا يقومون بتلك الخدمة الجليلة لمنفعة ابنائهم واخوانهم ولو في مقدار وجيز في تأدية واجبه المقدس على اننا اذا احسنًا اختيار الكتب التي نترجمها : يقتصر انتشارها على المملكة التونسية .

٣ ـ الجرائد ـ مكثنا نحو ثمان سنوات لا نذكرها اليوم الا بالسوء واللعنة وبالعالم نيف واربعون الف صحيفة لنا منها واحدة . ولما تحصلنا على حق ظهور صحافتنا على مرسح الوجود رأينا اننا تحصلنا على شيء عظيم طالما تألمنا لفراقه وتطلعنا لاشراقه يجب علينا أن نستخدمه باقبالنا واموالنا ونحتفظ على حياته بكل قوانا لان الصحف أفضل الوسائل المساعدة على حفظ اللغة ونشرها وخير ذريعة لتوثيق عرى الالفة بين الناطقين بالضاد والمترجم الصادق عن احساس الامة ورغائبها. وقد رأينا بحمد الله شيئا مهما من ذلك الاقبال الا اننا رأينا ضعفاء الاحساس يأتيهم مثل الصواب والوزير والمنبر فيردونها على ادارة البريد ذاكرين اذا انتقدتهم اعذارا واهية وأوهاما سخيفة ولو تدبروا قليلا لعلموا انهم يخدمون بمعلوم اشتراكهم الزهيد لغتهم ووطنهم وقوميتهم وابناءهم وان تلك الصحيفة لم تمحض بأيديهم الكريمة الا بعد تكبد وطنيهم المخلص لمر الاتعاب وثقيل النفقات ولا يقنوا ان لا سبيل لذلك الرد الشنيع . وهناك من يؤلم عملهم اكثر من

هؤلاء وهم اناس يقبلون الجرائد على عزم ان لا يخلصوا في معلوم الاشتراك ابدا .

فهل مع هذا يمكننا ان نطالب صحافينا بتوسيع نطاق صحفهم بطرق المواضيع الهامة التي تحوجهم الى الوقت والتنقيب او ترجمة الفصول العظيمة او نشر اكثر ما يمكن من الاخبار العمومية او تصييرها يومية او نصف اسبوعية من كل ما يستدعي نفقات طائلة .

ومع ذلك كله لا نعد انفسنا قد استكملنا تلك الوسيلة العظيمة حتى نستوفي لها هذين الشرطين : حريتها أمام الادارة العامة الا فيما يؤاخذها عليه قانونها العادل ووجود عدد منها بقدر حاجة البلاد يصدر يوميا على نمط الاهرام ووادي النيل والاخبار بمصر .

***

النتيجة : اننا لم نخط الا خطى ضيقة نحو تحقيق تلك الاركان الخمسة للنهضة وان الشيء الذي نندبه ويتوقف عليه كامل مستقبلنا هو «فهم كل واحد منا واجباته بصفته فردا من الامة» بحيث يتحتم عليه ان لتلك الواجبات قسطا من استعداده وماله ووقته اي كل قواه «ونهوضه لاداء تلك الواجبات بمنتهى الاخلاص» .

وذلك شيء لا نتحصل عليه الا بهاتين الوسيلتين العظيمتين: التربية الصحيحة والتعليم العام . فلننشر اذن دعوة التربية والتعليم ولنجر وراء وسائلهما الخمسة بملء خطانا . وكل سعادة تأتي نتيجة طبيعية لهما ولا شك اننا لا نقدر أن نخدم تلك الوسائل خدمة منتجة الا اذا أحرزنا حرية الصحافة والاجتماع والتعليم والخطابة وهي لا يضمنها الا الدستور الذي يحرسه نواب الامة المنتخبون منها .

تلك مواضيع طويلة أجملناها اجمالا وعسى ان نتمكن من افراد كل واحد منها بمقال خاص ويسرنا جدا أن نرى الصحافيين والكتاب يخصونها بالبحث والارشاد فانها منا بمنزلة الماء من الحياة والله الهادي الى سبيل الرشاد .

مجلة «الفجر» المجلد الاول الجزء الرابع

سانحة

انصرف الراي العام التونسي في هذه السنة اكثر من بقية السنين الى تتبع المناقشات التي تدور في قسمي الجمعيـــــة الشورية بعناية واهتمام ليقف من وراء ذلك على المقاصد والغايات التي ترمي اليها الحكومة في سياستها الحالية الجديدة وما يبديه النواب الشوريون من الفريقين من الملاحظات والآراء في الموازنة بين الايرادات والمصروفات .

وقد حدا به الى هذا الاهتمام شعوره بضرورة المراقبة على تصرفات الحكومة التي تستمد مواردها مما يتجمد من عـــرق الشعب الوطني وهو أضعف عنصر في هذه البلاد وان كان اكثرها عددا لان الجاليات الاوربية لها من الضمانات والكفالات القوية ما لم تخوله السياسة الوطنيين .

فالاوربيون الذين يفدون على هذه البلاد قد خولتهم المعاهدات

ان يتمتعوا بكافة امتيازات الاعفاء التي يتمتع بها المحتلون ولهؤلاء من الضمانات ما يجعلهم في مأمن من الارهاق بالاتاوات .

لهم حرية القول والانتقاد لهم حرية الكتابة والنشر لهم حرية الاجتماع وتشكيل الاحزاب لهم حرية الانتخاب فهم لا يبعثون الى الجمعيات الانتخابية الا الذي يوثق بمعارفه وحسن دفاعه .

أما التونسيون فليس لهم شيء من ذلك الحكومة هي التي تختار من تنبيه عنهم وهذا النائب لا يكون في الغالب الا ممثلا للحكومة لا للشعب وهل نحتاج في ذلك لاقامة دليل ؟ وهـــذه مدلولات قسمي الجمعية الشورية هي اعظم دليل محسوس على وجود ذلك الفرق الجسيم .

فان النائب الفرنساوي لا يأتي عليه ميعاد انعقاد الجمعيـــة الشورية حتى يتشبع بآراء الفريق النائب عنه ويتزود بكل مـــا يعتازه من المطالب والاقتراحات ومتى حضر الاجتماع فانه يكون فيه كصدى يردد اصوات منتخبيه .

أما المندوب التونسي فهو بعكس ذلك بل ربما كان لا يشعر بمسؤولية لاحد عليه سوى مسؤولية الحكومة التي اعتمدته واذا وجد من يشذ عن القياس فذلك من الصدف التي لا تتفق فـــي كل حين .

والخلاصة ان للانتخاب اعتبارات خصوصية أقلها ارضـــاء ميول المنتخبين والمبعوث التونسي اذا لم يكن منتخبا لا يمكنه ابدا ان يسعى في ارضاء مواطنيه .

رب قائل يقول اي فائدة لنا في الانتخابـــات ما دام رأي الجمعية استشاري لا دخل له في التشريع والحكومة حرة فـــي قبوله او رفضه .

نعم ان الامر كذلك ولكن لا يمكن للحكومة ان ترفض كل رأي تبديه الهيئات الشورية وخصوصا اذا كان مبنيا على أصول منطقية فانها تضطر لا محالة الى قبوله وإلا حقت عليه كلمة الامة هذا من جهة وأما من جهة اخرى فان الانتخاب لا يترشح له الا الاكفـــاء

القادرون على اجادة العمل ويدركون مصالح البلاد وحياتها وهؤلاء لا يثبطهم البطر ولا يسكنهم العجز من عرض آلام ومطالب الامة كما هو حال اغلب اعضاء هيئة شورانا الان .

فاذا كانت الحكومة تود حقيقة ان تسعى لازالة القلق الذي بدأ في البلاد وقطع حركة الهجرة فما عليها الا ان توسع في حرية التونسيين السياسية وتمنحهم حقوق الانتخاب وتدربهم على اساليب الحكم الذاتي حتى يقتسموا معها مسؤولية ادارة البلاد.

ولا يعترض علينا في ذلك بكون الشعب لم يتهيأ الحصول على هذه الحقوق السياسية لان حق الانتخاب لا ينبني الا على أسس تحقيق الحالة المدنية وهي لم يتسن الى الان تعميمها في كافة انحاء القطر لانه اعتراض غير صحيح وذلك لان المحركين ومشايخ الارباط والنواحي لهم دراية تامة بمعرفة الافراد المقيمين في الجهات التي لنظرهم وهذه الدراية يمكن ان تقوم الى حين مقام الحالة المدنية بحيث يتيسر للحكومة ان تعتمد على ارشاداتهم في مسائل الانتخاب كما تعتمد عليهم في الاستعراف عن الناس لان المثال في الاثنتين واحد وهو التعريف بالشخصية !.

اما الصورة التي يقع بها الانتخاب فرأينا ان الجهات التي تقررت فيها الحالة المدنية كبعض المدن الكبرى يعطى لها حق انتخاب الدرجة الاولى والجهات التي لم تعمم فيها الحالة المذكورة تعطى حق انتخاب الدرجة الثانية ولا يشترط في المنتخب أدنى شرط غير السن وحسن السوابق ومبادىء العلم حتى يمكننا بذلك أن نحرر على هيئة شورية منتخبة من أحرار الامة وأعيان عقلائها وهذا أكبر عمل يخلد أجمل مفخرة للحماية في تاريخ هذه البلاد.



لما كنت صغيرًا ورأيت أمي تبكي

فسألتها السبب ،

فقالت : أما رأيت الفرنج مرّوا

من هنا ؟! وهؤلاء لا يخرجون

إلّا

بالحرب !

عبد العزيز الثعالبي

دار القدس

بناية مكرزل - شارع بشارة الخوري

بيروت/لبنان

٦ ل.ل. ٨٠٠ د.ليبي

٥ر٧ ل.س. ٧٥٠ ف.عراقي